

# تلخیص الاساس



شركة ملكية ومطبعة مصنفه الباني يحيى وأولاده  
٨٤٤

# تَلْخِصُ الْأَسْنَنِ

شرح

البناء والأساس

في علم الصرف

تأليف

الشيخ علي بن عثمان رحمه الله

وبالهامش :

شرح العلامة السيد محمد الكفوي بن الحاج حميد

على البناء والأساس

طبعة مطبعتي الباء المحمدية زلزلة بهر

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٩ م / ٤٤٠



تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ

(حديث شريف)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي صرف  
مصادر أفعالنا نحو  
رضائه ووجه موارد  
عرفاتنا إلى جانب قدسه  
وتلقائه، وصان مشارد  
كلماتنا عن حروف العلة  
الناقصة لاهتمامه .  
والصلاة والسلام على  
سيد أنبيائه وسند  
أصفيائه محمد المشتق  
من مصدر المحامد  
لتبليغ أكمل الأديان  
وإعلانه المؤيد  
بصحيح الحجج وسالم  
البراهين على ادعائه .  
وعلى أصحابه الذين كانوا  
ليفيما مقررونا له في النصرة  
على أعدائه، والهداية  
على أحبائه . صلاة  
مضاعفة بتضاعف  
الكلم في أبوابه .

[وبعد] فيقول أفقر  
الورى وأضعف العبيد  
السيد محمد الكفوى  
ابن الحاج حميد لقد  
كنت أمطت عن  
قريحتي القريحة أغظية  
الغبابة الصريحة  
وبسطت بطبيعتي  
الجريحة ألوية الفطنة  
القريحة بطلائع الاقتناء

يا من تقديس ذاته عن اللفيف والمثال . وتزهت صفاته عن النقصان والزوال . وأكرم بعض  
عباده بتصحيح البال . وعمّ لطفه إيانا باعطاء المضاعف من النوال . وجعل أئنة اختيارنا مصروفة  
إلى مابه سلامة البال والحال . صلّ على من أرشدنا إلى طريق به السلامة عن السلاسل والأغلال .  
وعلى آله وأصحابه الآمرين بالمعروف والنهي عن المنكر بصحة المقال . وأحبائه الكاملين المكملين  
بجوامع كلم النبي عليه الصلاة والسلام والمالك المتعال .

أما بعد ، فيقول الفقير إلى الله الملك الأعلى على بن عثمان أسكنهما الله تعالى في الفردوس الأعلى  
من جميع الجنان : لما كان علم التصريف ركنا واحدا من أركان العلوم العربية الوسيطة إلى  
دخول الجنان . والنريفة والأسباب القوية إلى رضا الرحمن . وقد صنف فيه مطولات شافية ،  
ومختصرات صافية ، من جملتها المختصر الموسوم [بالبناء والأساس] الذي شرحه المؤلف أستاذنا  
ومولانا ومن كل وجه أولانا : وهو المحقق المدقق أحمد رشدي القرّة أغاخي عامله الله بلطفه المنجي  
وهذا الشرح جامع لجميع المسائل الصرفية من الباب إلى الحراب ولا يربط ولا يابس من هذا الفن  
إلا في ذلك الكتاب ، وقد سألت منى بعض الأذكياء المستفيدين منا : أن ألخصه بعبارة سهلة مفيدة  
للبتدئين بمنه تعالى منا ، لكون إحاطة مسأله عسيرة للطلاب ، بل لبعض المعلمين الفاضلين .  
فأعرضت عن هذا الخطاب صدّا ، خوفا من أن أكون للاستفادة معارضا ونادا . ومع كوني في هذا  
التردد رأيت أستاذي في المنام ، في ليلة مباركة مع أنى على وضوء أنام . وهو رحمه الله يريد للتوضؤ  
بين الحيطان وصببت الماء على يديه مع أن عندي طالبين من الخلان . وقال رحمه الله يا بنى تفضل  
إلى مدرستي مع الاخوان . فذهبتا إليها ورأينا أنها روضة من رياض دار السلام . يسر الله لنا  
بشفاعة حبيبه والأساندة الكرام ، فأشار إلى هذا العمل فيها بيشارة ولطافة وحسن الكلام .  
ولما فهمت منه الاجازة ، أحبت سؤالهم على وجه الوجازة . وأضفت إليه بعض الفوائد ، وهي مع  
الأوائل كالفوائد . وسميته : [تلخيص الأساس] ونعوذ بالله من الخنة والناس ، ثم التأمول من  
الناظرين أن يعذروني في سهوي ويصلحوا بحسن الاصلاح . يسر الله لنا ولهم النجاة والفلاح .  
ونسأل الله تعالى أن ينفع به كائنات بأصله في كل حين ، ويجعله ذخرا ليوم الدين ، إنه وليّ التوفيق ،  
وهو حسي وجاعل التوفيق خير رفيق .

قال المصنف (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب الحميد وامتنالا لحديث البسملة وجريا  
على سلف السلف الصالحين وحديث البسملة « كل أمر ذي بال لا يبدأ أولم يبدأ فيه  
بسم الله الرحمن الرحيم فهو أتم » أي قليل البركة . فان قلت لم ترك المصنف الامتنال بالحمدلة .

من فرائد العلوم ، وذرائع الاجتناء من عدائد القروم ، سؤدت بعض الصحائف والأواح ، وكتبت شيئا  
قلنا  
من الصور والأشباح ، بصدد شرح الرسالة الموسومة بالبناء . أعلى الله درجة مؤلفها في دار البقاء ، ولم يتيسر إعادة النظر فيه إلى هذا  
الآن . بل لنسجت عليه عنكب النسيان في زوايا المهجران ، وصار كأن لم يكن شيئا مذكورا باللسان . فأردت أن أثبتته في خلال  
السطور بلا زيادة عليه ولا تصور ، تخليصا له عن التلف والضياع ، بظن أنه مما لا يخلو عن الانتفاع . نسأل الله أن يعفو عنا الخطايا  
والزلل ، ويهدينا إلى الحق ويصوننا عن الخلل . قال المصنف الفريد ، بعد التسمية والتحميد ، امتنالا بالحديث الشريف

قلنا ههنا أمور ثلاثة : أحدها الابتداء بالتسمية . وثانيها جمع التسمية والتثنية تأخير الحمدلة  
عن التسمية إذا ذكرها مع التثنية والأول والثالث لازم والثاني غير لازم فليس ترك الحمدلة بعد التسمية  
كفعله المصنف خرقاً للاجماع لأنه إنما انعقد الاجماع على ذكر الحمدلة بعد التسمية لا على ذكرها معاً  
ويؤيد ما قلنا ما قاله بعض شراح البخارى بأن في صحة حديث التوحيد مقالاً فلا يصلح للحجة وقد وقع  
كتب رسول الله عليه الصلاة والسلام إلى الملوك وكتبه للقضاة مفتحة بالتسمية دون التوحيد . وقال  
الامام النووي في شرح مسلم : إن رسول الله عليه الصلاة والسلام كتب إلى هرقل بالتسمية فقط ولذا  
ذهب ابن الحاجب إلى أن لفظ الحمد إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق . ويمكن أن  
يجاب بأن الحمد حقيقة إظهار صفات الكمال ، وهو حاصل في التسمية أو بأن تركه هضم لنفسه ، وقيل  
هو من قبيل الاكتفاء كما في قوله تعالى - وجعل لكم سرايل تقيكم الحر - والتقدير تقيكم  
الحر والبرد فتأمل . وقال الأستاذ : وامتثال الحديثين غير مختص بالكتابة بل يجوز أن يستعان  
بالله في التسمية والتسمية بالله كقولك في التوحيد انتهى . ثم إن الباء في بسم الله للابسة أى  
اللاصقة والاتصال عند الزمخشري رحمه الله والاستعانة عند البيضاوى ، ولعل هذا هو الحق . فان  
قلت هذا يشعر بكون اسمه تعالى آلة فيجوز بالتعظيم . قلنا كونها للاستعانة بمعنى أن اسمه تعالى  
شبيه بالآلة من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه لا بمعنى أنه آلة حقيقية حتى يجزى  
بالتعظيم . قال السيد الشريف قدس سره في حواشى الكشاف : إن كون اسم الله تعالى آلة ليس  
إلا باعتبار أنه يتوسل إليه ببركته فقد رجع إلى معنى التبرك وقد رجع الاستعانة بأنها تدل على  
أن الفعل بدون اسم الله تعالى كالفعل فهي أولى من هذه الحثية من الحمل على التلبس انتهى  
والباء متعلق بمقتضى فعل خاص مؤخر أى بسم الله الخ أو لف أو قرأ مثلاً فهي جملة فعلية على الأصح  
والاسم من الأسماء المحذوفة الأفعال عند البصريين لأنه يجمع على أسماء ويجمع جمعه على أسامي كساجد  
وأصله سمو بكسر الفاء وسكون العين كحمل وجمعه أحمال فظهر أنه مشتق من سمو بمعنى الارتفاع  
وناقص واوى حذف آخره على غير القياس مجرد التخفيف لكثرة استعماله ففعل به ما فعل فكان  
ما كان . وعند الكوفيين أنه مثال واوى واشتقاقه من السمة بمعنى العلامة لأنه كالعلامة المعروفة  
للسمى فأصله وسم حذف الواو وعوضت تاء التأنيث في آخره كما في زنة وعدة أصلها وزن ووعد فهو  
من الأسماء المحذوفة الأوائل زيدت همزة الوصل في أوله لصحة الابتداء وقيل عوض عنها والأول حق  
لأنها لو كانت عوضاً لما حذفت وهمزة الخلاف بينهما وتفصيل المذهبين في الشرح . وإنما قال بسم  
الله ولم يقل بالله للفرق بين الجبين واليمين . ولم يكتب بالألف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال  
وطول الباء عوضاً عنها والله علم الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكالية . واعلم أنه  
كما تحيرت العقول في ذاته وصفاته فكذلك في اللفظ الدال عليه أنه اسم أو صفة مشتق أو غير مشتق  
علم أو غير علم والأظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب على الذات الواجب الوجود المعبود بالحق ولم  
يستعمل في غيره صار كالعالم له تعالى لاعلم لأنه إما وضع لشيء بملاحظة جميع مشخصاته وهي لا تتصور في  
حق الله تعالى . وأصله إليه بمعنى معبود مطلقاً أو متحريفه أو مسكون أو مفزوع أو ملتجأ إليه حذف الهمزة  
على غير القياس وعوضت عنها الألف واللام فكان علماً معهما أو كالعالم على ما عرفته آنفاً وكان  
الألف واللام بمنزلة الحرف الأصلي فلذلك يصح أن يقال يا الله بالقطع كأنه لم يكن حرف تعريف وإلا لما  
جاز اجتماعهما مع حرف النداء التي هي من آلات التعريف أيضاً . وقيل أصله الآله وقيل لاد بمعنى الارتفاع  
ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء المستلزما للقهر والغلبة وتوهم منها أنه موصوف  
بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفين : دالين على الجمال ليعلم أنه ذو الجلال والاکرام سبقت رحمته على

غضبه فقال الرحمن الرحيم . فان قلت إذا كانت لفظة الجلالة اسماء الذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية الشاملة للجلال والجمال فما فائدة ذكرها بعدها . قلت هذا تصریح بما علم ضمنا أو من باب الاحتراس وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفعه ويسمى هذا تكبيلا إطنابيا على ما تقرر في علم المعاني والمشهور أنها صفتان مشبهتان مشتقتان من رحم بالكسر بعد النقل إلى رحم بالضم لأن الصفة المشبهة لا تبنى إلا من اللام لكن في التحقيق أنهما اسمان بنيا لإفادة البالغة معناها واحد وهو ذو الرحمة وهي في اللغة رقة القلب والانعطاف المقتضى للفضل والاحسان وأسماء الله تعالى وأوصافه إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي الأفعال دون المبادئ التي هي انفعالات قد تدبر . والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولذا يقال يا رحمن الدنيا لأنه يعلم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لأنه يختص بالمؤمن من قبيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا وقدم الرحيم على الرحيم لتقدم رحمة الدنيا ولأنه كالعالم من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى إذا كان معروفا باللام كما لا يطلق لفظة الله على غيره . ثم قال (اعلم) بخطاب عام لمن يستفيد في تناول الواحد والكثير والحاضر والغائب والذكر والمؤنث وإن كان أصل الخطاب لمعين لكونه قسما من المعارف ويحتمل أن يكون خاصا بخطاب معين وعلى التقديرين يكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام أو ذكر المقتيد وإرادة المطلق وفي الأول من قبيل إطلاق الحاضر على الغائب بعلاقة التضاد ويحتمل أن يكون استعارة مصرحة بتشبيه الغائب بالحاضر وذكر الشبه به وإرادة الشبه هكذا أفاده بعض الأفاضل وما قيل إنه خطاب لنفسه بطريق التجريد كأن المصنف جرد عن نفسه شخصا غاطبه فلا يناسب المقام لأن المقام مقام الافادة والمفيد لا يكون كلاهما شخصا واحدا وبعبارة أوضح لا يكون شخص واحد متكاملا ومخاطبا لأن خطاب الشخص لنفسه من علامة الجنون على ما بين في محله مع أن هذا القائل اعترف كون المقام مقام الافادة والحث للتعلمين الطالبين . فاستبان من هذا التحقيق أن المفرد أولى من أن يقال اعلموا على صيغة الجمع لعدم شموله مادون الثلاث على الأصح بخلاف اعلم فإنه يشمل الكل على ما عرفت ولذا قال اعلم (أن أبواب التصريف) أن بالفتح والتشديد من الحروف المصدرية التي هي إن وأن وما اسمها أبواب وخبرها قوله خمسة وثلاثون . فان قلت كيف يؤول الخبر بالمصدر هنا مع أن التأويلات المشهورة لا تجرى هنا . قلت يقدر الكون ويضاف إلى اسمها والخبر يكون خبرا للكون المقدر وذلك الكون يكون مفعولا لاعلم قائما مقام المفعولين على ما قاله الفاضل الجامي قدس الله سره السامع . فالعنى هنا اعلم كون أبواب التصريف خمسة وثلاثين والأبواب جمع باب أصله بوب قلبت الواو أو ألفا ويجي . جمعه على أبوبة أيضا كأفعلة وتصغيره بويب والمراد من الباب النوع . والتصريف علم لهذا الفن ولما من زيادة للح الوصفية أي للإشارة إلى أنه وصف في الأصل لأنه منقول من المصدر ولما عارضة غير لازمة لأن العلم إذا نقل عن الوصف إلى المصدر يجوز دخول اللام وعدم دخوله وليس دخوله مطردا ألا ترى أنك تقول في محمد وعلى الحمد والعلي وهذا أحد الأقسام الثلاثة للعلم . وثانيها ما يمنع استعماله مع اللام إذا لم يقع اشتراك اتفاق وهو ما لم يكن في الأصل المنقول عنه معنى المدح أو الذم كزيد وعمرو . وثالثها ما يسمى علما اتفاقيا وهو ما كان في الأصل اسم جنس خص بفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص يعني كونه علما ليس بوضع واضع بل بكثرة الاستعمال مع الإضافة أو اللام في شيء بعينه ويسمى هذا القسم علما غاليبا أيضا فعلم أن هذا القسم على نوعين النوع الأول ما استعمل باللام كالصنع لشخص أصابه صاعقة والعيوق لكوكب مضيء مائل إلى الحمرة يذهب خلف الثريا ولا يتقدمه والنوع الثاني كابن العباس وابن الزبير . إذا عرفت هذا فاعلم أن التصريف ليس من العلم الاتفاق بل من العلم القصدى الذى يجوز دخول

(اعلم أن أبواب التصريف) بخطاب عام لكل من يتأني منه العلم على سبيل البذل مجازا أو لكل من يطلب معرفة أبواب التصريف كذلك أو هو خطاب لنفسه بطريق التجريد كأنه جرد عن نفسه شخصا غاطبه وإنما صدر الكتاب به تنبيها على أن ما يذكر فيه مما يعنى بشأنه ويهتم لتحصيله وذلك لأن العاقل لا يأمر بعلم شيء غير معنى بشأنه وإن كان قد يخبر عنه في الأمر به تنبيه على ذلك ولتلك كان عادة القوم تصدير الكلام المهتم به وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التعلم والحفظ والضبط . والتصريف في اللغة التغيير، وفي الاصطلاح حده يجي . لمعنيين الأول تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة والثاني اسم لفن الصرف وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بأعراب فالمراد به ههنا أحد المعنيين

الاصطلاحيين فعلى الأول يكون المعنى أن أنواع الكلمات للتصرف وعلى الثاني أن أنواع الكلمات المبينة في علم الصرف اللام

مطلق الكلمات كثيرة جدا بل أبواب المشتقات والأفعال أيضا ترتق إلى أحد وأربعين بابا كما صرح به الفاضل البركوي وسند ذكره إن شاء الله تعالى ثم إن تلك الأبواب الخمس والثلاثين ضربان مجرد ومزيد فيه والأول قسمان ثلاثان ورباعي والثاني أيضا قسمان مزيد على الثلاثي ومزيد على الرباعي ومزيد الثلاثي نوعان ملحق وغير ملحق والملحق ثلاثة أنواع ملحق بدحرج وملحق بتدحرج وملحق باحرج فأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى الكل فقال (سته منها) أي من تلك الأبواب (لثلاثي المجرّد) قسّمه لأصانته وهو ما كان ماضيه المفرد المذكور الغائب على ثلاثة أحرف . واعلم أن الثلاثي يضم الناء الأولى شاذ لأنه منسوب إلى الثلاثة فالقياس فتح الناء وقد

اللام فيه كالحسن والحسين وغيرها لأنك قد عرفت أنه في الأصل مصدر نقل عنه وجعل علما لهذا الفن . وهو علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست باعراب لما بينها من المناسبة لأن التصريف في الأصل التغيير وفي هذا العلم تغيرات الكلمات وقد عرفه بعضهم كالزنجاني بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لعان مقصودة لا تحصل إلا بها والحمل على معناه الأصلي المنقول عنه بعيد وخلاف الظاهر . فحاصل المعنى أن أنواع الكلمات المبنية في علم التصريف (خمسة وثلاثون) على مقتضى ترتيبه لأنه عدل الثلاثي ستة وما زيد عليه خمسة وعشرين والرابع واحد وما زيد عليه ثلاثة فالجموع خمسة وثلاثون وإن زاد البعض أو نقص على ماسنينه إن شاء الله تعالى (بابا) . فان قلت هذا مستدرك بعد ذكر الأبواب في قوله إن أبواب التصريف . قلنا ذكر بعض الشارحين أنه تمييز للتأكيد وقال العلامة التفتازاني في المطول إن ذراعا في قوله تعالى - ذرعها سبعون ذراعا - تمييز للتأكيد وقال الفاضل السيلكوتي في حاشيته قوله للتأكيد أي مجازا وإن كان وضع التمييز لدفع الإبهام هذا إذا كان المراد من ذرعها ذراعها ، وأما إذا كان المراد منه مذروعها أي ذات السلسلة فالتمييز على حقيقته وأقول وفيما نحن فيه أيضا يجوز أن يكون التمييز على حقيقته لأنه لما ذكر الأبواب على صيغة الجمع وقع الإبهام بأن الأبواب هل هي معتبرة على طريق الجمعية أو على طريق الانفراد فان اعتبرت على طريق الجمعية يلزم أن تكون الأبواب مائة وخمسة أو يزيد لأن أقل الجمع ثلاثة وإذا ضربت الثلاثة في الخمسة والثلاثين يكون المجموع مائة وخمسة وإذا اعتبرت على طريق الانفراد يكون المجموع خمسة وثلاثين فأزال ذلك الإبهام بقوله بابا . يعني أنه معتبر على الانفراد فثبت أن التمييز على حقيقته وهذا كما يقال في مثل الأزمنة الثلاثة إن الثلاثة تابع للزمان الذي هو مفرد معدوده ولا يتبع لفظ الأزمنة لأنه لو كان تابعا للفظه لاحتل الفرض لأنه يقتضى أن تكون الأزمنة تسعة أو يزيد لأن أقل الجمع ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة في الثلاثة يكون الحاصل تسعة وهو خلاف المقصود خذ هذه القاعدة فانها تنفك في مواضع كثيرة (سته) مبتدأ لتخصه بالصفة أعنى قوله (منها) أي من الأبواب الخمسة والثلاثين وخبره قوله (لثلاثي) أي ستة كائنه منها لثلاثي أي المنسوب إلى ثلاث من غير اعتبار التكرار أي ثلاثة ثلاثة ويجوز أن يكون مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي وكذا الرباعي وأمثالهما (المجرّد) أي الخالي عن الزيادة لأن التحريد بمعنى التجرد والخلو أو مبنى على نزيل الامكان منزلة الوجود كما في فلان ضيق فم البئر إذا حفرها ضيقة الفم وفي سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وإنما انحصرت الأبواب في الستة لأن عين الماضي منه إما مفتوح أو مكسورا أو مضموم فان كان مفتوحا فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما والأول والثاني والثالث الباب الأول والثاني والثالث الباب الأول وإن كان عين الماضي مكسورا فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما والأول الباب الرابع والثاني السادس والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقيلين المتغايرين في باب واحد وإن كان مضموما فعين مضارعه إما مضموم أو مكسور أو مفتوح والأول الباب الخامس وكل من الثاني والثالث ساقط لأن فعل بالضم لما اخص بأفعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والسكرم لم يرتضوا مخالفة عين مضارعه إجماعا إلى ذلك فاذا سقط ثلاثة من التسعة المحتملة بقى ستة . لا يقال الاحتمالات ترتق إلى أزيد من التسعة باعتبار حركات الفاء وسكونها ولام الفصل كذلك وسكون العين . لأننا نقول الفاء لا يكون إلا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام والعين لا يكونان إلا متحركين لثلاثين التقاء الساكنين في نحو ضربت وضربن والحركات

يقال إنه منسوب إلى الثلاث يضم الناء الأولى ومد اللام الذي لا تكرر فيه على ما هو مذهب سيبويه ولو بنى الأمر على مذهب غيره فهي مجاز من قبيل الاستعمال في جزء المعنى إلا أنه تكلف . وأقول يمكن أن يقال إنه منسوب إلى الثلاث



الذي فيه تكرار فانه اسم لكلمات معدودة ركب من الحروف الثلاثة لاسكل واحدة منها فلا تجوز أصلا أو نقول إنه مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي وهكذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي . فان قلت : مقتضى العقل كون أبواب الثلاثي ستة وتسعين وأربعة آلاف باعتبار الحركات والسكنات في الماضي والمضارع فواجه كونها ستة . قلت اعتبار الفاء واللام ساقط أما الفاء فلا أنه مفتوح أبدا في الماضي لتعذر الابتداء بالساكن واستنقال الضم والكسر وساكن في المضارع لثلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة وتعيين (٦) الفاء به لقربه من سببه وهو حرف المضارعة وأما اللام فلا أنه مفتوح في الأول

ومن فروع في الثاني منحصرة في الفتح والكسر والضم على ما عرفته آنفا ، وأما ما ذكره السائل ففرض احتمال محض ولذا تركنا تلك الاحتمالات الفرضية .

[الباب الأول] اللام حرف تعريف فان أشير بها إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهي لام العهد الخارجي وإن أشير إلى مفهومه وحقيقته فلا يخلو إما أن يؤخذ ذلك المفهوم من حيث هو هو باعتبار حضوره وتعينه في الذهن من غير اعتبار تحققة ووجوده في الخارج فهي لام الجنس والحقيقة وإما أن يؤخذ من حيث تحققة ووجوده في الخارج بعمونة القرآن حينئذ إن دلت القرينة على تحققة في بعض غير معين فهي لام العهد الذهني كقوله تعالى حكاية - فأكله الذئب - وإن لم تدل على بعض نقول إن ذلك المفهوم متحقق في الجميع لثلا يلزم الترجيح بلا مرجح فهي لام الاستعراق فالأخذ في كل من الثلاثة هو المفهوم من حيث الحضور والتعين فالاختلاف الواقع في المعاني الثلاثة اختلاف بالاعتبار والأخذ فقط لا اختلاف بالذات هذا هو المختار عند المحققين إذا عرفت هذا فاللام في الباب للعهد الخارجي وهي لام قصدتها الإشارة إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها ثم إن الحصة المعينة للدلالة بالام العهد لا يجب أن تكون شخصية وجزئية بل قد تكون نوعية كما في إرادة الروي من الانسان إذ الحصة بمعنى القسم والأخص من المفهوم والقسم والأخص لا يجب أن يكون جزئيا حقيقيا ثم ذكر تلك الحصة أعم من أن يكون صراحة أو كناية وهنا ذكر كناية في قوله ستة منها فوجه الكناية أن المراد منه ستة أبواب أو المعنى ستة من الأبواب الخمسة والثلاثين والأبواب جمع وهو ما يدل على الجموع والفرد في ضمنه . فان قلت الباب الأول الذي هو حصة من الأبواب أهو من قبيل الشخصي أم من قبيل النوعي . قلنا هو من قبيل الثاني لأن الباب الأول نوع تحته الكلمات التي هي الأشخاص كمنصر ينصر وخرج يخرج وغيرها . فان قلت كون الباب بمعنى النوع أحقيقة أم مجاز . قلنا قال بعض شراح الملتقى الباب في اللغة بمعنى النوع اه . أقول هذا مخالف لما ذكر في كثير من كتب اللغة من أنه مدخل الدار أو الحجرة مثلا ولذا قال الأستاذ روح الله روحه وأسكنه ببحوحة جنانه ثم في استعمال الباب في النوع استعارة مصرحة أصلية وقوله الأول ترشيح أو تجريد . والأول في اللغة تقيض الآخر أصله وول أدغمت الواو الأولى في الثانية بعد سلب الحركة ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالساكن وله استعمالان : أحدهما بمعنى قبل ويكون منصرفا . وثانيهما أن يكون صفة أو أفعال تفضيل بمعنى الأسبق فيكون غير منصرف للموصفية ووزن الفعل ، وفي الاصطلاح ما يكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق هنا بالذكر فلا يستغنى الأمر عن قيد الأول لأنه لا تعلم الأولية بناء على أن لام العهد لا يشار بها إلى أوصاف المعبود بل إلى ذاته ولو كانت سقط ضم المضارع عند

وصرف في الثاني وسكون العين أيضا ساقط أما في الماضي فلدفع الالتباس بالمصدر عند الوقف واتصال الضمير إذ الأصل الغالب في مصدر الثلاثي هو الفعل لكثرتيه والرجوع إليه إذا أريد المرة وأما في المضارع فلدفع التقاء الساكنين فان الفاء فيه ساكن كما مر فلم يبق إلا الحركة العين والحركة ثلاثة فاعتبرت كل واحدة منها في الماضي فحصل ثلاثة أبنية الماضية ولما كان الفتح أخص استعمل في معان كثيرة وأشير إليها بتحرريك عين المضارع بالحركات الثلاثة أيضا ولما لم يكن المعنى في الكسر كثرته في الفتح وتقل الصعود من الكسرة إلى الضمة سقط ضم المضارع عند

الأوصاف

كسر الماضي وأما الضم فلما كان وضعها للصفات اللازمة وأفعال الطبايع المسلوب عنها اختيار

صاحبها مناسبة بينهما في الزوم التزم الضمة في عين المضارع أيضا تحقيقا لمقتضى تلك المناسبة فلم يوجد من الأبواب الثلاثة إلا ستة

[الباب الأول]

أى من الستة أصله أوأل على وزن أفعل مهموز العين قلبت الهمزة واوا على غير القياس وأدغمت أوأول من أول قلبت همزته واوا وأدغمت أووول على وزن فوعل قلبت الواو الأولى همزة وأدغمت أووول بالواو بن أدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة لتعذر الابتداء بالساكن فصار أوأل والباب أصله بوب قلبت واؤه أنفأ بدل عليه جمعه على أبواب وتصغيره على بوب وهو هنا بمعنى النوع كما في قوله عليه الصلاة والسلام «من خرج ليطلب بابا من العلم» أى نوعا

(فعل يفعل) يفتح العين في الماضي وضمها في الغابر تقدم هذا الباب على الباب الثاني لكثرة لغاته ومعانيه ولأن عين مضارعه مضموم وعين مضارغ الثاني مكسور والضم أقوى الحركات والكسر أضعفها فتقدم الأقوى على الأضعف ولأن الضم علوى والكسر سفلى والعلوى لشرفه تقدم على السفلى قيل ولأن يفعل من فعل سماعي وقياسي والسماعي مقدم على القياسي وفيه نظر واختص الماضي والمضارع بالذكروا كتنى بهما لأن امتياز الأبواب بعضها عن بعض إنما يكون بهما وإلا فالباب يطلق عليهما وعلى ما يتصرف منهما جميعا ويمكن أن يقال إن الباب عبارة عنهما فقط وأما ما يتصرف فمن الملحقات حيث لا إثبات فيه لبعضهم عن بعض ككافي الماضي والمضارع ويدل عليه قولهم الباب الأول فعل يفعل مثلا ويمكن أن يقال أيضا إن المصنف أراد أعداد أبواب الأفعال خاصة ولذا لم يتعرض للأسماء وأما ذكر المصادر في المزيادات فاستطردى وتنبه على قياسية مصادرها قيل أبواب الثلاثي قد تطلق على (V) الأوزان الماضية فقط. ثم اعلم

بأنهم لما احتاجوا إلى الوزن وضعوا له الفاء والعين واللام واختاروا هذه الحروف ليكون فيه من الشفة والوسط والخلق التي هي الخارج الكلية ولأن فعل أعم الأفعال وكثير الاستعمال ثم إنهم يعبرون بهذه الثلاثة عن الأصول فإذا زادت على الثلاثة فبلام ثانية وثالثة وإذا كان في الموزون زائد فإن كان مكررا وقصد تكراره فيعبر بلفظه وكذا إذا لم يكن مكررا ولم يكن مبدلا من تاء الاقتعال وإن كان مبدلا منها فيعبر بالتاء وإن كان مكررا ولم يقصد التكرار فيعبر بما تقدم وإن كان من حروف الزيادة ثم إن كان في الموزون قلب

الأوصاف لازمة لأنه فرق بين ملاحظة الشيء وحصوله على ما حققه الفاضل العصام ثم المراد من النوع الذي أريد من الباب ليس النوع المنطوق بل نوع لغوي تدبر (فعل يفعل) هذا بمجموعه خبر لقوله الباب الأول. فان قلت كيف يكون المجموع خبرا من غير عطف يفعل على فعل. قلت هذا المجموع علم الجنس ما يوزن به من الصيغ من الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهي وغيرها من الكلمات المتصرفة التي تجيء من الباب الأول وكذلك نظيره ولذا يقال نصر أو ينصر أو ناصر مثلا من الباب الأول ولا يقال لسكل واحد منها هو باب أول. فان قيل إذا كان فعل يفعل عاما فمن أي قسم من أقسام الكلمة. قلت هو من قسم الاسم لأنه وضع للكلمات المذكورة بوضع نوعي ونظيره أسامة علم لجنس الأسد على ما بيناه في شرحنا على الوضعية. فان قلت لم اختاروا فعل يفعل للوزن دون سائر الأفعال. قلنا لوجود الحروف الثلاثة فيه من الخارج الثلاثة أعنى الشفة والهم والخلق لأن الفاء شقوى والعين خلق واللام في مع أنه أعم الأفعال من جهة المعنى لأنه يقال فعل النصر وفعل الضرب والجلوس وغيرها هذا ما قالوا ولكن هذا منقوض بعمل لأنه كفعل في جميع ما ذكرنا عمل (وموزونه) المراد بالوزن هنا الوزن التصريحي وهو ما يعترف به مقابلة التحريك بالتحريك والساكن بالساكن مع التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه لا الوزن العروضي الغير المعبر فيه بهذا والضمير إما راجع إلى الموزون به ويعبر عنه بوزن واليزان وقد عرفته فالتقدير هذا موزون به وموزونه وإما راجع إلى الباب الأول والأول أقرب لفظا ومعنى (نصر ينصر) مثلا لأن الموزونات كثيرة ونصر ينصر واحد فنصر كفعل في الحركات وعدد الحروف وينصر كيف فعل فيهما وفي السكون. فان قلت لم يذكر المصدر. قلت تنبيهها على أن مصدر الثلاثي إن كان غير مسمى غير مندرج تحت الضابطة لكونه سماعيا وما ينشأ من أن المصدر من الباب الأول هكذا ومن الثاني كذا إلى آخر ما قالوا فهو مسمى على الغالب يعني أن بيانهم هذا أكثرى لا كفى فلا يكون قياسيا على ما ذكره أئمة اللغة وإنما جاء من هذا الباب الصحيح والأجوف والناقص الواويان والمضاعف التعدي ولا يجيء ما عداها من الأقسام السبعة على ما قالوا (وعلامته) الواو إما استثنائية أو عاطفة أو اعتراضية والضمير راجع إلى الباب الأول أي ما يعلم به الباب الأول إذ العلامة في اللغة الأمانة كالمنارة للسجد على ما بينه ابن مالك في شرح المنار وإنما لم يقل وخاصته لأن الخاصة تطلق على ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره ويجوز انفكاكه وتكون شاملة وغير شاملة وأما العلامة

في الزنة مثله وكذلك الحذف والتقديم والتأخير فوزن الباب الأول فعل يفعل (وموزونه) أي موزون فعل يفعل أو موزون الباب الأول والثاني أقرب وإن كان أبعد أي ما يوازنه في الحركات والسكنات (نصر ينصر) مثلا واختار هذا لكونه من النصر الذي فيه الجن فان معناه أعان قال في القاموس نصر للظاوم نصرا أعانه. واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى لم يتعرض للمصدر في هذه الأبواب الثلاثة لكونه سماعيا غير مندرج تحت ضابط إلا أن الغالب في فعل يفتح العين فعل بسكونه وفي فعل بكسر العين فعل بفتح العين وفي فعل بضم العين فعالة بفتح الفاء كذا ذكره الفاضل البركوي في كفايته، ثم اعلم أنه لا يجيء من هذا الباب المثال واللفيف مطلقا والأجوف والناقص اليائيان والمهموز العين واللام بل يلزم الأجوف والناقص الواويين والمضاعف التعدي والصحيح (وعلامته) أي علامة الباب الأول يعني ما يعلم به هذا الباب

( أن يكون عين فعله )  
 الاصطلاحى والمراد من  
 العين ما يقابل عين  
 الوزن ويحتمل أن  
 يكون المراد من الفعل  
 الفاء والعين واللام  
 المركب منها يعنى الوزن  
 ويمكن أن يفعل  
 لفظ فعل اسم لما يقابل  
 عين الوزن كما قيل  
 في لفظ عين الفعل  
 والظاهر أن يصكون  
 العين ( مقتوحا في  
 الماضى ومضموما في  
 المضارع و بناؤه ) أى  
 ما يبنى من هذا الباب  
 وقيل ذلك الباب وضع  
 (للتعدية) وقوله (غالبا)  
 مصروف إلى قوله  
 و بناؤه لا إلى قوله  
 للتعدية لئلا يشبه بجواز  
 كون الأمثلة التي تكون  
 متعدية لازمة في بعض  
 الأوقات والتي تكون  
 لازمة متعدية في غالب  
 الأوقات وإن كان  
 ظاهر قوله (وقد يكون  
 لازما) يشعر بذلك  
 بناء على ما نقل عن  
 القطب في المحاكات  
 معترضا على الامام أن  
 قد إنما يدل على  
 تبعض الأوقات لاعلى  
 تبعض الأحكام

فقد نطلق على ما يوجد في الشيء وفي غيره ويتمنع انفكاكه وتكون شاملة ولما امتنع انفكاكه  
 كون عين الماضى مقتوحا وعين المضارع مضموما من الباب الأول وكان شمول ذلك الكون لجميع  
 أفراد الباب الأول لازما عبر المصنف عن ذلك الكون بالعلامة دون الخاصة فتفطن فتح الله عليك  
 ( أن يكون عين فعله ) وهذه الجملة أعنى قوله أن يكون عين فعله مقتوحا ومضموما خبر لقوله  
 وعلامته بعد التأويل بالمصدر أى كون عين فعله والجملة الكبرى اسمية لاجل لها استثنائية  
 أو معطوفة على جملة سابقة أو اعتراضية وضمير فعله راجع إلى الباب الأول والمراد بالفعل بكسر الفاء  
 الاصطلاحى وهو كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وأما بالفتح فمصدر فعل  
 يفعل على ما قاله السعد في شرح الزنجاني ثم إن الفعل إما علاجى إن احتيج في حدوده إلى تحريك  
 عضو كضرب وشتم وإما غير علاجى إن لم يحتج كعلم وطقن (مقتوحا في) الفعل (الماضى) وهو  
 الفعل الذى دل على معنى وجد في الزمان الماضى . فان قيل هذا التعريف دورى لانه كر الماضى فيه .  
 قلنا المراد من العرف صناعى والماضى المذكور في التعريف لغوى فلا دور والمراد من الدلالة الدلالة  
 الوضعية فلا ينتقص التعريف جمعا بقولنا إن ضربت ضربت ومنعا بل يضرب لأن دلالة الأول على  
 الاستقبال ليست بالوضع بل بواسطة إن الشرطية ودلالة الثانى على الزمان الماضى أيضا ليست بالوضع بل  
 بدخول المراد بالماضى الذى هو العرف ما يكون متصرفا فلا ينتقص جمعا بنم وبئس وليس وعسى  
 لأنها غير متصرفه فلا يضرب خروجها عن التعريف . ويمكن أن يجاب بأن هذه الأفعال تدل على الزمان  
 في أصل الوضع والتجرد عارض فلا اعتداد به كما في صيغ العقود نحو بعث واشترت على ما ذكره السعد  
 رحمه الله (ومضموما في) الفعل (المضارع) وهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع بشرط أن تكون  
 تلك الحروف زائدة على الماضى وهى حروف أتين فلا ينتقص بمثل نصر فان الثون فيه وإن كان من  
 حروف أتين إلا أنه ليس بزائد على الماضى . واعترض على هذا التعريف بمثل يزيد ويشكر ويعوق  
 ويعوث أعلما لأنها لا يصدق عليها العرف أعنى المضارع مع أن التعريف صادق عليها فلا يكون مانعا  
 لأخباره . وأجيب بأن هذه داخلة في العرف بحسب أصل الوضع لوجود حرف المضارعة فيها لأن كل واحد  
 منها مضارع في الأصل والاسمية عارضة فلا اعتبار ثم إن المضارع يصلح بحسب الاستعمال لأحد الزمانين  
 الحال والاستقبال ويحتملهما لكونه مشتركا بينهما بالوضع اشتراكا لفظيا على ما ذهب السيد السند  
 قدس سره وهو الأصح ولذا يحتاج إلى القرينة في استعمال أحدها كلفظ ما والآن للحال ومثل غدا  
 ولن ولا والسين وسوف للاستقبال ، وقيل حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال ، وقيل بالعكس  
 وإنما سمي مضارعا لمضارعتة ومشابهة لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا على الأصح كما بين في محله  
 (و بناؤه) الواو فيه كالواو في وعلامته . والظاهر أن إضافة البناء إلى الضمير راجع إلى الباب الأول  
 لاسمية كغلام زيد وعلم الفقه لأن البناء عام والباب الأول خاص وإضافة العام إلى الخاص لاسمية وعموم  
 البناء هنا لكونه شاملا للباب الأول وغيره من الأبواب لأن البناء عبارة عن عدد حروف الكلمة  
 المرتبة مع حركتها وسكونها باعتبار الوضع فيشمّل الأبواب كلها قبل الإضافة و بعدها يختص بالباب  
 الأول مثلا والمعنى و بناؤه المختص بالباب الأول كائن (للتعدية) أى لأن تعدى أو يجى لها يعنى أن  
 بناء منقسم على قسمين : الأول متعد وهو ما يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق وأفراد هذا  
 القسم كثيرة وإليه أشار بقوله (غالبا) أى كوننا غالبا ويجوز أن يكون حالا من فاعل الظرف .  
 والقسم الثانى لازم وهو ما لا يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق وأفراده أقل بالنسبة إلى القسم  
 الأول وإليه أشار بقوله (وقد يكون) أى بناء الباب الأول (لازما) أى غير موقوف على ذكره وكلمة

قد هنا لتقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قديصدق الكذوب وقد يجود البخيل أى قلما يصدق  
وقام وجود وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى - قديعلم ما أتم عليه - أى ما أتم عليه أقل معلماته تعالى على  
مافى المعنى فلكلمة قد هنا يجوز أن تكون لتقليل الفعل فيكون المعنى قلما يكون بناء الباب الأول لازما  
وجوز أن تكون لتقليل متعلقه فيكون المعنى أن بناء اللازم أى الكلمات اللازمة أقل من بناء  
الباب الأول أى أقل من كلماته على ما أشرنا إليه والأول أظهر بحسب العبارة والثاني أنسب بحسب  
المرام عند من هو عارف بأسلوب الكلام ، خذ هذا فان الشارحين قد غفلوا عن هذا التحقيق في هذا  
المقام ووجهوا بما لا يرضى به صاحب هذا الكلام . واعلم أنه قد يوجد لغة في باب واحد متعدولا لازم كالنقص  
قال في مختار الصحاح نقص الشيء من باب نصر ونقصانا أيضا ونقصه غيره يتعدى ويلزم معنى يكون  
متعديا ولازما . قلت النقص مصدر متعدى والنقصان مصدر اللازم والمتعدى يتعدى إلى مفعولين  
تقول نقصه حقه قال الله تعالى - ثم لم ينقصوكم شيئا - وأما قولك نقص المال درهما والبرء مدا فدرهما  
ومدا تمييز انتهى كلامه وكذا الزيادة من الباب الثاني يتعدى ويلزم قال في المختار أيضا الزيادة نحو  
وبابه باع وزيادة أيضا وزاده الله خيرا . قلت يقال زاد الشيء وزاده غيره ولازم ومتعد إلى مفعولين  
وقولك زاد المال درهما والبرء مدا فدرهما ومدا تمييز انتهى وقد يكون في باين يكون من أحدهما متعديا  
والآخر لازما مثل حزن بالضم فهو محزون من الباب الخامس أيضا وحزن بالكسر فهو حزين من  
الباب الرابع فمن الأول قوله تعالى - لا يحزنهم الفزع الأكبر - ومن الثاني قوله تعالى - ولا هم يحزنون -  
كذا قال الأستاذ رحمه الله ، لكن في المثال الأخير نظر تأمل وكذا كلمة حرم يتعدى ويلزم ويجىء  
من الباب الخامس ومن الثاني فمن الخامس لازم ومن الثاني متعدى والتثنية في الشرح (مثال) الفعل  
( المتعدى ) فان قلت ما الفرق بين المثال والشاهد . قلت المثال هو الجزئى الذى يذ كر لإيضاح القاعدة  
الكلمية وإيصالها إلى فهم المستفيد ، والشاهد هو الجزئى الذى يذ كر لاثبات القاعدة الكلمية مع  
الإيضاح بشرط أن يكون من القرآن أو الحديث أو من كلام من يوثق به فيبينهما عموم وخصوص  
مطلق فالشاهد أخص مطلقا لكونه مشروطا بالشروط المذكور على ما ذكره العلامة التفنيزانى في  
المطول وبينه في هامشه عليه فكل شاهد مثال من غير عكس كلى . ثم الغرض من التمثيل رفع  
الحجاب عن معنى الممثل له وإبرازه في معرض الشاهد ( نحو نصرز يد عمرا ) بالألف لا بالواو . والنحو  
له معان القصد والجهة والمقدار والمثل والنوع فهذه خمسة معان يجمعها على الترتيب قول الشاعر :

نحونا نحو دارك يا حبيبي      لقينا نحو ألف من رقيب  
وجدناهم جينا نحو كلب      تمنوا منك نحو امن شريب

والعنى قصدنا جهة دارك يا محبوبى ولقينا مقدار ألف من رقيب وعدو ووجدناهم أى الرقيب الكثير  
جينا عا هوضد الشبان نحو كلب أى مثل كلب تمنوا أى شاءوا على سبيل التمني منك يا حبيبي نوعا من شراب  
وقديجى بمعنى الصرف نحو تحوت بصرى إليه أى صرفته اليه ويجىء اسم القليلة يقال لهم بنو نحوهم قوم  
من العرب . ويطلق على فن مخصوص تعرف به أحوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء على ما ذكره  
السكاكى فى المفتاح والمراد هنا معنى المثل . فان قلت إن لفظ النحو بعد ذ كر لفظ المثال زائد لا طائل  
تحتة بل هو قيد مفسد يقتضى أن لا يكون نفس نصرز يد عمرا مثالا للمتعدى بل المثال نحوه وشبهه وليس  
كذلك بل المثال نفسه ونحوه معا . قلنا لانسلم أنه زائد وقيد مفسد بل هو قيد لازم يستعمل فى تكثير الأمثلة  
فأصل التركيب مثال المتعدى نصرز يد عمرا ونحوه بطريق عطف النحو المضاف إلى ضمير يرجع إلى  
هذا التركيب ثم حذف المضاف إليه الذى هو الضمير فى نحو ثم حذف حرف العطف وقدم المضاف الذى

( مثال المتعدى ) مثال  
هو الجزئى الذى يذ كر  
لايضاح القواعد  
وإيصالها إلى فهم  
المستفدين . وأما  
الشاهد فهو الجزئى  
الذى يستشهد به فى  
إثبات القواعد لكونها  
من القرآن والحديث  
أو من كلام من يوثق  
به فهو أخص من المثال  
ثم إن التمثيل إنما يصار  
إليه لرفع الحجاب عن  
معنى الممثل له وإبرازه  
فى صورة الشاهد  
ليساعد فيه الوهم العقل  
لأن معنى الصرف  
إنما يدركه العقل مع  
منازعة من الوهم لأن  
من طبع الوهم الميل إلى  
المحسوسات وحب  
المحاكات ولذلك شاعت  
الأمثال فى المعقولات  
( نحو نصرز يد عمرا )  
إيراد لفظ نحو بعد  
لفظ مثال إشارة إلى  
كثرة الأمثلة فان مثل  
ذلك لتلك الإشارة  
أسلوب شائع فسقط  
ما قبل الظاهر أن  
إيراده بعد ذ كر لفظ  
المثال زائد كما لا يخفى



(ومثال اللازم نحو خرج زيد) فإن قلت قد مرّ أنّ مثل هذه العبارة لتكثير الأمثلة وقد سبق أن أمثلة الوازم من هذا الباب قليلة فما هذا إلا تناقض. قلت قلتها بالنسبة إلى أمثلة التعدية وكثرتها في نفسها فلا تناقض ثم لما أنجز البحث إلى التعدية واللازم عرفهما بقوله (التعدى هو ما) كناية عن (١٠) الفعل الاصطلاحي بقرينة المقام (يتجاوز) فيه (فعل الفاعل) المضاف إليه محذوف

هو النحو على هذا التركيب وشاع بين المؤلفين تلك الإشارة حتى كأنه حقيقة عرفية على ما نقل الأستاذ عن أستاذه محمد الأمين الاسلامبولي . وتوضيح المثال أن تصر فعل ماضٍ وزيد فاعله وعمرا مفعوله ولاشك أن فهم المعنى يتوقف على ذكر متعلقه لأن النصرة تقتضي الناصر والمنصور يقال نصره أي أعانه ونصر الغيث الأرض أي أعانها قال أبو عبيدة في قوله تعالى من كان يظن أن لن ينصره الله - أي لن يرزقه على ما ذكره التفزازي في شرح الزنجاني . واعلم أنه مما ينبغي أن ينبه عليه أن عمرا الواقع مفعولا هنا لم يكتب بالواو لأن الواو الواقعة فيه للفرق بين عمر وعمرو والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولا لأن عمرا إذا كان منصوبا ومفعولا يكتب بالألف منونا لكونه اسما مفردا منصرفا وعمر يكتب بلا ألف ولانوين لكونه غير منصرف للعدل التقديرى والعامة فلا يحتاج في الفرق بينهما إلى الواو الفارقة وكثير من المحصلين لم يفهموه ويكتبونه بالواو في الأحوال الثلاث (ومثال) الفعل (اللازم نحو خرج زيد) وتوضيح المثال أن خرج فعل وزيد فاعله ولاشك أن فهم المعنى لم يتوقف على شيء غير الفاعل إذ الخروج معنى لم يتوقف على غير زيد ولم يتجاوزه فبذلك الاعتبار يكون لازما وسيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى (التعدى) أي جنس الفعل التعدى وإعما لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها لأنها جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى لأنه لما قال و بناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما فكانه قيل وما التعدى واللازم. فأجاب بقوله التعدى كذا واللازم كذا ولذا فصل هذه الجملة عما قبلها كما يفعل في الجواب عن السؤال على ما قرر في علم المعاني وإعما قدم التعدى على اللازم لأن مفهوم التعدى وجودى ومفهوم اللازم عدمى والوجودى أشرف فيناسب التقديم (هو ما) أي الفعل الاصطلاحي لأن تعيين الموصول بمعونه المقام سنة سنية وعادة قديمة على ما قال الفاضل العصام وغيره (يتجاوز) لم يقل تعدى كما قال الزنجاني حذرا عن السور . فإن قلت يرد على تعريف المصنف أيضا بأنه تعريف الشيء بمصادفه إذ هو يوجب الدور أيضا وتغيير اللفظ لا يدفع الدور على ما أشار إليه التفزازي في شرح المقاصد . قلنا هو مدفوع بأنه جائز عندكون أحد المترادفين أجلى من الآخر كقولهم التضفر الأسد والقود القصاص لكون هذا التعريف تعريفا لفظيا على ما في كتب الأدب (فعل الفاعل) الفعل هنا بالفتح لغوى بمعنى الحدث على ما بيناه آفا والعائد إلى الموصول محذوف والتقدير ما يتجاوز فعل الفاعل فيه كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي به فينبذ يجوز أن يكون المراد من الفاعل ذاتا يقوم بها الفعل ومن المفعول ذاتا يقع عليها الفعل كما يجوز أن يكون المراد منهما ما هو المصطلح في علم النحو هذا ويجوز أن يكون التقدير فعل فاعله على أن تكون اللام عوضا عن المضاف إليه فينبذ يكون المراد من الفاعل والمفعول ما هو المصطلح عليه لا غير لأن الفاعل المضاف إلى ضمير الموصول الذي هو عبارة عن الفعل الاصطلاحي لا يكون إلا فاعلا اصطلاحيا ومقاله الكفوى ركيك جدا فانظر وتدبر. والأوضح في التعريف أن يقال هو ما يتجاوز من الفاعل إلى المفعول فينبذ يكون الموصول كناية عن الفعل اللغوى . فإن قلت التعدى والمتجاوز ليس إلا الفعل اللغوى فلم جعلوا الفعل الاصطلاحي متعديا . قلت جعلهم إياه متعديا باعتبار تضمنه المعنى اللغوى كتسميته إياه فعلا لذلك تسمية للسلك باسم الجزء مجازا لعلاقة الكلية والجزئية وإلا فلما جاوز في الحقيقة هو الفعل اللغوى وكذا الحال في اللازم (إلى المفعول به) وإنما قيد بقوله به لأن التعدى وغيره

تقدير الكلام فعل فاعله محذوف وعوض عنه أل والمراد بالفعل ههنا هو الفعل اللغوى (إلى المفعول به) الضمير فيه راجع إلى الألف واللام لأنه موصول بمعنى الذى والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا ليس ما هو المصطلح في علم النحو بل المراد بالفاعل ذات يقوم به الفعل وبالمفعول به ذات يقع عليه الفعل ثم في هذا التعريف نظر. أما أولا فلائنه لا يصدق على ضرب في قولنا ما ضرب زيد عمرا إذ الضرب ههنا لم يتجاوز إلى المفعول به بل لا يصدق على فرد من أفراد المعرفة أو الضرب مثلا في قولنا ضرب زيد عمرو لم يتجاوز إلى عمرو وإلا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب إذ التجاوز هو الانفصال عن شيء والاتصال إلى شيء آخر . والجواب أن معناه أن التعدى ما يدل على معنى

متساويان

يتجاوز ذهن عن تصوّره وعن تصوّر محل صدوره أعنى الفاعل إلى المفعول به. والحاصل

أن المضاف محذوف والتقدير يتجاوز تصوّر فعل الفاعل وقد يقال مجيبا عن الأول إن كون ضرب متجاوزا في بعض المواضع كاف في كونه متعديا . وفيه أنه يستلزم أن يكون الفعل المستعمل لازلا ومتعديا دائما وأيضا لو اكتفى بهذا في جانب اللازم أيضا

لانتقضى به تعريف اللازم . وعن الثاني أن الضرب وإن لم يتجاوز ولم ينتقل من زيد إلى عمرو في الحقيقة إلا أنه يعد انتقال الأثر انتقال الضرب في العرف ، ويفهم منه هذا المعنى ، وأما ثانياً فلأنه يصدق على ذهب في قولنا ذهب به إذ الباء تغير معنى الفعل فعناه جعلته ذاهباً وصيرته ذاهباً مع أنه ليس من الأفراد ، ويمكن أن يقال إن التجاوز بسبب العارض غير معتبر . لا يقال هذا التعريف تعريف الشيء بمرادفه وهو غير جائز . لأننا نقول لمانع لجوازه إذا كان أحد المترادفين أجلى من الآخر فلا يحتاج إلى ما قبل إن المراد من الحدود الاصطلاحية وما في الحد اللغوي ، ولا إلى ما يقال إن المتعدي علم فلا يكون المعنى ملفتاً إليه نعم لو قال المتعدي ما يتعدي كما قال الزنجاني لاحتاج (واللازم هو ما) أي الفعل الذي أو فعل (لم يتجاوز) فيه تصور (فعل الفاعل) أو فعل فاعله بلا اعتبار أمر عارض (إلى المفعول به) ووجه تسميته باللازم للزومه (١١) على الفاعل وعدم انفكاكه

عنه كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله (بل وقع في نفسه) أي في نفس الفاعل . واعلم أن كلا من المتعدي واللازم شخصي ونوعي والأول لا يتوقف على غير الوضع بخلاف الثاني فإنه يحتاج إلى الأسباب الوجودية والعدمية كأسباب التعدية ترتقي إلى أحد عشر التضعيف والمهمزة وحرف الجر وسين استفعل وألف للمفاعلة وتضمين معنى المتعدي والصوغ على فعل بالفتح لإفادة الغلبة والبناء على أفعول مراداً به المبالغة وتكرير اللام وإسقاط المهمزة من أفعال وإسقاط الجار توسعاً وأسباب اللزوم

متساويان في نصب ماعدا المفعول به نحو اجتماع القوم والأمير يوم الجمعة في السوق اجتماعاً لتأديب زيد وتحو ذلك كذا في شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني ويسمى المتعدي واقعا لوقوعه على المفعول به وجاوزاً أيضاً لجاوزته الفاعل بخلاف اللازم ، والمراد من التجاوز التجاوز عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمراً مع كذبه ويدخل أيضاً مثل ماضرب زيد عمراً لوجود التجاوز إليه عبارة وإلا لم يقد النفي فيه وهذا قريب مما يقال من أن التجاوز في النفي ذهني لتوقف النفي على الاثبات لأن الأعدام تعرف بملكاتها كتوقف عدم البصر على البصر ولاشك في وجود التجاوز في الاثبات الذي هو الأصل فيوجد في النفي أيضاً فلا إشكال فقد ظهر مما سبق أن التجاوز ليس بسبب العارض فيخرج مثل ذهب زيد لأن التجاوز فيه بسبب العارض الذي هو الباء ومنه يعلم أن المراد من المتعدي ما يكون بغير واسطة حرف الجر وهو المقابل لللازم والمراد عند الإطلاق المقابل لللازم . وههنا بحث نفس المذكور في الشرح . والحاصل أن لكل فعل إذا نظر وتوهم فيه لا بد له من شيء يقوم به يقال له الفاعل فإن اقتضى بعده مفعولاً أي شيئاً يتجاوز الفعل من الفاعل إليه ويقع عليه فهو متعدٍ وهو إما متعدٍ إلى مفعول واحد كمثل المتن أو إلى اثنين نحو علمت الله واحداً أو إلى ثلاثة نحو أعلمنا الله العلم نافعاً ، وإن لم يقتض بعد الفاعل مفعولاً بل ينحصر في فاعله ولا ينفك عنه فهو اللازم وهذا معنى قول المصنف (واللازم) أي الفعل اللازم (ما) أي الفعل الاصطلاحية الذي (لا يتجاوز) فيه (فعل الفاعل) أي حدثه القائم به سواء كان ذلك الحدث بتأثير من الفاعل كمثل المتن أولاً كحتمق زيد فإن الحماقة قائمة بزيد لا بتأثير منه ولا تنفك عنه ولعل القصر على الأول تقصير ولا تنكح من القاصرين وكذا الحال في المتعدي كضربت زيدا وكفهمت مسئلة (إلى المفعول به) الذي هو متعلق الفعل (بل وقع) ذلك الفعل أي الحدث (في نفسه) أي نفس الفاعل الذي يقوم به ذلك الفعل ولزومه بأن لا ينفك عنه أصلاً فإن الخروج مثلاً لا ينفك عنه ولا ينتقل إلى آخر زمنه يعلم وجه التسمية باللازم . ثم إنه قيل في معرفة المتعدي واللازم ضابط وهو أن ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقيام وذهب ودخل وخرج وما يفعل بعض واحد أو قلب أو حس فهو متعدٍ لكن هذا استقراء جائز التخلف كما أشرنا إليه آنفاً والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم والاقتضاء فافهم هذا .

[الباب الثاني] أي النوع الثاني من الأبواب الستة (فعل) بفتح العين (يفعل) بكسرهما وإنما

رفع أسباب التعدية والرد إلى باب انفعال وانفعل وافتعل وافتعل إلى تفعل وتفعّل إن كان رباعياً . ثم إنه قد نقل في معرفة المتعدي واللازم ضابط وهو أن ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقيام وذهب ، وما يفعل بعض واحد أو قلب أو حس فهو متعدٍ نحو ضرب وعلم وذاق . [الباب الثاني فعل يفعل] بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع قدم على الباب الثالث لكونه من دعائم الأبواب ولكثرة لغاته واستعماله حتى نقل عن الثعالبي أنه إذا أشكل عليك فعل ولم تدر من أي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فإنه أصل الأبواب . قال السيد الشريف في شرحه للزنجاني : إن هذه الأبواب الثلاثة على القياس لأنه بين الماضي والمضارع مغايرة في المعنى إذ الماضي للزمن السابق والمضارع لاحق فأرادوا أن يكون بينهما مغايرة في اللفظ أيضاً ليكون اللفظ مطابقاً للمعنى ، ثم قال وفيه نظر لأن المغايرة تحصل بحرف المضارعة فلم يكن للحركة فيها مدخل وإلا لتفتت مخالفة المعنى عند

حصولها ، وقال صاحب المطوب إن الباب الأول سماعي والثاني قياسي . أقول لعل المراد من القياسي في قولهم إن هذه الأبواب على القياس ما هو مقابل للشذوذ لاما هو مقابل للسمع لظهور توقف الكسر والضم في مضارع فعل بفتح العين مثلا على السماع وهو اللام للتعليل المذكور . وفي كلام السيد الشريف أيضا ما يدل عليه حيث قال في بيان الخامس . فان قيل يلزم من ضمها شذوذ لكون القياس هو المخالفة . قلنا جبر ما نقص قياس أيضا اه ( موزونه ضرب يضرب ) يقال ضرب بالسوط وغيره وضرب في الأرض أي سار وضرب مثلا كذا أي بين (وعلامته أن يكون عين فعله مفتوحا في الماضي ومكسورا في المضارع وبنائه أيضا) أي كبناء الباب الأول وكلمة أيضا لا تستعمل إلا مع شئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر ثم إنه مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا أو

قدم الباب الذي كان على هيئة فعل بفتح العين ويفعل بضمها على ما كان على هيئة هذا لأن الأول أدل على المعنى وأكثر اشتقاقا وكذا اختاره الامام البيهقي والزوزني والفاضل العصام في ميزان الأدب ، وأما العلامة الزحشرى فقد عكس الأمر نظرا أن المخالفة بين الفتحة والكسرة أتم من المخالفة بين الفتحة والضممة إذ الفتحة علوية بصعد الصوت عند قراءة الحرف بها والكسرة سفلية يتسفل الصوت والضممة بينهما ولذا قدم الزحشرى الثاني على الأول . واعترض عليه أن هذه العلة جارية في باب علم إذ المخالفة فيه بين الفتحة والكسرة أيضا فجعل باب ضرب بابا أول دونه تحكّم . وأجيب بأن باب ضرب أكثر استعمالا من باب علم ولأن الابتداء بفتح العين في الماضي أسهل من الابتداء بكسره ومآله الفاضل الكفوى من أن تقديمه على الباب الثالث لكونه من دعائم الأبواب فلا يستقيم لأنه لو كان مطلقا لكون من دعائم الأبواب سببا لتقدمه لصح تقديم الباب الرابع على الباب الثالث مع أنه أخره عنه بل الوجه في تقديم الثاني على الثالث كثرة لغاته ووفرة استعماله بالنسبة إلى ما بعده ، والمراد من دعائم الأبواب أصولها باعتبار اختلاف عين الماضي وعين المضارع لأن الاختلاف يدل على الأصالة إذ معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع فينبغي أن يكون اللفظ مخالفا من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقا للمعنى . وبهذا ظهر وجه تسمية الباب الأول والثاني والرابع بدعائم الأبواب للمخالفة المذكورة في كل واحد من هذه الأبواب الثلاثة . فان قلت فعلى تقدير أن يكون الباب الرابع من الدعائم فينبغي أن يقدم على الباب الثالث كما فعله البعض فلم عكس المصنف . قلت تقديمه على الرابع لكونه مناسبا للأولين في كون عين ماضيه مفتوحا وإن لم يكن من الدعائم لعدم المخالفة المذكورة فيه (موزونه) أي موزون الباب الثاني (ضرب يضرب) يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب في الأرض أي سار فيها كقوله تعالى - إذا ضربوا في الأرض - أي سافروا ومنه قوله تعالى - إذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة - أي إذا سافرتم على ما في الكشاف وغيره . ويقال أيضا ضرب مثلا كذا أي وصف و بين على ما في مختار الصحاح ومنه قوله تعالى - إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا - الخ وقوله تعالى - وضرب لنا مثلا - وغير ذلك (وعلامته) أي الأمر المختص به الغير المنفك عنه الشامل لجميع أفرادها على ما عرفت في الباب الأول فقد ذكر (أن يكون عين فعله مفتوحا في الماضي ومكسورا في المضارع و بناؤه أيضا) أي مثل بناء الباب الأول في كون أكثر أفرادها للتعدي وبعضها للآزم وكلمة أيضا في مثل هذا المقام مصدر مفعول مطلق عامله محذوف وجوبا سماعا بمعنى العودة يقال أضض يئضض أيضا من الباب الثاني أي عاد عودا ثم غلب في معنى مثل ما سبق على ما في نتائج الأفكار هذا معنى قولهم هو لا يستعمل إلا مع الشئين اللذين وقع بينهما توافق بحيث يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر (للتعدي غالبا وقد يكون لازما) تد كرام سبق ، وقد عرفت فيما سبق أن لفظ الزيادة يجيء من هذا الباب متعديا ولازما وكذا رجع فإنه يجيء متعديا مثل قوله تعالى - فان رجعت الله إلى طائفة - فحينئذ يكون من الرجوع ويجيء لازما مثل قوله تعالى حكاية - ارجعوا إلى آبيكم - فحينئذ يكون من الرجوع كلاهما من الباب الثاني كذا قال الأستاذ في الشرح قال : قال في مختار الصحاح ورجع الشيء بنفسه من باب جلس ورجعه غيره من باب فتح وهذيل تقول أرجعه غيره بالألف اه . وقال البيضاوي في تفسير قوله تعالى - فان رجعت الله إلى طائفة منهم - أي فان ردتك الله إلى المدينة وفيها طائفة من المتخلفين يعني مناقبتهم الخ . وأقول فعلم من هذا التفسير أن رجع في هذه الآية من قبيل رجعه غيره وهو متعد لكانه من باب فتح أي الباب الثالث ، فما قاله الأستاذ رحمه الله من أنهما من الباب الثاني مخالف لما في المختار تتبع نيل (مثال التعدي) من هذا الباب (نحو ضرب زيد عمرا) يعني ضرب زيد عمرا ونحوه

ومثال اللازم) منه (نحو جلس زيد \* الباب الثالث فعل يفعل) بفتح العين فيهما قدمه على الرابع لفتح عين ماضيه والفتح أخف الحركات وأيضا هو علوى والكسر سفلى وأيضا هو أصل والكسر (١٣) فرع (موزونه فتح يفتح

وعلامته أن يكون عين فعله مفتوحا في الماضى والمضارع بشرط أن يكون عين فعله أولامه أحدا من حروف الحلق) وإنما اشترط ذلك لأن القياس أن يكون بين الماضى والمضارع مغايرة كما مر فالعدول عن ذلك لا يكون إلا عند تعذر فإن كان عين فعله أولامه أحدا من هذه الحروف يتعذر ذلك فإن هذه الحروف ثقيلة لخروجها من أقصى الحلق والضم والكسر أيضا ثقلان فلو جمعا لاجتمع الثقلان فجاء بالفتح فى الماضى والمضارع لتكون خفة الفتحة فى مقابلة ثقل هذه الحروف ويحصل الاعتدال وقد يقال إن الباب بالفتح فيهما يكون فى كمال الحفة ولا يكون معادلا لأخواته فاشترط حرف ثقيل فى عينه أولامه ليحصل التعادل وإتمام اعتبار الفاء لأنها تسكن

على ماعرفته فإن الضرب الصادر من زيد تجاوز إلى عمرو ونحو عرف زيد المسئلة فإن العرفان القائم بزيد وقع على المسئلة ونحو وجدت العلم ناعما (ومثال اللازم) منه (نحو جلس زيد) فإن الجاوس قائم بزيد حيث وقع فى نفسه ولا ينفك عنه أصلا وهو معنى الزوم .

[الباب الثالث] أى النوع الثالث منها (فعل يفعل) علم الجنس ما يوزن به من الكلمات المتصرفة (موزونه فتح يفتح) وقد عرفت أن تقديم هذا الباب على باب علم وإن كان باب علم من دعائم الأبواب لمشابهة هذا الباب للأول والثانى فى كون عين الماضى مفتوحا ومغايرة باب علم لهما فى حركة عين الماضى والمضارع وتقديم المشابهة أولى وقيل إن الفتحة علوية وأصل والكسرة سفلية وفرع . وفيه بحث تأمل ، ثم إن الفتح يجيء لمعان يقال فتح الباب بمعنى ضد السد والغلق وفتح الأمير البلدة قهر أهلها وغلبها وفتح أى نصر وظهر وفيه لغات كثيرة (وعلامته أن يكون عين فعله مفتوحا) يعنى أن يكون فعله الاصطلاحى مفتوح العين (فى الماضى والمضارع) لكن لامطلقا بل حال كون ذلك الفعل مشروطا (بشرط أن يكون عينه) أى عين فعله (أولامه أحدا من حروف الحلق) فقد ظهر مما قلنا أن قوله بشرط الح حال من قوله فعله لأن المضاف إليه يجوز أن يكون ذا الحال إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا مع جواز حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه كما فى قوله تعالى - أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا - إذ يجوز أن يقال أن اتبع إبراهيم وكما فى قوله تعالى - أن يأكل لحم أخيه ميتا - فإنه يجوز أن يقال أن يأكل أخاه ميتا فقوله تعالى حنيفا وميتا حال من المضاف إليهما فكذلك يجوز أن يقال أن يكون فعله مفتوح العين كما قلنا . فإن قلت ان المضاف هنا أعنى لفظ العين لم يكن فاعلا بل اسم يكون قلنا هو فى الحقيقة فاعل كفاعل الفعل التام لكن سمي اسما إشعارا بانحطاطه عن حكم الفاعل لنقصان عامله على ما بين فى محله ولذا قالوا فى تعريف الأفعال الناقصة إنها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فعنها غير مستقل بالتهويمية على ما قاله الفاضل السالكوتى فى حاشية المطول ويجوز أن يكون حالا من المضاف أعنى العين لأنه جزء المضاف إليه ويكون من قبيل - أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين - ويقرب منه قول من جعله حالا من الضمير المستكن فى قوله مفتوحا لأنه راجع إلى العين قال الأستاذ رحمه الله هذا الجاعل لم يعرف الحال تعريضا له . وأقول إن الأستاذ رحمه الله تعالى فى طى لم يعرف المقال لأنه قال إنه حال من الماضى والمضارع ومقال المصنف ينادى على خلافه بأعلى صوت . أما أولا فلأن أفراد الضمير فى عينه أولامه يدل على أنهما زاجعان على فعله مع أن إضافة العين إليه قبيلة قرينة قوية عليه والحال أن إرجاع ضمير الحال إلى غير ذى الحال شأن من لا يعرف الحال وادعاء الرجوع إلى كل واحد من الماضى والمضارع مع كونه خلاف الظاهر يردّه عطف المضارع على الماضى بالواو الواصلة لا بأو الفاصلة ، وأما ثانيا فلأنه لو كان حالا منهما يلزم أن يكون الشرط لهما فقط وليس كذلك بل لجميع الكلمات التى تجيء من هذا الباب ، وأما ثالثا فلأنه لم يسمع وقوع الحال من المفعول فيه وهذا ناشئ من قلة التدبر لامن قلة العلم وإلا فهو ممن ينبغى أن يقال فى حقه ما من مطلب إلا وهو فيه أوحدى وما من مقصد إلا وهو فيه ألمى سعد أو انه وسيد زمانه رحمه الله تعالى بأكمل رحمته ، وإنما اشترط فى هذا الباب هذا الشرط ليتحقق الثقل ، ويتعذر رعاية المغايرة بين الماضى والمضارع فى حركة عينهما على ما مر مع أن تلك المغايرة هى القياس ، وإنما قلنا هكذا لأن الغرض من الاشتراط بيان وجه صحة العدول عن القياس المذكور

فى المضارع فيندفع الثقل وأيضا الساكن كالميت فلم يعدل عن الأصل ولأن المتكلم قوى فى الابتداء فلم يعتد بثقله فكل ما يأتى من هذا الباب لا يكون إلا ماضيه حرف من هذه الحروف وأبى يابى شاذ وقلى يقلى غير فصيح والتصحيح بالكسر وركن يركن



من تداخل اللغتين  
و يبق لغة طى والأصل  
كسر العين في الماضي  
لكنهم قلبوه فتحة  
تخفيفا وهذا قياس  
عندهم (وهي) أي  
حروف الحلق (ستة  
الهمزة) يجوز فيه الرفع  
والنصب أما الرفع  
فيبالبديلة أو الخبرية  
لمبتدأ محذوف أي  
أولها الهمزة وأما  
النصب فبتقدير أعنى  
إلأن الراجع هو الأول  
(والهاء والعين والحاء)  
المهملات (والعين  
والحاء) المهمتان وأما  
آتى بهذا الترتيب لأن  
الهمزة من أول مخارج  
الحروف التي تلى الصدر  
ثم بعده مخرج الهاء ثم  
العين ثم الحاء ثم الغين  
فالحاء أقربها إلى الفم  
وأبعدها إلى الصدر  
كذا قال السيد  
الشريف في شرح  
الزنجاني وإنما سميت  
هذه الحروف حلقية  
لأن مخرجها الحلق  
ومخرج الحرف هو  
المكان الذي يخرج  
منه الحرف ويعلم ذلك  
بأن يؤتى بالحرف  
المطلوب مخرجه ساكنا  
و يدخل عليه همزة  
و صل مفتوحة ويتلفظ

إذ لولم يعدل عن ذلك القياس حين تحقق الثقل بهذه الحروف الثقيلة لأدى إلى الجمع بين الثقيلين  
لكون كل من الضمة والكسرة ثقيلًا أيضا وهذه لكنة في نعتهم مع أن سلامة لغتهم من كل  
لكنة وبشاعة واجب عندهم ولذا عدل عنه وقال الفاضل الكفوي تبعا للعلامة في بيان وجه  
الاشتراط إن الباب بالفتح فيها في كمال الخفة ولا يكون معادلا لأخواته فأشترط حرف ثقيل في عينه  
أولامه ليحصل التعادل انتهى ، وفيه نظر لأنه يناسب الغرض المذكور تأمل فيه (وهي) أي حروف  
الحلق (ستة) وقيل سبعة سابعا الألف لكن الجمهور لم يقولوا به ، قال المرعشي رحمه الله في جهد  
المقل : إن قلت وقع في بعض الرسائل أقصى الحلق ينقسم إلى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف  
المدية . قات ما ذكر فيه من الأقسام صحيح لكن جعل الموضع الثالث مخرج الألف المدية مجاز ،  
وإنما هو مبدأ صوته والجمهور لما لم يقولوا بهذا الجواز بل جعلوا مخرج حروف المد جوف الحلق  
والقم سلكتنا مسلكتهم انتهى ولذا قال ابن الجزرى في منظومته :

فألف الجوف وأختاها وهي حروف مد للهواء تنتهى

أحدها وثانيها ( الهمزة والهاء ) وثالثها ورابعها ( العين والحاء ) المهملتان وخامسها وسادسها (العين  
والحاء) المعجمتان وإنما سميت حروف حلق لمخرجها من الحلق فالأولان يخرجان من أقصى الحلق  
أي أبعد من الفم وهو ماولى الصدر والتوسطان من وسط الحلق والأخيران من أدنى الحلق أي أقربه  
إلى الفم وهو أوله مما يلي الفم على ما يلى شرح ابن الجزرى تفسير الأستاذ أقصى بالأول لا يوافق اللغة لأن  
الأقصى في اللغة بمعنى الأبعد . فإن قلت كثير من الأفعال وقع في عينها أولها مخرج حلق ولم تكن من  
هذا الباب كنعث ينعث ونكح ينكح ورجع يرجع وصح يصح ودخل يدخل وفرح يفرح و بعد  
يبعد فالأربعة الأول من الباب الثاني والخامس من الأول والسادس من الرابع والسابع من الخامس  
فكيف يصح هذا . قلنا من القاعدة المقررة أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط فوجود  
حرف الحلق في هذه الكلمات لا يقتضى أن تكون من الباب الثالث كالوضوء للصلاة فإن وجود  
الوضوء لا يستلزم وجود الصلاة لوجوده بدونها فيمن المصحف وكتب شرعية مثلا وإلا فلا يكون  
شرطا بل علة لأن وجود العلة يستلزم وجود المعلول كما بين في محله ، وأما إذا وجد المشروط استلزم  
وجود الشرط كاستلزام وجود الصلاة لوجود الوضوء لأن الصلاة بلا وضوء وخلفه أعنى التيمم لا يجوز  
قطعا . فإن قلت إن أباي وقلي يقلى وفقى وركن يركن جاءت على فعل يفعل بالفتح فيهما مع اتفاء  
الشرط . قلنا إن أباي شاذ مخالف للقياس لا يعتد به فلا يرد تقضا . فإن قيل كيف يكون شاذا  
وهو وارد في أفصح الكلام قال الله تعالى - إلا إبليس أبى واستكبر - وقال الله تعالى - وأبى الله  
إلا أن يتم نوره - قلت كونه شاذا لا ينافى وقوعه في أفصح الكلام لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام  
الأول ما يكون مخالفا للقياس دون الاستعمال كالقود والصيد واستحوذ بلا قلب الواو ألفا والثاني  
ما يكون مخالفا للاستعمال دون القياس نحو ضرب يضرب بضم الراء في المضارع وهما مقبولان  
لكن الثاني دون الأول على ما قاله نجم الأئمة والثالث مخالف لهما مثل قول وبيع ماضيين بلا قلب  
الواو والياء ألفاوا \* الحمد لله العلى الأجلل \* وك دخول حرف التعريف على الفعل كقوله :

\* ومن حجره بالشيعة يتقصع \* وهو مردود فتأمل فأبى أبى من القسم الأول لأنه وإن كان  
مخالفا للقياس لكنه موافق للاستعمال وهو الشاذ الثابت عن الواضع والشواذ الثابتة عنه في حكم  
الاستثنائيات فكأنه قيل القياس كذا إلا في هذه الصور فخالفته الثابت عن الواضع للقياس  
لا تنافى فصاحة المفرد إذ المخالفة المنافية لها عند أهل البلاغة هي المخالفة التي لم تثبت من

ح (وبناؤه أيضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما . مثال التعدى فتح زيد الباب (١٥) ومثال اللازم ذهب زيد في الباب

الواضع ولذا عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة . فان قلت هذا ليس بشاذ لأن لامة حرف حلق على مقاله بعضهم من أن الألف من حروف الحلق فلذا فتح عينه . قلنا قد عرفت أنها ليست من حروف الحلق عند الجمهور ولوسلم أنها من حروف الحلق لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور على مقاله السعدى رحمه الله وأما قلنا يقلى بالفتح فهما فلغة عامرية والفصيح الكسر ومن التداخل بأن أخذ الماضى من باب رمى على لغة والمضارع من باب رضى على لغة أخرى فقيل قلنا يقلى بالفتح على ما فهم من القاموس وأما بقى يبق بالفتح فهما أيضا فنى يفنى كذلك فهما من اللغة الطائية والأصل كسر العين في الماضى فقلبه فتحه واللام ألفا تخفيفا وأما ركن يركن فمن التداخل بأن أخذ الماضى من باب نصر والمضارع من باب علم فقيل ركن يركن بالفتح فهما لأنه من باب فتح فلا تنقص ونقل عن الزحشسى أنه شاذ كأتى يأبى (وبناؤه) أى بناء الباب الثالث (أيضا) أى مثل ما مر من بناء الباب الأول والثانى كأتى (للتعدية) حال كون ذلك البناء (غالبا وقد يكون لازما مثال) الفعل (التعدى نحو فتح زيد الباب) فان الفتح تجاوز من زيد إلى الباب ووقع عليه (ومثال) الفعل (اللازم) منه نحو (ذهب زيد) فان الذهاب بفتح الدال لم يتجاوز من زيد إلى غيره بل وقع في نفسه ، وإنما قلنا بفتح الدال لأن الذهاب بالكسر ليس بمصدر بل جمع ذهبة بكسر فسكون ففتح بمعنى المطر وفيه لغات كثيرة والإيراد هنا ليس بمقصود لنا .

[الباب الرابع] منها (فعل يفعل) علم جنس ما يوزن به (موزونه علم يعلم) مثلا وما يتصرف منه (وعلامته أن يكون عين فعله مكسورا في الماضى ومفتوحا في المضارع) قد عرفت فيما سبق أن عين الماضى إذا كان مكسورا فعين مضارعه إما مكسورا أيضا وهو الباب السادس أو مفتوح وهو الباب الرابع ولا يحى مضموما لاستكراههم الكسرة والضممة الثقيلتين المتخالفين في باب واحد فان قلت إن فضل بفضل ونعم بنعم وميت يموت جاءت بكسر العين في الماضى وضمها في المضارع . قلنا كل واحدة منها من تداخل اللغتين لأنها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصرف فأخذ الماضى من الأول والمضارع من الثانى وكذا الحال في زال يزال لأن مضارعه يحى على بزول ويزال فالأول فعل تام والثانى فعل ناقص مع التنى على ما فى نتائج الأفكار والختار (وبناؤه أيضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال التعدى) منه (نحو علم زيد المسئلة) فان العلم القائم بزيد واقع على المسئلة التى هي المفعول لأن العلم عندنا من مقولة الاضافة وهى تقتضى المضافين وهما الفاعل والمفعول هنا . واعلم أن علم وإن كان من أفعال القلوب التى تقتضى مفعولين إلا أنه هنا بمعنى عرف التعدى إلى مفعول واحد ويجوز أن يكون المفعول الثانى محذوفا وهو حقا ونحوه كما فى قول الشاعر :

كأن لم يكن بين إذا كان بعده تلاق ولكن لا أخال التلاقيا

أى ولكن لا أظن الملاقاة كأنه . فالعنى هنا علم زيد المسئلة حقا والبحث عن العلم وتعريفه وبيان المذاهب فيه وعن المسئلة لا يناسب هذا المقام (ومثال اللازم) منه (نحو وجل زيد) الوجه بفتحين بمعنى الحوف . وفى مضارعه أربع لغات الأولى يوجل وهو الأصل والثانية ييجل بقلب الواو ياء لحفة الياء والثالثة ياجل بقلب الواو ألفا والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . واعلم أن هذا الباب يكثر فى العلال والأحزان وضد الأحزان نحو سقم ومرض من العلل وحزن من الأحزان وفرح من ضدها ونجى فيه الألوان والعيوب والحلى كلها له مثل شهب من الألوان وعور من العيوب وبلغ من الحلى كذا فى الشافية وشرحها يعنى أن المعانى الأول وإن جاءت فى غير فعل بالكسر إلا أنها فيه أكثر منها فى غيره وأما الألوان والعيوب والحلى فأتى نجى على فعل بكسر العين لا على غيره ولذا قال كلها أى المعانى الأخيرة له أى لفعل بالكسر لا على غيره على مقاله السيد عبد الله فى شرحها .

[الباب الخامس فعل يفعل] بضم العين فهما فان قلت القياس يقتضى أن يكون عين الماضى مغاير .

الرابع فعل يفعل) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع قدمه على الخامس لسكونه من الدعاء وكثرته ولحفته ولحيته لازما ومتعديا بخلاف الخامس (موزونه علم يعلم) وعلامته أن يكون عين فعله مكسورا فى الماضى ومفتوحا فى المضارع) وفى ماضى هذا الباب ثلاث لغات كسر الفاء مع سكون العين وفتحها مع سكون العين أو كسرها فإذا كان عين فعله حرفا من حروف الحلق يجرى فيه لغة أخرى وهى كسر الفاء والعين ذكر أن هذه القاعدة جارية فى كل اسم وفعل على وزن فعل مكسور العين (وبناؤه أيضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما . مثال التعدى نحو علم زيد المسئلة) وانكسار ما قبلها . واعلم أن فى مضارع وجل أربع لغات الأولى يوجل وهو الأصل والثانية ييجل بقلب الواو ياء لحفة الياء والثالثة ياجل بقلب الواو ألفا والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . واعلم أن هذا الباب يكثر فى العلال والأحزان وضد الأحزان نحو سقم ومرض من العلل وحزن من الأحزان وفرح من ضدها ونجى فيه الألوان والعيوب والحلى كلها له مثل شهب من الألوان وعور من العيوب وبلغ من الحلى كذا فى الشافية وشرحها يعنى أن المعانى الأول وإن جاءت فى غير فعل بالكسر إلا أنها فيه أكثر منها فى غيره وأما الألوان والعيوب والحلى فأتى نجى على فعل بكسر العين لا على غيره ولذا قال كلها أى المعانى الأخيرة له أى لفعل بالكسر لا على غيره على مقاله السيد عبد الله فى شرحها .

[الباب الخامس فعل يفعل] بضم العين فهما فان قلت القياس يقتضى أن يكون عين الماضى مغاير .

ياجل والرابع كسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها [الباب الخامس فعل يفعل] بضم العين فهما قدمه

على السادس لكون  
الضم أقوى وفوقيا  
ولكثرته ولكونه على  
القياس . فان قلت قد  
سبق أن القياس هو  
المخالفة بينهما وهي  
قد اتفت ههنا  
فلا يكون على القياس  
بل يكون على الشذوذ  
كالسادس . قلت الضم  
فيه جبر لما نقص عنه  
من معنى التعدية وجبر  
ما نقص قياس كالمخالفة  
فيكون على القياس  
وأيا لما كان هذا  
الباب لازما دائما التزم  
الضم فيهما وعدم  
تجاوز حركة عين  
الماضي عن حركة  
المضارع ليدل التزم  
اللفظي على التزم  
المنعوي فيكون اللفظ  
مطابقا للمعنى فهو قياس  
من هذه الجهة أيضا  
(موزونه حسن بحسن)  
المراد بالحسن كون  
الأعضاء متناسبة على  
ما ينبغي لا ما يمكن  
اكتسابه بالزينة من  
صفاء اللون ولين اللبس  
ونحو ذلك لأن هذا  
الباب موضوع للصفات  
اللازمة والفرزية  
الثابتة وذلك المكتسب  
ليس بها (وعلامته  
أن يكون عين فعله  
مضموما في الماضي والمضارع

لعين المضارع فلم ترك ذلك القياس في هذا الباب . قلنا أولا بأن الضم فيه جبر لنقصان شيء من معنى التعدية  
وجبر ما نقص قياس أيضا على ما قاله السيد السند رحمه الله في شرح الزنجاني ولا يلزم في كل باب المطابقة لكل  
قياس مع أن بين القياسين تنافيا فلا يجتمعان في باب واحد ، وثانيا بأنه لما كان بناء هذا الباب لازما دائما  
التزم فيه الضم ليكون ثقله عوضا عما نقص من معنى التعدية وهذا الجواب قريب من الجواب الأول  
في المسأل تأمل فيه نمل حقيقة الحال . فان قلت لم قدم هذا الباب على باب حسب مع أنه يكون بناؤه  
متعديا ولازما ولم يكن من دعائم الأبواب أيضا . قلنا قد عرفت أن هذا الباب وإن لم يوجد فيه القياس  
الذي هو المقصود في الدعائم ولكنه وجد فيه قياس جبر لنقصان بخلاف الباب السادس فإنه مبني على الشذوذ  
على ما سنبينه إن شاء الله تعالى (موزونه حسن بحسن) اعلم أن الحسن له معنيان : الأول أنه عبارة  
عن تناسب الأعضاء على ما ينبغي والثاني ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين اللبس ونحو ذلك  
والمراد هنا المعنى الأول لأن هذا الباب مختص بأفعال الطبايع ونحوها وهي الأفعال اللازمة الصادرة  
عن الطبيعة التي جبل عليها الانسان كالحسن والتبجح من أفعال الطبايع وكالصغر والكبر من نحوها  
فانهما لما اختلفا باختلاف الأحوال والأوقات لم يجعلنا من أفعال الطبايع بل من نحوها . فان قلت لم  
لا يجوز أن يراد المعنى الثاني من الحسن هنا أعني ما يمكن اكتسابه بالزينة . قلنا لأن المكتسب ليس  
من أفعال الطبايع والصفات الفرزية لأن صاحبها فيها يكون مساويا الاختيار والمكتسب ليس كذلك  
والتفصيل في شروح الشافية (وعلامته أن يكون عين فعله مضموما في الماضي والمضارع) قد عرفت  
فما سبق نبذا من وجوه اختيار الضم فيهما ويمكن أن يوجه بوجه آخر وهو أنهم إنما اختاروه فيهما  
لأن فعل الضم لازم لا يتجاوز فعله عن الفاعل فأرادوا عدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة عين  
المضارع ليحصل التوافق بينهما ويدل التزم اللفظي على التزم المنعوي بذلك التوافق وقال سعد الدين  
رحمه الله في وجهه إن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختر للماضي والمضارع حركة لا تحصل  
إلا بانضمام الشقين رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها ومثل هذه التعليلات لاستئناس المتعامين  
وتوسيع حوصلتهم وأذهانهم وإفالكامل لتعليل بعد الوقوع لأن واضع اللغات هو الله تعالى عند كثير  
من المحققين وإرادة الفاعل المختار مرجحة فتبصر (وبناؤه لا يكون إلا لازما) يعني لا يتعدى إلى  
مفعول بغير واسطة حرف الجر لأن أفعال الطبايع ونحوها لم يكن لها تعلق بغير من صدرت عنه  
فلا تقتضى متعلقا سوى الفاعل . فان قلت إن ربح من فعل بضم العين مع أنه متعد في قولهم رحبتك الدار  
تعديته إلى المفعول الذي هو الكاف . قلنا أولا إن ربح فيه وإن كان لازما في الأصل لكن تعديته  
لتضمنه معنى وسع ووسع متعد فمعنى رحبتك الدار وسعتك الدار ، وثانيا أنه شاذ لا يعتد به ولا تنتقض به  
القاعدة ، وثالثا أن أصله رحبت بك الدار فهو لازم في الحقيقة لكن حذف الباء لكثرة الاستعمال فهو  
من قبيل الحذف والإيصال قال ابن الحاجب في الشافية وشذ رحبتك الدار أي رحبت بك انتهى وفي هذا  
إشارة إلى ما قلنا من الجوابين الأخيرين لأجواب واحد كما هو . فان قلت قد جاء أيضا فعل بضم العين متعديا  
في نحو سده وقلته لأن أصلهما سوده وقولته بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين إلى الفاء  
وحذفت العين لالتقاء الساكنين . قلنا ضم الفاء فيهما ليس ضم النقل من العين إلى الفاء حتى يكون من  
الباب الخامس بل الضم لبيان بنات الواو أي لتدل الضمة على الواو المحذوفة بعد قلبها ألفا عند اتصال الضمير  
المرفوع التصل لالتقاء الساكنين ولولم يضم الفاء لم يعلم أن البناء واوى أم يائي وهذا على مذهب الجمهور  
وكذا كسر الفاء في باب بعته لتدل الكسرة على الياء المحذوفة . فان قلت لم لم يضم الفاء في باب خفت  
مع أنه واوى أيضا . قلت إنهم راعوا في نحو خفت بيان البنية أي بيان أنه من فعل بكسر العين

مضموما في الماضي والمضارع وبناؤه لا يكون إلا لازما) لأنه لا يجيء إلا من الطبايع والنوعت فيختص تعلقه بالفاعل إذ

(بحو حسن زيد) وأما

قو لهم رحبتك الدار  
فقل إنه شاذ وقيل إنه  
من قبيل الحذف  
والإيصال والأصل  
رحبتك الدار وقيل  
تعديته تضمنه معنى  
وسع وهذا في الصحيح  
وأما المعتل فقد قيل أنهم  
اختلفوا فيه فقل جاء  
منه المعتدى ومنه نحو  
قلته وقيل لم يجزى . وأما  
نحو قلته فالصحيح أن  
ضمته ليست بمنقولة عن  
العين بل هي لبيان أنه  
واوى كأن الكسرة  
في نحو بعته لبيان  
أنه يأتي .

[الباب السادس فعل  
يفعل] بالكسر فيهما  
قال التفناراني في شرح  
الزنجاني قل ذلك في  
الصحيح وكثير في المعتل  
نحو وورث وورع يرع  
وأخواتها انتهى . قيل  
لا يجزى من هذا الباب  
المضاعف والأجوف  
الواوى والناقص الواوى  
واللفيف المقرون  
والمهمور ( مسوزونه  
حسب بحسب وعلامته  
أن يكون عين فعله  
مكسورا في الماضي  
والمضارع وبنأؤه  
للتعدية غالباً وقد يكون  
لازم مثل المعتدى نحو

إذ أصل خفت خوفاً بكسر الفاء فنقلت كسرة عينه إلى فائه بعد سلب حركة الفاء أولاً وحذفت العين  
لالتقاء الساكنين أو حذفت الألف المقابلة من الواو وسلب حركة الفاء وحركت الفاء بالكسر لبيان البنية  
ومراعاة البنية أولى من التفرقة بين الواوى واليائى . فان قلت إذا كان مراعاة البنية أولى من التفرقة  
فلم يرعوا في نحو سده بيان البنية أيضاً . قلت لما كان مراعاة البنية في نحو سده غير ممكن لموافقة حركة  
العين حركة الفاء راعوا فيه التفرقة على ما في الشافية وشروحا حيث قال ابن الحاجب فيها وأما باب سده  
فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل وكذا باب بعته وراعوا في باب خفت بيان البنية انتهى  
وبالجملة إن نحو سده وقلته ليس من الباب الخامس حتى ينتقض بناؤه بل من الباب الأول قال في مختار  
الصالح يقال ساد قومه من باب نصر ينصر وقال فيه أيضاً وأصل قلت قولت بالفتح ولا يجوز أن يكون  
بالضم لأنه متعد انتهى ويقول السائل باليتنى لم أوت كتابه (بحو حسن زيد) فإن الحسن لكونه من  
أفعال الطبايع لا يتجاوز من الفاعل إلى الغير بل يقع في نفسه ولذا كان لازماً .

[الباب السادس فعل يفعل] بكسر العين فيهما [موزونه حسب بحسب] من الحسيان بالكسر  
بمعنى الظن الذي هو الاعتقاد الراجح المقابل للوهم وأما الشك فهو مساواة الطرفين يقال حسبته بالكسر  
أحسبه بالفتح والكسر وحسبانا بالكسر أى ظننته على ما في مختار الصحاح (وعلامته أن يكون  
عين فعله مكسورا في الماضي والمضارع) قد عرفت أن تأخير هذا الباب عن الباب الخامس لكونه  
مبنيًا على الشذوذ . وبيانه أنهم لما رأوا أربعة نواذر من الأفعال الصحيحة مستعملة بكسر العين  
فيهما وهي حسب يحسب ويئس ويئس ونعم ينعم وييس وييس ، وعمانية نواذر من المعتل مستعملة  
أيضاً كذلك وهي ومق يعمق مقة بمعنى الكون عاشقا ووفق يوفق ووفقا بمعنى المناسبة ووثق يثق ثقة  
بمعنى الاعتماد وورع يرع زعة بمعنى الزهد وورم يرم رمة بمعنى التنفخ وورث يرث رثة وورثة  
وولى يلى بمعنى القلب فلاجرم وضعوا لهذه النواذر باباً مستقلاً . فان قلت لم حكموا لهذه الكلمات  
بالشذوذ مع أنها مستعملة . قلت قد عرفت أن الشاذ على ثلاثة أقسام وهذا ليس من القسم  
المخالف للاستعمال بل من القسم المخالف للقياس لأن القياس عندهم أن الماضي إذا كان على فعل  
بكسر العين فمضارعه على يفعل بفتح العين نحو علم يعلم وحسب يحسب قال الله تعالى - أم حسبتم  
أن تدخلوا الجنة . وحسبوا أن لا تكون فتنة - وقال - أيعجب الإنسان أن لن نججمع عظامه .  
ويحسب أن ماله أخذه - وقال الله تعالى - كائس الكفار . ولا يئسوا من روح الله إنه لا يئس من  
روح الله - قال في المختار يئس يئس بالكسر فيهما لغة شاذة والقياس الفتح في المضارع ويئس يئس من  
باب علم والكسر فيهما شاذ ونعم ينعم يعلم بالكسر فيهما لغة شاذة انتهى فعلم بما ذكرنا أن الكلمات  
الأربعة الصحيحة مستعملة على القياس أيضاً فتخصيص الأستاذ رحمه الله بالاولين لا يتخلو عن شيء وأكثر  
الكتب الصرفية مشحونة بهذا المرام ومقاله الأستاذ رحمه الله وعليك بالتأمل الصادق في هذا المقام فان  
الشرح كلهم قد غفلوا عن هذا المرام لا يتخلو عن سوء الظن بالعلماء الأعلام . اللهم إلا أن يكون مراده أكثر  
شراح هذا الكتاب الذين هم ليسوا من أولى الألباب (و بناؤه للتعدية غالباً وقد يكون لازماً مثل المعتدى  
نحو حسبز يد عمراً فاضلاً) فحسب يتعدى إلى مفعولين لأنه من أفعال القلوب وزيد فاعله والمنصوبان  
منقولان له (ومثال اللازم نحو ورث زيد) ولتأمل أن يقول إن هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقاً للمثل  
نه لأن ورث متعد كافي قوله تعالى - وورثه أبواه - على ما في القاموس وغيره فالصواب التمثيل بوثق يثق  
ونحوه من النواذر كذلك قال الأستاذ رحمه الله ويمكن الجواب عنه بأن هذا المثال فرضي لاقوعى  
ونفرضيات تكفي في المثال مع أن المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلاً عن الفاضلين على ما قاله بعض

حسب زيد عمراً فاضلاً ومثال اللازم نحو ورث زيد



وأثنا عشر باباً) من الأبواب الخمسة والثلاثين (لما زاد) فيه (على الثلاثي وهو) أي ما زاد فيه على الثلاثي على ضرب بين ملحق وغير ملحق وكل واحد منهما (ثلاثة أنواع) لأن الزائد فيه إما واحد أو اثنتان أو ثلاثة لا غير وإيخروج عن الاعتدال ويظن أنه كلمتان فالأول هو الأول والثاني هو الثاني والثالث هو الثالث. النوع الأول من الضرب الأول ما يزيد فيه حرف واحد على الثلاثي ليكون ملحقاً بدرج وهو ستة أبواب كاسيحيء. والنوع الثاني منه ما يزيد فيه حرفان على الثلاثي ليكون ملحقاً بدرج وهو خمسة أبواب كاسيحيء. والنوع الثالث منه ما يزيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي ليكون ملحقاً وهو بابان. ولما كان الضرب الثاني أحق بالتقديم لكثرة استعماله وإفراداً وأصانته بالنسبة إلى الضرب الأول وعدم توقف بيانه على بيان الرابعي قدمه المصنف وذكر أنواع الضرب الأول كلاً في مقام يناسبه فقال (النوع الأول هو ما) موصولة أو موصوفة أي فعل أو الفعل الذي (زيد فيه) أي ذلك الفعل (حرف واحد على الثلاثي) بلا إلحاق شيء (وهو) أي النوع (١٨) الأول أو ما يزيد فيه حرف واحد (ثلاثة أبواب) لأن الزائد فيه إما من جنس الأصول

ولا يكون إلا من جنس العين ليدغم إذ في الفاء لا يدغم أصلاً وفي اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحركة أو الألف لحقتها فهي إما في الأول فيه فصير همزة مفتوحة فيكون الفاء ساكناً والعين مفتوحاً أو بين الفاء والعين إذ ما بعد العين محل زيادة ألف المصدر وما بعد اللام موضع زيادة ألف التثنية فالأول هو الثاني والثاني هو الأول والثالث هو الثالث كما قال المصنف.

الفضلاء في مثله لكن فيه نوع ضعف لأنه يتأق القرض من التمثيل لأن المثال هو الفرد المورد لا يوضح المفهوم الكلي على ما عرفت فيما سبق. ولما فرغ من أبواب الثلاثي المجرد أراد أن يذكر متشعباته وفروعه عقيب الأصل لرعاية المناسبة بين الأصل وفروعه وإن كان له كالأصلين معاوجه كاذكره بعضهم كالإمام الزنجاني فجمع بين الأصل وفروعه لذلك فقال (وأثنا عشر باباً) من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنة (لما) أي لبناء (زيد) فيه (على الثلاثي المجرد) والمراد بالماز يدع عليه ما لم يكن ملحقاً وإلا فطلق ما يزيد عليه عند المصنف خمسة وعشرون على ما سيحىء (وهو) أي المزي يدع عليه الغير الملحق (ثلاثة أنواع) لأن الزائد على الحروف الأصلية إما حرف واحد أو اثنتان أو ثلاثة وكل واحد من هذه الثلاثة نوع واحد فصار ثلاثة أنواع. فان قيل لم يزيد الزيادة على الثلاثة. قلنا احترازاً عن الثقل أو توهم التركيب إذ يمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان ركبت إحداها بالأخرى ولأنه لو كانت الزيادة على الثلاثة تنزيم مزية الفرع وفضيلته على الأصل لأن الأصل ثلاثة أحرف لا غير. واعلم أن الحروف التي تزداد في الأفعال والأسماء لا تكون إلا من حروف سألتمونها ويعبر عنها أيضاً باليوم تساءه وأتاني سليمان إلا في الإلحاق والتضعيف فإنه زاد فيهما أي حرف كان على مقاله العلامة التفاضل في شرح الزنجاني (النوع الأول) اللام للعهد الخارج لأن النوع حصة من الأنواع وسبق الذكر هنا صريحاً لا كائناً والظاهر أن المراد من النوع معنى لغوي فيشمل الأصناف والأول ما يكون سابقاً على الغير غير مسبوق بالغير على ما مر تحقيق الكلي في الباب الأول (هو ما) أي فعل (زيد فيه) أي في ذلك الفعل (حرف واحد) وإنما اختار الواحد على الأحد لأن الأحد مختص بوصف الله تعالى دون كلمة واحد فإنها غير مختصة به بل بوصف به كل فرد على ما في مفردات القرآن للراغب (على الثلاثي المجرد) فيكون هذا النوع على أربعة أحرف ثلاثة منها أصلية وواحد منها زائد ولذا يسمى هذا النوع بالرابعي المزيدي على الثلاثي (وهو) الضمير إما راجع إلى النوع الأول لأصالته أو إلى الموصول لقربه على مقاله الفاضل العصام في مثله (ثلاثة أبواب) بحسب السماع.

[الباب الأول] من الأبواب الثلاثة تذكر ما ذكرنا في الباب الأول للثلاثي (أفعل يفعل إفعالا)

معانيه (إفعالا) بكسر الهمزة وزيادة ألف قبل الآخر. اعلم أن المصدر المؤكد غير الميحيى عاماً في غير الثلاثي قياساً ولذا أتى به المصنف في كل باب منه والضابط فيه أن كل ما كان في أول ماضيه همزة زائدة يزداد قبل آخره أما الزيادة قبل الآخر فلكونه أقرب إلى الآخر الذي هو محل الزيادة والنقصان وأما تخصيص الألف فلخفته ويكسر ما تحرك ككاه غير ما قبل الألف فإنه مفتوح أبداً لأجل الألف نحو إكرام وانكسار واستخراج وكل ما في أول ماضيه تاء زائدة يضم ما قبل لأمه فقط نحو تكسر وتباعد وتدرج لأنه لو فتح لحقة الفتحة لا لتبس بالفعل وفي الرابعي المجرد وملحقاته يزداد في آخر ماضيه تاء نحو دحرجة وحوقة وفي فعل تفعيلاً وفاعل مفاعلة وهذا هو القياس المطرد وقد يجيء في بعضها على غيره أيضاً وسند كره إن شاء الله تعالى فيجىء مصدر هذا الباب على الأفعال إلا في أذى فان مصدره أذى وإذابة وأذية ولا يجىء إيداء كافي القاموس وقيل قد جاء في مصنفات الثقات لفظ الإيداء واعتذر بأنه من قبيل إطلاقات المصنفين ومسماحتهم، وردت بأن استعمال الثقات بمنزلة النقل والرواية على ما ذكرنا فتأمل وقيل يجىء مصدر هذا الباب على فعال ومغفل نحو أنبت نباتاً وأدخلني مدخل صدق.

علمالجنس ما يوزن به من الصيغ وإما قدمه على باب التفعيل لكون زيادته في الأول . فان قلت لم ذكر المصدر هنا ولم يكتب بالماضى والمضارع كما اکتفى بهما في الثلاثى . قلنا تسمية الأبواب في الثلاثى بفضله لكون مصدره غير مبنى على القياس وهنا بمصدره لكونها قياسية لأنهم ذكروا في مصادر غير الثلاثى قاعدة كلية وهي أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزداد قبل آخر مصدره ألف كأكرم إكراما وانكسر انكسارا واستخرج استخراجا وكل فعل زيد في أول ماضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر كتكسر تكسرا وتباعدا تباعدا وتدحرج تدحرجا وفي الرباعى المجرد وملحقاته يزداد في المصدر تاء في آخر ماضيه كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وفي فاعل مفاعلة وهذا هو القياس المطرد وقد يجيء في بعضها على غير القياس أيضا على ما سنبين كلامنا في بابيه إن شاء الله . فان قلت لم كسرت همزة في المصدر مع أنها مفتوحة في فعله . قلنا فرقا بينه وبين جمع القلة كالادبار بكسر همزة والأدبار بفتحها وإعماله يحمل الأمر بالعكس لأن الجمع أثقل من المفرد فالخفة فيه أولى من الخفة في المفرد ويجيء مصدر هذا الباب على هذا القياس على أذى وإذاء وأذية مصدر آذى بمد همزة والقياس إذاء وعلى فعال بفتح الفاء نحو أنبت الله نباتا عند غير سيبويه فإنه يقدر عامله من بابيه أى أنبته الله ونبت نباتا فتأمل وعلى مفعول بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو قوله تعالى - أدخلني مدخل صدق (موزونه أكرم يكرم إكراما) وأصل يكرم يؤكرم حذف همزة لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في التكلم وحده وحذفوا في غيره اطرادا للباب وإن لم يوجد الاجتماع المستلزم للاستكراه . فان قلت لم لم تحذف همزة في قول الشاعر \* فإنه أهل لأن يؤكرما \* قلنا هذا شاذ لاستعمال الأصل المرفوض لضرورة الشعر على ما في النافية وشرحها (وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغالب مبنيا (على أربعة أحرف) إذ أصله كرم ثم صار أكرم (زيادة همزة في أوله) اعلم أن هذه همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان على ما سنبينه إن شاء الله تعالى وماعداها من همزة التي كانت في أوائل أبواب الحامسى والسداسى همزة وصل زائدة للتوصل إلى النطق بالساكن وهمزة المصدر والأمر كهمزة الماضى فما كان همزته في الماضى همزة قطع فهي فيهما أيضا همزة قطع كما في هذا الباب وإن وصل فيه فوصل فيهما أيضا (و بناؤه للتعدية) أى لتعدية ما كان ثلاثيا مجردا بزيادة مفعول عليه بتضمين معنى الجعل والتصيير بسبب همزة فيصير الفاعل للمفعول الثلاثى مفعولا. مثلا إذا قلت جلس زيد فهو لازم وإذا قلت أجلسته يصير متعديا بسببها هذا إذا كان الفعل الثلاثى لازما وإن كان متعديا فيه إلى واحد يصير متعديا إلى اثنين بسببها كقرا زيد القرآن فإذا قلت أقرأته القرآن يصير متعديا إلى اثنين وإن كان متعديا إلى اثنين فيه يصير متعديا إلى ثلاثة كأعلم وأرى . فان قلت إن أ ك ب وأعرض صاروا لازمين بعد النقل إلى أفعال لأن كبه بمعنى ألقاه على وجهه وعرضه بمعنى أظهره متعديان فكيف تكون همزة سببا لمعنى التعدية بل الأمر على العكس على ما قاله التفنيزانى ودده خليفة والفاضل الكفوى . قلنا هذا القول منهم مبنى على صحة جعل أ ك ب مطاوع كبه وهو ليس بصحيح إذ لا شئ من بناء أفعال مطاوعا بالكسر ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه ، وإنما كان أ ك ب من باب أنقص والأم أى همزة فيه للصيرورة أو الدخول ومعناه صارذا ك ب أودخل في الك ب وكذا أفتش يقال أفتش السحاب أى صارذا فتش وتفرق ومطاوع ك ب وفتش انكب وانفتش يقال كبه فانكب وفتش الريح السحاب فانفتش السحاب وتفرق على ما قاله صاحب الكشاف والبيضاوى في تفسير قوله تعالى: أفئن يشئ مكبا على وجهه. والتعويل على هذا القول لأعلى الأول (وقديكون لازما، مثال) بناء (التعدى نحو أكرم زيد عمرا) فان قولك كرم عمرو لازم

ثم اعلم بأنه سمي الأبواب غير الثلاثى والرباعى المجردين بالمصدر لكونه أصلا ومطرذا فهو أولى بالتسمية وأما الثلاثى المجرد فالمصدر غير مطرد وفي الرباعى المجرد أثقل (موزونه) أى موزون أفعل يفعل إفعالا أو موزون باب الافعال (أكرم يكرم إكراما، وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب مبنيا (على أربعة أحرف بزيادة همزة) حال كون تلك همزة (في أوله) أى في محل أول ماضيه بتقدير المضاف أو على أول مجردة أو أصوله بتقدير المضاف إليه وجعل في معنى على ويرجح الأخير ما في المعنى وهو أنه إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف، في أحد الموضعين فالثانى أولى بالتقدير (و بناؤه للتعدية غالباً وقد يكون لازما مثال التعدى نحو أكرم زيد عمرا

ومثال اللازم أصبح الرجل) واعلم أن هذا الباب يجيء لمعان: الصيرورة نحو أمشي الرجل أي صار ذاماشية وللدخول نحو أصبحنا وأظلمنا أي دخلنا في الصباح والظلام وللحينونة نحو أحصد الزرع أي حان وقت حصاده ولو وجد الشيء على صفة نحو أبحلته وأحمدته أي وجدته بخيلا ومحودا وللإزالة نحو أشكيت أي أزلت الشكابة عنه وأجمعت الكتاب أي أزلت عجمته قيل هذا اسماعي وللكتابة نحو ألبن الرجل إذا كثرت عنده اللبن ومنه أشغلته وللتعريض نحو أباع الجارية أي عرضها للبيع وهياها له وللتمكن نحو أقبرته أي جعلت له قبرا وللممكن من الشيء نحو أحفرت البئر أي مكنت (٢٠) من حفرة ولاتيان الفاعل إلى مكان أصله نحو أين أتى إلى أين ونحو أجيل

وللحمل نحو كذبت أي حملته على الكذب وللدعاء له نحو أشفيته أي دعوت له بالشفاء وللحصول السؤال نحو استجدني فأجده أي سألتني الإعانة فأعنته وللإعانة كأحلبت فلانا أي أعنته على الحلب وللطواع فعل كفطرته فأفطر وبشرته فأبشر وهو قليل كأنقل عن الرضى في شرح الشافية وللطواع فعل كظارت الناقة على غير ولدها فأظارت ولاتيان الفاعل بالموصوف بأصله نحو أكرم الرجل أي أتى بأولاد كرام ولغنى فعل بالتخفيف نحو أبكر وبكر وللإغناء عن الثلاثي كأرقل وأعتق وأقسم وأفطح وبمعنى استعمل نحو أعظمته واستعظمته وبمعنى الدخول في مكان نحو أتجد وأغور أي

فما قلت أكرم صار متعديا بضمين معنى الجعل والتصيير فالهزمة كانت سببا لحدوث هذا المعنى في الفعل فينشد يصير فاعل كرم مفعولا لا كرم (ومثال اللازم نحو أصبح الرجل) أي دخل في الصباح وفي استعمال كلة قد إشارة إلى أن بناء اللازم أقل من بناء المتعدى على ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى. واعلم أن هذا البناء يجيء لمعان آخر للتعريض للأمر وهو أن يفرض فاعل لأفعل مفعولا لأصل الفعل أي لمصدر ثلاثيه وهو البيع في نحو أباع الجارية أي عرضها للبيع والبناء بهذا المعنى متعديا لفظا ومعنى وللصيرورة أي لصيرورة فاعله صاحب شيء وذلك الشيء إما أصل الفعل نحو أغد البعير أي صار ذاغدة أي طاعون وأما صاحب أصل الفعل نحو أجب الرجل أي صار ذا جبل ذات جرب ، فعمل منه أن الصيرورة قسما منها فوهم ألبن الرجل أي صار ذا لبن كثير وللدخول في الشيء نحو أصبح الرجل أي دخل في الصباح هذا معناه المطابق المقصود بالمحور عنه في هذا الفن ويلزمه معنى الصيرورة أي صار ذا أصبح تأمل فالبناء على هذين المعنيين لازم لفظا ومتعدى معنى وللحينونة ومعناها أن يجيء وقت يستحق فاعل لأفعل أن يقع عليه أصل الفعل نحو أحصد الزرع أي حان وقت حصاده وهو بهذا المعنى لازم وجعل بعضهم أحصد الزرع للصيرورة أيضا ولا يخفى أن الصيرورة تقتضي حصول الفعل كافي أغد البعير وفي أحصد الزرع لم يحصل بل قرب وللوجدان أي لوجود الشيء على صفة ومعناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى اسم الفاعل إن كان أصل الفعل لازما نحو أبحلته أي وجدته بخيلا وفي معنى اسم المفعول إن كان أصل الفعل متعديا نحو أحمدته أي وجدته محمدا فالبناء على كالاتقديرين متعد وللازالة أي لسلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول نحو أشكيت أي أزلت عنه شكواه وهو متعد أيضا وللازالة في المعنى نحو شغلته وأشغلته وللتمكن نحو أقبرته أي جعلت له قبرا بمعنى أعطيته مكانا يقبر فيه وللممكن نحو أحفرت البئر أي مكنت من حفرة وللحمل نحو كذبت أي حملته على الكذب وللدعاء نحو أشفيته أي دعوت له بالشفاء وقد يكون بمعنى فعل أي بنسبة أصل الفعل إلى الفاعل نحو قلت البيع وأقلته بمعنى فسخته فهذه الأبنية الستة أعني من الإزالة إلى هنا كلها متعدية أيضا ولذا قال المصنف وبنائه للتعدية غالبا . [ الباب الثاني ] من الأبواب الثلاثة (فعل يفعل) بتكرير العين (تفعيلا) قدمه لكون الزائد فيه من جنس بعض حروف الأصل وقد عرفت فيما سبق أن المجموع محمول على الباب الثاني لكونه علما لجنس ما يوزن به على مامر غير مرة ويجيء مصدر هذا الباب على فعال بكسر الفاء وتشديد العين نحو كذب كذابا وفسر فسارا كما في قوله تعالى - وكذبوا بآياتنا كذابا - قال في المختار وقوله تعالى كذابا أخذ مصادر فعل بالتشديد ويجيء أيضا على التفعيل كالتسليم وعلى التفعلة كالتوصية والتبصرة والتذكرة وعلى مفعول كقوله تعالى - ومنزقناهم كل ممزق - أي كل ممزق انتهى ويجيء على تفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو تذكرك وتكرار وتوكاف وهو

دخل في الجند والغور وللوصول إلى عدد هو نحو أعشرت الدراهم إذا بلغت عشرة والقياس وكذا أثلت وأر بعث وأحسنت وأسديت وأسبعت وأثمت وأتسعت وأمأيت وآلفت وللجمل اللازم متعديا نحو أذهبت وللجمل المتعدى لازما نحو أكب وأعرض قال التفتازاني وقال الزوزني ولاتالث لهما فيما سمعنا وقال دده خليفة بل له أمثلة ترتقي إلى ثلاثة عشر وعدة أنقص وأأم وأظارت الناقة وأقشع السحاب الغيم وأنسل الطائر وأزفت البئر وأبرأت الناقة وأسبق البعير وقلعه الله فأقلع ووجهه فأحجم . [ الباب الثاني ] من الأبواب الثلاثة (فعل يفعل) قدمه على الثالث لكون زائده من جنس الأصول (تفعيلا) ويجيء مصدر هذا الباب على فعال أيضا ككلام وكذابا وعلى تفعال نحو كررت تكرارا وعلى تفعال نحو بين تبيينا وعلى تفعال

وعلى تفعلة كذ كر تذكرة وبصر تبصرة وعلى مفعل مثل - ومن قنهم كل محرق (موزونه فرح يفرح تفرح) قيل أصل تفرحاً  
تفرحاً باسكان الراء الثانية استنقل المتجانسان فأبدلت الثانية ياء اه وأمثال هذا كثيرة في الكلام نحو أمليت في أمالت وتقضى البازي  
في تقضض وحسبت بالخبر في حسست به وتلفيت في تلففت ودهيت في دهدهت وصهبت في صهصبت وأمثال ذلك (وعلامته أن يكون  
ماضيه) المفرد للدكر الغائب (على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله) أي من مثله في الصورة فاختلفوا في زائده  
فقيل هو الأول لأن الحكم بزيادة الساكن أولى وقيل هو الثاني لأن الزيادة بالآخر أولى وهذا مما ذهب إليه الأكثرون ، واختار  
المنصف الأول وقال (بين الفاء أيضاً والعين) لكونه أظهر وأسهل لأن في الثاني كافة فانه يستنزم الاسكان بخلاف الأول ، وأجاز  
سيبويه الوجهين لتعارض الدليلين فافهم (و بناؤه للتكثير غالباً وهو) أي ذلك الكثير (قد يكون في الفعل) بالذات (نحو  
طوف زيد الكعبة) وقطعت الثوب وجئت (وقد يكون في الفاعل) كذلك (٢١) (نحو موت الابل) بكسر

الباء جمع لا واحده  
من لفظه كأولوا .  
واعلم أن الفاعل فيما  
يكون التكثير فيه  
في الفاعل يجب أن  
لا يكون واحداً لا يقال  
موت الشاة لشاة  
واحدة كما ذكره  
الجاربردى وكذا  
الكلام فيما يكون  
التكثير في المفعول  
أيضاً ، ولذا قال المنصف  
( وقد يكون في  
المفعول) بالذات (نحو  
غلق زيد الأبواب)  
بصفة الجمع أي غلق  
أبواباً كثيرة فسقط  
مقاله بعض الشارحين  
من أن التكثير إنما  
يكون في الفعل إلا أنه  
قد يستنزم تكثير  
الفاعل والمفعول كما

القياس وعلى تفعال بكسر التاء نحو تبيان وتلقاء بكسر التاء فيهما ولانثالثهما على ما قاله صاحب الكشاف  
فيه وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو كذاب على ما في الشافية قيل الكذاب بالتشديد قياس من أهل  
البحر وقياس اللغة المشهورة للتكذيب ويدل عليه كلام صاحب المراح فتأمل (موزونه فرح يفرح تفرحاً)  
وفرحاً وتفرحاً (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله) فإذا  
كانت الزيادة من جنس عينه علم أن أصل تفرحاً تفرحاً بسكون الراء الثانية وكذا الحال في نكر ما  
وتحرر بجاء ونحوها أبدلت الراء الثانية لثقل المتجانسين كما قالوا في نحو أمليت وتقضى البازي والأصل أمليت  
وقضض وقد يبدل الحرف الصحيح إلى الياء من غير تكرار تخفيفاً كما يقال اليوم التالي أصله الثالث قال  
الشاعر :  
قد مر يومان وهذا ثالي وأنت بالهجران لاتبالي

على ما في بعض شروح الزنجاني . واختلف في أن الزائدهل هو الحرف الثاني أم الأول فقيل الأول لأن الحكم  
بزيادة الساكن أولى من المتحرك عند الخليل وقيل الثاني لأن الزيادة بالآخر أولى والوجهان جائران عند  
سيبويه لتعارض الدليلين واختار المنصف هنا مذهب الخليل فقال (بين الفاء أيضاً والعين) لظهوره وسهولته  
من غير أن يتكلف لإسكان الحرف المتحرك وتحريك الحرف الزائدهل الساكن بخلاف قول الأكثرين  
فانه يقتضى هذا التكلف (و بناؤه للتكثير غالباً) الظاهر أن اللام في التكثير عوض عن المضاف إليه أي  
لتكثير فاعله أصل الفعل إما بالنسبة إلى نفس الفعل أو إلى الفاعل أو إلى المفعول ولذا قال المنصف (وهو) أي  
التكثير (قد يكون في الفعل نحو طوف زيد الكعبة) ونحو جولد زيد أي كثر الطواف والجولان (وقد  
يكون في الفاعل نحو موت الابل) بكسر الباء وسكونها جمع لا واحد لها من لفظها وهي مؤنثة للجمعية على  
ما في المختار وأورد الفاعل جمعاً لأن التكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل وفي المفرد لا يتصور التكثير بل يجب أن  
يكون محل التكثير جمعاً ومن ثمة لا يقال موت الشاة لشاة واحدة بل موتت الشاة بغير تاء لأنه اسم جنس  
يشمل المفرد والكثير كالجمع (وقد يكون في المفعول نحو غلق زيد الأبواب) وبما عرفت من أن محل  
التكثير يجب أن يكون جمعاً ظهر إيراد المفعول جمعاً لأن التكثير فيه بالنسبة إلى المفعول فلا يقال غلق زيد  
الباب بل يقال غلق زيد الأبواب كما في قوله تعالى - وغلقت الأبواب - . فان قلت إن قولك قطعت

في المثالين المذكورين ، ولذا جاز غلقت الباب أي مراراً مع وحدة المفعول اه فتأمل . واعلم أن هذا الباب يجيء أيضاً لنسبة  
المفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته أي نسبته إلى الفسق والتعدية نحو فرحته أي صيرته فرحاً وأحدثت فيه فرحاً والسبب نحو فرغته أي  
أزلت الفزع عنه والاعتقاد نحو وحدت الله وقتسته أي اعتقدت أنه واحد وطاهر عن كل نقص ولمعنى القبول نحو شفقت في كذا أي  
قبلت شفاعتي فيه ولمعنى الحضور في شيء نحو جمع أي حضر الجماعة ولصيرورة كعجزته أي صيرته عاجزاً وللدعاء له كبركته أي دعوت  
له بالبركة أوللدعاء عليه كعقرته أي دعوت عليه بالعقر أي الهلاك ولانبيان الفاعل إلى مكان أصله كيمن أي أتى إلى النمين ولنسبة الشيء إلى  
أصله نحو غمته أي نسبته إلى غيم ولصيرورة فاعله كأصله كفوس أي صار ذاقوس ولصيرورة فاعله إلى أصله كورق الشجر أي صار ذاورق  
وأنحيتونه كظهر أي حان وقت الظهر وللحمل كحفظه للكتاب أي حملة على الحفظ وللعمل المكرر في مهمة لوجوده شيئاً فشيئاً كدرجته  
ولمعنى فعل نحو قفلص وقفلص وقفلص وقفلص وقفلص وذبل وبمعنى صيرورة فاعله إلى أصله نحو محزت المرأة وشببت أي صارت عجوزاً



عن فعل كجرب وودع القتال إذا تركه وعيره بالشيء إذا عابه وعول عليه إذا اعتمد عليه وللتوجيه كشرق وغرب ولجل الشيء بمعنى ماضع منه كعدلته وأمرته إذا جعلته عدلا وأميرا ولاختصار الحكاية كقولهم آمن وأبه وأفى وسوف وسبح وحمد وهلل إذا قال آمين ويا أيها وأف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله .

[الباب الثالث : فاعل يفاعل مفاعلة وفعالا وفعالاً قال التفتازاني وروى ما رتبته مرأه وقائله قتالا شديدا (موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقتالا) . واعلم أن فيعالا بالياء لغة أهل اليمن وفعالا بلا ياء لغة غيرهم واختلفوا فقول الأول هو الأصل لأن حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وإلى هذا ذهب سيبويه حيث قال في قتال كأنهم حذفوا

الشيء يجوز أن يكون المفعول فيه واحدا مع أنه محل التكثير . قلنا جواز فيه لجواز أن يقطع الثوب الواحد مرات كثيرة فإن فيه معنى الجمعية تقديرا كقافي سراويل وكأن كل قطعة منه فرد على ما في إيضاح الفصل وإنما قدنا التكثير قولنا غالبالآن هذا البناء قديجيء لمعان غير التكثير لنسبة الفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته بمعنى نسبته إلى الفسق لاجتماع صيرته فاسقا كأنومم والتعدية نحو فرحته ولللسب نحو فرعته أي أزلت فرعه وللاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته أي اعتقدت أنه واحد وطاهر عن كل نقص ولقبول الشيء كقوله عليه الصلاة والسلام « القرآن شافع مشفع » بفتح الفاء أي مقبول الشفاعة ومنه قولهم في دعاء جنازة الصبي واجعله لنا شافعا مشفعا وللحضور في شيء مثل جمع ووسم أي حضر الجمعة والوسم ولنسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة نحو زلته وزيلته فانهما بمعنى فرقته إلا أن في الثاني مبالغة لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولاختصار الحكاية كقولهم هلل وكبر وسبح وحمد ومجد وصلى ولي . والمعنى قال لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله وقرأ ما يدل على تمجيد الله وتعظيمه وقال اللهم صل على محمد الخ وليك اللهم لبليك . ومما ينبغي أن يعلم أنه قد يوجد بين الإفعال والتفعيل تمام التقابل مثل الإفراط الذي هو غاية التجاوز عن الحد والتفریط الذي هو غاية التقصير والتصبيع فكانه فات لعل الأول من فرط بمعنى سبق والثاني من فرط بمعنى قصر كذا فهم من المختار . ولهذا الباب معان أخر مبينة في المطولات .

[الباب الثالث : فاعل يفاعل مفاعلة وفعالا وفعالاً] وفعالا (موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقتالا) وقاتلا بكسر الفاء وتشديد العين مثل ما رتبته مرأه ولكنه شاذ في المفاعلة على ما قاله المحققون . قال في الشافية ومرأه فيه شاذ اه ولذا لم يحمل المفسرون كذا بالبتشديد في سورة النبأ على معنى المكاذبة . قال الفاضل العصام في حاشية أنوار التنزيل ولم يحمل المشدد على معنى المكاذبة لأنه شاذ في المفاعلة نحو مرأه بالبتشديد هذا كلامه . وفي المراح قاتل يجيء مصدره على قتالا يعنى بالتخفيف وقتالا والقياس مقاتلة . فعلم مما قلنا أن فعالا وفعالاً مخالفا للقياس دون الاستعمال وفعالا بالبتشديد كمرأه مخالفا لهما . فان قلت ذهب بعضهم إلى أن الأصل بعد المفاعلة فيفعالادون فعالا بدليل أن حروف الفعل ثابتة في تمامها إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وهو مذهب سيبويه حيث قال الأصل في قتالا وقتالا حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن فلم يقدم المصنف فعالا على فيفعالا مع أن المناسب العكس . قلنا ان فعالا أكثر استعمالا من فيفعالا كما يقال خالف خلافا أي مخالفة وأنه أصل من فيفعالا عند بعضهم لأن حروف الفعل ثابتة في فعالا بلا زيادة لسكن الألف الزائدة قلبت مكانها وفعالا فرعه لأن الياء حاصله بأشباع كسرة الفاء وهو المختار عند الزمخشري ولأن فيفعالا مبني على لغة أهل اليمن دون غيرهم ولهذا قدمه فيفعالا تأمل . فان قلت لمزيد الميم والتاء في مصدر هذا الباب والتاء في مصدر باب التفعيل مع أنها لم تكن في ماضيها . قلنا مصدر غير الثلاثي مشتق من الماضي بانفلاق البصريين والكوفيين على ما جزم به بعض شراح القصود فاذا كان كذلك فالمشتق من الشيء بالاشتقاق الصغير يشق إما بزيادة الحركة أو بالحرف في مصدر هذا الباب اشتق من ماضيها بزيادة الميم في الأول لتقارب الميم والفاء محرجا وبزيادة التاء في الآخر لسكون زيادة التاء في أكثر مصادر كعدة واستقامة واستخراج وغيرها تأمل . وأما التفعيل فزيدت التاء في أوله دفعا للالتباس بمثل فعيلة وقس عليهما نظائرهما وكذا التقدير كني لاستئناس المتعالمين وإلا فالحق في الجواب أن أمثال هذه المصادر سماعية وزنا فلا تقتضي التعليل بل لا يمكن لأن واضع اللغات هو الله تعالى على القول المختار وإرادته مرجحة على ما سبق . فان قلت فلم قالوا مصدر غير الثلاثي قياسي

أن المصنف اختار هذا الثاني حيث قدمه على الأول في الذكر (وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب (على أربعة أحرف بزيادة الألف بين الفاء والعين) وقد عرفت وجه تخصيص الزيادة بما بين الفاء والعين (وبناؤه للمشاركة بين الاثنين) أو لمشاركة أمرين في أصله بالصدور والوقوع بشرط أن يكون أحدهما غالبا والآخر مغلوبا فيكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا لكن الغالب يكون فاعلا والمغلوب مفعولا لفظا وبالعكس معنى هكذا قال السيد الشريف في شرحه للزنجاني فإذا قلت ضارب زيد عمرا دل صريحا على صدور الضرب على وجه الغالبية من (٢٣) زيد ووقوعه على عمرو

وضمنا على صدوره من عمرو على وجه الغالبية ووقوعه على زيد فهذا الشأن بصير اللازم إذا نقل إلى هذا الباب متعديا نحو كرمته والمتعدي إلى مفعول واحد متعديا إلى مفعولين إن لم يصلح مفعوله لأن يكون مشاركا للفاعل نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لا يصلح لأن يكون مشاركا للتمكلم في الجذب فاحتاج إلى مفعول آخر يكون مشاركا له فيه كعمرو مثلا فيتعدى إلى اثنين وأما إذا صلح مفعوله للمشاركة فيكتفى به كما في شامت زيدا قيل وذكر الكشاف في بعض شروحه أن في هذا

قلنا كونه قياسا مجيء كل واحد منهما على وزن مخصوص دائما أي على سنن واحد بخلاف مصدر الثلاثي فإنه لا يجيء على سنن واحد على ما بيناه في باب (وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب إذ البواقي زائدة (على أربعة أحرف) حال كون ذلك الماضي ملتبسا (بزيادة الألف بين الفاء والعين) إذ ما بين العين واللام محل زيادة ألف المصدر وما بعد اللام محل زيادة ألف التنثية والألف لكونها لا تزيد في الأول ولذا خص الزيادة بما بين الفاء والعين (و بناؤه للمشاركة بين الاثنين) أي يكون بناء هذا الباب لنسبة أصل فاعل وهو مصدر فعله الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر صريحا بأن يكون الأمر الأول وهو زيد في قولنا قاتل زيد عمرا مفعولا والأمر الثاني وهو عمرو منصوبا ولنسبة أصل الفعل إلى عمرو وهو الأمر الثاني متعلقا بزيد وهو الأمر الأول متعلقا ضمينا . ويلزم من ذلك مشاركتهما في أصل الفعل . فان قلت ما قلته يقتضي أن لا تكون المشاركة معنى حقيقيا لهذا الباب بل معنى لازما له مع أن قولهم و بناؤه للمشاركة يقتضي أن يكون معنى حقيقيا له . قلنا قولهم إن باب المفاعلة والتفاعل للمشاركة والتشارك تفسير باللازم والتحقيق أن معنى قولهم قاتل زيد عمرا ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر لزوما في الجملة على ما حققه سيد المحققين في حاشية المطول ثم إن المعنى الموضوع له إذا اقتضى المشاركة يكون غير التعدي من الثلاثي متعديا إذا نقل إلى هذا الباب نحو كرمته وشاعرتهم فانهما متعديان مع أن ثلاثيهما لازم ويكون المتعدي إلى مفعول واحد متعديا إلى مفعولين أحدهما لأصل الفعل والثاني ما اقتضاه معنى المشاركة نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب لما لم يصح أن يكون مشاركا للفاعل في المجازية احتيج إلى مفعول آخر وهو الضمير ويلزم منه مشاركة أحد الشخصين الآخر في جذب الثوب بخلاف شامتته فإنه لما كان المفعول في قولهم شامت زيدا صالحا لأن يكون مشاركا للفاعل اقتصر على ذلك المفعول ولا يحتاج إلى مفعول آخر فإذا قلنا شامت زيدا يكون معناه ثبوت الشتم لأحدهما متعلقا بالآخر صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر . وحاصل كلام المصنف و بناؤه كائن لمعنى يستلزم المشاركة بين الشخصين أو الأشخاص على ما نقل عن الأئمة (غالبا) أي كونا غالبا أو حال كونه غالبا وفيه تنبيه على أن لزوم المشاركة بين الاثنين لمعنى الموضوع له لباب فاعل ليس بكل بل أكثرى وغالبي هذا تحقيق المقال ولا تلتفت إلى قيل وقال (وقد يكون) أي البناء المذكور (للوحد) أي لثبوت أصل الفعل إلى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة أمر آخر في تلك النسبة وهذا مطرد في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ويجيء بناء هذا الباب لمعنى آخر كتر استعماله أيضا وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل ومن الآخر ما يقابله مثل بايع زيد عمرا فان الصادر من أحدهما أصل الفعل وهو البيع ومن الطرف الآخر ما يقابله وهو

الباب معنى آخر كثير الاستعمال وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل ومن الطرف الآخر ما يقابله بناء على جعل ما يقابله قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الصادر عن أحدهما البيع ومن الآخر الشراء . ومنه المضاربة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى أن يقال باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور قال التفزازي تأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا انتهى فكلام المصنف مبني على التمثيل أو من قبيل الأخذ بالأول ويحتمل أن يكون قوله (غالبا) ناظر إلى قوله بين الاثنين أي تكون المشاركة بين الاثنين غالبا وإن كانت بين الزيادة أيضا في بعض الأوقات وقوله (وقد يكون للواحد) ناظر إلى قوله للمشاركة أي قد يكون بناء هذا الباب لنسبة أصله إلى

الفاعل فقط من غير أن يشاركه في تلك النسبة أمر آخر قيل هذا مطرد في أفعال نسبت إلى الله تعالى ( مثال المشاركة بين الاثنين نحو قاتل زيد عمرا (٢٤) ومثال الواحد نحو قاتلهم الله تعالى ) وسافر زيد . واعلم أن بناء هذا الباب

الشراء حتى قال بعضهم إن باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم وبين القسم المشهور يعني المشاركة على ما في بعض حواشي الكشاف ويجيء بمعنى فعل بالتشديد نحو ناعمت بمعنى نعمت وضاعفته كما في قوله تعالى - والله يضاعف لمن يشاء - بمعنى يضاعف أي يكثر أضعافه وبمعنى أفعل نحو عافاك الله بمعنى أعفاك كذا في المختار يعني يتعدى إلى معفو عنه بدون عن وهو مرادهم من كونه للتعدية بخلاف عفا فانه وإن كان متعديا أيضا إلا أنه يتعدى إلى الذنب المعفو يقال عفا عنه ذنبه ولا يتعدى إلى العفو عنه إلا بمن كقوله تعالى عفا الله عنك كذا حقيقته بعض المحققين وبمعنى فعل نحو دافع بمعنى دفع وسافر بمعنى سفر ولكن يكون في الأول مبالغة كزيادة المشقة لزيادة لفظه وكقول النبي عليه الصلاة والسلام «من جاوز الأربعين ولم يغلب خيره على شره فليتهجز إلى النار» أي جاز الأربعين وبمعنى تفاعل نحو سارع بمعنى تسارع وللإغناء عن أصل الفعل نحو بارك الله هذا الأمر أي جعل الله ذلك الأمر مباركا في حقك ( مثال المشاركة ) قد عرفت ما هو المراد منها ( نحو قاتل زيد عمرا ) فإن القتل نسب باعتبار القيام إلى زيد وباعتبار الوقوع إلى عمرو صريحا وبالعكس ضمنا ويلزم من ذلك مشاركتها فيه على ما سبق تحقيقه ( ومثال الواحد ) أي مثال كونه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة أمر آخر في تلك النسبة ( نحو قاتلهم الله تعالى ) فإن القتل فيه نسب إلى الله تعالى بالفاعلية وإلى المقتولين بالمفعولية ولا ينعكس ضمنا لاقتضاء مقتولية من هوحي لا يموت أبدا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وجعل هذا المعنى مبنيا على كون فاعل بمعنى الثلاثي ليس بصحيح لأن كونه بمعنى الثلاثي مجاز بخلاف هذا المعنى فإنه مبني على أنه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة فثبت التباين بينهما على ما في بعض شروح الشافية وغيره فلي تأمل ولما فرغ من الرباعي المزبد فيه على الثلاثي أراد أن يشرع في الخامس المزبد فيه عليه فقال [ النوع الثاني ] من الأنواع الثلاثة أي الطائفة المخصوصة من الألفاظ المخصوصة الدالة على الكلمات المتنوعة الواقعة في المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثاني ( هو ما ) أي فعل ( زيد فيه حرفان على الثلاثي ) الجرد وإنما قال زيد فيه حرفان ولم يقل زاد حرفان لأن المحو عنها نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثي ( وهو ) أي النوع الثاني ( خمسة أبواب ) بحسب الاستقراء .

[ الباب الأول ] منها باب الانفعال وزنه ( انفعال ينفعال انفعالا ) بكسر الفاء وزيادة الألف قبل الحرف الأخير لأنك قد عرفت أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة بزاد قبل آخر مصدره ألف ( موزونه انكسر ينكسر انكسارا ) وإنما قدم الأبواب التي في أوائلها همزة على ما في أولها تاء تبعا للإمام الأعظم أول مشابهاها للأفعال الرباعية التي سبقت حين سقطت الهمزة لأن الهمزة التي في أوائلها همزة وصل تسقط عند الوصل والائبات عنده لحن يجب الاحتراز عنه ، قال علي القاري في شرحه لمقدمة ابن الجزري ثم إن همزة الوصل توجد في الأسماء والأفعال والحروف ومن شأنها أن لا تكون في مضارع مطلقا ولا في ماض ثلاثي أو رباعي كأكل وأكرم بل في الخامس كانطلق والسادس كاستخرج انتهى . أقول أما التي في الأسماء فقد ذكر الجار بردي على أنها على ضربين سماعي وقياسي أما السماعي ففي أحد عشر اسماء هو ابن وابنة وابنم واسم واستواثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وأيمن الله وأيم الله وأما القياسي ففي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا نحو أفعل واستفعل فعلم أن همزة باب أفعل للقطع نحو أكرم إكراما كما سبق وكذلك همزة الثلاثي نحو أخذ . فإن قلت تنتقض هذه القاعدة بأهراق واستطاع يفتح الهمزة فان همزهما وهمزي مصدرهما للقطع مع أن بعد ألفيهما أربعة أحرف . قلت أصلها أراق وأطاع زيدت الهاء والسين للمبالغة ، وأما استطاع بكسر الهمزة فهمزته للوصل

يجيء لعمان أخسر كالصيرورة نحو عافاك الله أي صيرك ذاعافية والتكثير نحو ضاعفته ولاتيان الفاعل إلى مكان أصله نحو يامن أي آتى الجن وللإغناء عن فعل نحو وارىته بمعنى أخفيته وللإغناء عن فعل نحو بارك الله فيك ويجيء بمعنى تفاعل نحو سارع وجاوز أي تسارع وتجاوز . ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من النوع الأول من الأنواع الثلاثة شرع في [ النوع الثاني ] الذي هو (ماز يد فيه حرفان على الثلاثي الجرد) فيكون خماسيا (وهو خمسة أبواب) بحكم الاستقراء لأن أوله إما همزة وصل أو تاء والأول زائد والثاني إما متصل به وهو النون أو بين الفاء والعين وهو التاء أو تكرير اللام مع الإدغام والفاء ساكنة في هذه الثلاثة والثاني زائد والثاني إما تكرير العين مع الإدغام

أو الألف بين الفاء والعين . [ الباب الأول ] منها ( انفعال ) لأن ينفعال انفعالا ) بكسر الفاء وزيادة الألف قبل الآخر ( موزونه انكسر ينكسر انكسارا ) قدمه لكون زيادته في الأول

لأن أصله استطاع حذف تاؤه وهو في قوله تعالى - فما استطاعوا أن يظهره - فلوا ابتدئ ذلك ابتدئ بكسر الهمزة وأما همزة الوصل التي في الأفعال فالمهمات التي في أفعال المصادر المذكورة ماضياً وأصراً كانت قطع وانقطع والهمزة التي في أمر الثلاثي انتهى كلام الجار بردي ملخصاً قال المرعشي رحمه الله تعالى: وقد لا يوجد همزة الوصل في باب الكسمة بل يزداد بعد الاعلال كهمزة اطرير واطهر وازين الثلاثة بتشديد يدين واثقل واداراً وبالجملة أن كل همزة زبدت في أول الكلمة بعد الاعلال ليمكن الابتداء فهي همز وصل وليس من هذا القبيل إذ كر في يوسف لأنه من باب اقتعل سواء قرئ بالذال المهملة أو اللام المعجمة وأما همز الوصل في الحروف فالهمزة الداخلة على لام التعريف وميمه ومن لام التعريف اللام في الذي والتي واللائي وأمثالها من الموصولات على ما قاله الفاضل العصام قال على القاري وحكم همز الوصل في الماضي المعروف الكسر لا غير وفي الماضي المجهول الضم لا غير وهمزة الوصل التي في الأسماء كلها مكسورة إلا همزة أمين وأيم فانهما مفتوحتان ، وأما أمر الحاضر فإن كان الحرف الثالث منه مضموماً ضمناً أصلياً فهمزته مضمومة نحو انظر وإن كان مكسوراً أو مفتوحاً فهمزته مكسورة نحو اضرب واعلم واستخرج . وإنما قلنا ضمناً أصلياً لأنه إذا كان عارضاً كما في أمشوا فهمزته مكسورة انتهى ، وأما همزة الوصل التي في الحروف فكذلك مفتوحة . ثم اعلم أن ما عدا ما ذكر أنها همزة وصل فهي همزة قطع . وما ينبغي أن يعلم أن همزة الوصل تسقط في الرفع إلا همزة يا لله ولم يقع في القرآن وكذا همز الوصل الواقع بين همز الاستفهام ولام التعريف وهي في ستة كلمات في القرآن وهي آله كرين في الموضعين من الأنعام وآلآن في الموضعين في يونس وآله أذن لكم في يونس وآله خير في النمل فإن همزة الوصل في هذه الكلمات وقعت في الرفع بسبب همزة الاستفهام التي قبلها لكنها لا تسقط بل تبدل ألفاً لثلاثاً يلتبس همز الاستفهام بهمزة الوصل لأن همزة الوصل مفتوحة في هذه الكلمات كهمز الاستفهام فيمد ذلك الألف مداً زائداً على المد الطبيعي لأجل الساكن الذي بعدها . واعلم أن في هذه المواضع الستة وخمسين الإبدال والتسهيل لكل القراء سوى نافع في آلآن في الموضعين من يونس فإنه ينقل فيهما حركة الهمزتين إلى لام التعريف ومن أراد الحتم يجب أن يقرأ كلا الوجهين معا وأكثر الناس عنه غافلون (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) لأنه إذا زيد الحرفان على الحروف الثلاثة الأصلية يكون المجموع خمسة أحرف (زيادة الهمزة والنون في أوله) أي في محل يكون قريباً من أوله وقد عرفت وجهه ولكون جميع زيادة هذا الباب في الأول قدم على سائر الأبواب (و بناؤه للطاوعة) أي للدلالة على التأثير وقبول الأثر يعني و بناؤه كأن لأن يكون مطاوعاً بكسر الواو وهي عبارة عما لم يمنع عن قبول الأثر على ما قاله عبد القاهر والمطاوعة في اللغة الموافقة مطلقاً وهو ليس بمراد هنا بل المراد معناها الاصطلاحى ولذا قال المصنف (ومعنى المطاوعة حصول أثر الشيء) اعلم أن الشيء عند أهل السنة هو الموجود الخارجى سواء كان واجباً أو ممكناً وفي اللغة وعند الحكماء ما يصح أن يعلم ويخبر عنه وهو يعنى الموجود والمعدوم والمنتفع والممكن والمراد هنا المعنى الثانى فاندفع ما يقال إن الشيء ههنا عبارة عن الفعل المتعدى اللغوى الذى هو المعنى المصدرى مع أن الشيء يرادف الموجود فكيف يصح أن يجعل الشيء عبارة عن المعنى المصدرى الذى هو من قبيل الحال عند محققهم وهي ليست بموجودة ولا معدومة هذا ويجوز أن يراد المعنى الأول ويدفع الإيراد المذكور بأن الحال وإن لم يكن لها تحقق باعتبار نفسها لكن لما تحقق بتبعية تحقق الغير إذ الحال واسطة بين الموجود والمعدوم باعتبار أن الموجود هو ما يتحقق باعتبار نفسه والمعدوم ما لا يتحقق في الخارج والحال يتحقق باعتبار غيره أن يكون تحققه تابعاً لتحقيق غيره فهي بهذا الاعتبار يطلق عليها الشيء وبهذا يتدفع ما يقال إن قولهم إن الحال

(وعلامته أن يكون ماضيه) المقرد الغائب (على خمسة أحرف) زيادة الهمزة والنون على الثلاثي المجرى (في محل أوله) واعلم أن الهمزات الزائدة في أوائل الماضي والمصادر من كل باب سوى باب الأفعال همزات وصل وضعت للوصل إلى النطق بالسكان فتثبت في حال الابتداء وتسقط في الرفع وإثباتها في الوصل لحن (و بناؤه للطاوعة) أي للدلالة على كون فاعله مطاوعاً (ومعنى المطاوعة) في اللغة الموافقة وفي الاصطلاح (هي حصول أثر الشيء) أي أثر فعل متعد



(هن تعلق الفعل المتعدى) بمفعوله والأولى أن يقول عن تعلقه بالضمير الراجع إلى الشيء فإنه عبارة عن التعدى (نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج) لايجزى (٣٦) أنه لا حاجة إلى إظهار الفاعل وهذا المثال مطابق للمثل له (فإن) انكسر فيه يدل على حصول

(انكسار الزجاج)

الذى هو (أثر) للفعل

التعدى الذى هو

الكسر وعلى أنه قد

حصل عن تعلق

الكسر الذى هو الفعل

المتعدى) بمفعوله الذى

هو الزجاج وذلك

الحصول هو المطاوعة

فيكون الزجاج مطاوعا

اسم فاعل لقبوله الفعل

وتكون أنت مطاوعا

اسم مفعول لأن الزجاج

طاوعك لكن الشائع

في كلامهم إطلاق

المطاوع على الفعل

المتعدى قال السيد

الشريف في شرحه

للزنجاني وهى تسمية

لشيء باسم متعلقه .

واعلم أن هذا الباب

لا ينقطع عن المطاوعة

ولذا لا يكون إلا لازما

ولا يبنى إلا بما فيه علاج

وتأثير ولذا قيل انكسر

وانعدم خطأ وذلك

لأنهم لما خصوه

بالمطاوعة التزموا أن

يكون أمره مما يظهر

أثره وهو علاج تقوية

للعنى الذى وضعه هذا

إلأنه قد يجىء لمطاوعة

فعل كما مر وقد يجىء

لمطاوعة أفصل نحو

أزجته أى أبعده

ليست بموجودة ولا معدومة يستلزم ارتفاع النقيضين (عن تعلق الفعل المتعدى) أى الإيقاع واليجاد والتأثير

كالكسر فى المثال المذكور فى المتن وكلمة عن متعلقة بالحصول . فان قلت الأولى أن يقال عن تعلقه بالضمير

راجع إلى الشيء فإنه عبارة عن الفعل المتعدى والمقام مقام الضمير لسبق رجعه . قلنا إنما ظهر فى مقام الضمير

لثلاثتهم رجوعه إلى الأثر (بمفعوله) الذى هو الزجاج فى مثال المتن والضمير المحرور راجع إلى الفعل المتعدى .

فان قلت الأثر الحاصل للفاعل فى الحقيقة فلم جعله المصنف للفعل المتعدى حيث أضاف الأثر إلى الشيء الذى

هو عبارة عن الفعل المتعدى . قلنا نعم الأمر كما قلت لكن المصنف بنى كلامه على الاستعمال الشائع لأن

الشائع فيما بينهم أن المؤثر الفعل المتعدى مجاز تسمية للشيء أعنى الفعل المتعدى باسم متعلقه بالكسر أعنى

الفاعل قال الشريف الجزجاني فى شرح الزنجاني إطلاق المضارع بالفتح على الفاعل وإن كان حقيقة لكن

الشائع فيما بينهم إطلاقه على الفعل المتعدى مجازا تسمية للشيء باسم متعلقه وكذلك الحال فى جانب المطاوع

بالكسر . والحاصل أن الكسر فى المثال مطاوع بالفتح مجازى والفاعل أعنى المتكلم فيه مطاوع حقيقى

بالفتح والانكسار مطاوع مجازى بالكسر والمفعول أعنى الزجاج فيه مطاوع حقيقى بالكسر والشائع فى

الاستعمال المجازيان دون الحقيقين ولذا جعل المصنف الأثر المتعدى دون الفاعل . فان قلت ما الفرق بين

الكسر والانكسار مع أنهما مصدران . قلنا الكسر هو المصدر الأصيل بمعنى الإيقاع والتأثير

والانكسار هو التأثير وقبول الأثر وهو معنى المطاوعة أى معنى الكون مطاوعا بالكسر وقد عرفت أن

الكسر مطاوع بالفتح ثم إن المعانى المصدرية على تحقيق بعض المحققين أمور خمسة : الأول معنى المصدر

الأصلى كالكسر . والثانى معنى المصدر المبني للفاعل كالكون كاسرا . والثالث معنى المصدر المبني للمفعول

كالكون مكسورا . والرابع معنى الحاصل بالمصدر المبني للفاعل كالكاسرية . والخامس معنى الحاصل

بالمصدر المبني للمفعول كالمكسورية فاستعمال المصدر فى الثلاثة الأول حقيقة وفى الأخيرين مجاز وأنكر

الفاضل حسن جلي الثانى والثالث وإليه يميل كلام الفاضل الحامى حيث قال فى شرح قول ابن الحاجب فالرفع

على الفاعلية أى علامة كون الشيء فاعلا وفى قوله علم المفعولية أى علامة كون الشيء مفعولا والأدلة من

الطرفين . وتحقيق الفرق وبيانها لا يسعها المقام وذكرها يقتضى تطويل الكلام ولا يتحملها مخاطب هذا

المرام (نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج) ومقصودنا من هذا المثال لفظ انكسر لأنه من هذا

الباب ومراده منه بيان كون هذا البناء للمطاوعة أى لأن يكون مطاوعا بالكسر على ما قدمناه وقوله (فإن

انكسار الزجاج) الخ لتطبيق المثال للمثل له ولذا ذكر الانكسار الذى هو من هذا الباب فالانكسار

(أثر) مرتب على الكسر الذى هو المطاوع فى عرفهم كما سبق تحقيقه وذلك الأثر إن حصل فى الفاعل

يسمى حاصلا بالمصدر المبني للفاعل وإن حصل فى المفعول يسمى حاصلا بالمصدر المبني للمفعول

والانكسار هو الثانى ولذا وصف الأثر الذى هو الانكسار هنا بقوله (حصل) أى ذلك الأثر المعبر

عنه بالمكسورية فى الزجاج (عن تعلق الكسر الذى هو الفعل المتعدى) بمفعوله الذى هو الزجاج

وذلك الحصول هو المطاوعة وقد يعبر عنها بالتأثير وقبول الأثر الذى هو من مقولة الانفعال وهى عبارة

عن كون الشيء متأثرا مادام متأثرا كالنقطع مادام منقطعا فإن الانقطاع أثر حصل فى الشجر عن تعلق

القطع الذى هو الفعل المتعدى ولذا قلت قطعت الشجر فانقطع ذلك الشجر . واعلم أن هذا الباب لا ينقطع

عن المطاوعة والى الزوم أعنى أنه لا يجىء غير مطاوع بالكسر ومتعديا وهذا مختص بهذا الباب

بخلاف سائر الأبواب التى يكون بناؤها للمطاوعة فإنه يجوز أن تكون متعدية فالمطاوعة

فانزعج والتفتازانى والسيد الشريف نقل عن المفصل أنه شاذ وقد يجىء لمطاوعة فعل نحو عدلته فأنعدل ذكره صاحب

المطالب وفى روح الشروح وقد يجىء ملعان أخر لمشاركة المجرى كذا نظقت النار وطفت وللأغناء عن المجرى كذا نطلق بمعنى ذهب وللأغناء عن

لاستازم الزوم بل الزوم من خصائص هذا الباب وهذا ظهر الحال في قول الفاضل الكفوى حيث قال واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن الطاوعة ولذا لا يكون إلا لازماً انتهى وهكذا زعم صاحب روح الشروح فتأمل وتحقيق هذا المقام يقتضى أن يبين النسب المحس بين الأمور الأربعة أما النسبة بين للطاوع بالكسر واللازم فهي عموم وخصوص من وجه وهو المراد بقولهم كان بينهما تباين جزئى لاجتماعهما في مثل قولنا كسرت الزجاج فانكسرت ذلك الزجاج ويفترق اللزوم في قولنا علمته الفقه فتعلمه وأما النسبة بين المطاوع أيضاً وبين المتعدى فكذلك عموم من وجه لاجتماعهما في علمته الفقه فتعلمه و يوجد الطاوع بالكسر بدون المتعدى في مثال المتن و يوجد المتعدى بدون في ضرب زيد عمرا مثلاً وأما النسبة بين المطاوع بالكسر أيضاً وبين المطاوع بالفتح فعموم مطلق لأنه كلما تحقق المطاوع بالفتح تحقق المطاوع كمثل المتن وقد يتحقق المطاوع بالكسر ولا يتحقق للمطاوع كما في انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر والكسر فالفتح أخص والمكسور أعم وأما النسبة بين المتعدى والمطاوع بالفتح فعموم مطلق أيضاً لاجتماعهما في مطاوع كل باب يكون بناؤه للطاوعة كافي كسرت الزجاج لأن المطاوع بالفتح يكون متعدداً دائماً و يوجد المتعدى بدون في كل باب يكون بناؤه للمتعدى للطاوعة كضرب زيد عمرا وأما النسبة بين المطاوع بالفتح وبين اللزوم فتباين كلي لأن المطاوع لا يكون لازماً أصلاً كما عرفته آنفاً فقد علمت مما بيناه لك أن المطاوع بالكسر يكون أنقص مفعولاً واحداً من المطاوع فاذا تعدى المطاوع بالفتح إلى مفعول واحد يكون ذلك للمفعول فاعلا في المطاوع كافي المثال المشهور وإذا تعدى إلى مفعولين يكون أحدهما فاعلاً في المطاوع والثانى مفعولاً وبالجملة لا يلزم أن يكون المطاوع بالكسر لازماً بل قد يكون لازماً وقد يكون متعدداً كما عرفته. إذا عرفت هذا فاعلم أن كل باب يكون بناؤه للطاوعة يختص بالعلاج والتأثير أى بالأفعال التى يكون فيها علاج وتأثير أى إحداث فعل بالجوارح إذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من أعضاء الانسان. مثلاً هذا الباب يختص بالأفعال العلاجية لأنه موضوع للطاوعة يخص بالمعاني الواضحة المحسوسة فلا يقال علمته فانعم. فان قلت لجز في علمته الفقه فتعلمه مع أنه ليس من الأفعال العلاجية بل من أفعال القلوب. قلت إنما جاز ذلك في باب التفعّل وإن لم يكن علاجاً مع أنه وضع للمطاوعة فعل لأن تفعّل يحىء للتكافى والعمل المكرر فتكرره جملة كالمحسوس ولذا قيل الفرق بين تكسر وانكسر أن تكسر للكسر الكثير دون انكسر. فان قلت إن بناء باب الافعال للمطاوعة أيضاً مع أنه لم يختص بالعلاج كافي غمته فاعتم غير العلاج. قلنا إن بناء لا يختص بالمطاوعة بل يكون لمعان آخر كما بينوا على ما سيجىء في باب إن شاء الله فكل كلمة من باب الافعال تكون للمطاوعة فيجوز أن تكون من الأفعال العلاجية كافي اجتماع ومن غيرها كافي غمته فاعتم على ما سنين إن شاء الله. قيل وهذا البناء يحىء لمشاركة المجرّد كأنطفأت النار بمعنى طفئت ولاغناء عن المجرّد كأنطلق بمعنى ذهب وغيره.

[ الباب الثانى ] من الأبواب الخمسة (افتعل يفتعل افتعالاً) قدمه لمناسبة لما قبله في كونها للمطاوعة لاسكونته مشتركاً بين اللزوم والمتعدى وإلا لناسب تقديمه أيضاً على باب الافعال (موزونه اجتماع يجتمع اجتماعاً) أصله جمع من باب فتح يقال جمع الشىء المتفرق فاجتمع (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) جمع حرف كأفلس جمع فلس. فان قلت لم يقل حروف. قلنا المقام مقام جمع القلة والحروف جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وأما أحرف فهو جمع قلة يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما ولذا اختاره هنا وفي السابق واللاحق دون الحروف. واعلم أن أوزان جمع القلة أربعة على القول المختار أفعل كأفلس جمع فلس وأفعال كأفراس جمع فرس وأفعلة

فعل كأنحجز إذا أتى

الحجاز .

[ الباب الثانى ] من

تلك الأبواب الخمسة

(افتعل يفتعل افتعالاً)

زيادة ألف قبل آخره

وكسر التاء قدمه على باب

الافعال لكون زيادته

قبل الآخر لأنه يشترك

بين اللزوم والمتعدى

بخلاف باب الافعال

ولأنه لما كان يحىء

للمطاوعة ناسب أن

يذكر بعد باب الافعال

(موزونه اجتماع)

يجتمع اجتماعاً وعلامته

أن يكون ماضيه

على خمسة أحرف

زيادة الهمزة في أوله) للوصل (و) زيادة (الناء بين الفاء والعين وبنائه أيضا) أى كبناء باب الانفعال للمطاوعة (تحو جمعت الابل) بكسر التاء (فاجتمع ذلك الابل) هكذا في أكثر النسخ لكن أولى إضمار الفاعل وتأنيث الفعل. واعلم أن هذا الباب قد يجي لمعان آخر للاتخاذ نحو اخترت أى أخذ (٢٨) الخبر ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب أى بالغ واضطرب في الكسب ولمعنى فعل

نحو جذب واجتذب ولمعنى تفاعل للمشاركة نحو اختصموا أى تخصصوا ذكره التفتازاني وللإزالة نحو انتصر منه أى أزال النصر عنه ومنه اتقم ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أى أظهر عذره ذكره في روح الشروح ولمطاوعة أفعل كأحفظه فاحتفظ وللقبول نحو اتصح أى قبل النصيحة ولمعنى تفعل نحو تجمع القوم فاجتمعوا ولمعنى استفعل كارتاح واستراح ولمعنى المجرد كقدر واقتدر وقرب واقترب وللإغناء عنه كاستسلم الحجر وللفعل الفاعل بنفسه نحو ارتعش واستاك وامتنشط واكتحل وللتخيير كاتجب ذكره دده خليفة .

[الباب الثالث : افعل] يفعل [افعلالا] زيادة الألف قبل الآخر وكسر العين قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة

كأرغفة جمع رغيف وفضلة كفلمة جمع غلام واختلف في الجمع الصحيح مذكرا كان كسالمين أو مؤنثا كسلمات فعند الجمهور هو جمع قلة وقال الشيخ الرضى إن جمى السلامة يصلحان للقلبة والكثرة وما عدا الأوزان الأربعة والجمع الصحيح جمع كثرة وقد يستعار أحدها للآخر مع وجود ذلك، الآخر كقوله تعالى - ثلاثة قروء - مع وجود أقروء (زيادة الهمزة في أوله و) زيادة (الناء بين الفاء والعين) فيكون المجموع خمسة (وبناؤه أيضا) أى مثل ما سبق من بناء الانفعال (لمطاوعة) غالبا أى ولمطاوعة فعل سواء كان علاجاً أو لاقال السيد عبد الله في شرح الشافية وإعماجاز غمته فأغتم لأن باب افتعل لم يكن موضوعاً للمطاوعة فجاز أن يجيء مطاوعة في غير العلاج . فان قلت إن بيان الوزون والتشليل باجتماع الذى هو من الأفعال العلاجية يوم اختصاصه بالعلاج . قلنا ذكر الشئ لا ينافي ما عداه في مثل هذا لما عرفت أن غمته فأغتم جاز في غيره العلاج وأما باب انفعال فهو مختص بالعلاج قال ابن الحاجب في الشافية وانفعل لازم مطاوعة فعل نحو كسرت فأنكسر وقد جاء مطاوع أفعل نحو أسفقت أى يدته فأسفقت وأزججت أى أبعده فآزجج قليلا ويختص بالعلاج والتأثير ومن ثمة قيل انقدم خطأ انتهى كما بيناه في بابه (نحو جمعت الابل فاجتمع ذلك الابل) فان قلت الأولى أن يقول فاجتمعت باضمار الفاعل لأن المقام مقام الضمير لسبق المرجع. قلنا أظهره هنا وفيما قبله من باب الانفعال فهما للمبتدئين لعموم بحث المطاوعة لكن ينبغي أن يقول تلك الابل تدبر . واعلم أن عادة المصنف ذكر المعنى الذى كثر استعماله وترك ما هو أقل استعمالا ولذا قيدنا بقولنا غالبا على ما ذكره ابن الحاجب في انسيه حيث قال وانفعل للمطاوعة غالبا نحو غمته فأغتم وبهذا ظهر أنه يجيء بناء هذا الباب لمعان آخر قل استعمالها بالنسبة إلى معنى المطاوعة للاتخاذ أى لاتخاذ فاعله شيئا نحو اشتوى أى اتخذ شواء ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب أى بالغ في الكسب بكسر الكاف أو فتحها وأما كسب فعناه تحصيل الشئ على أى وجه كان سواء بولغ فيه أم لا قال الله تعالى - لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت - وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى لأنه أثبت ثواب الفعل لهم على أى وجه كان بقوله لها ما كسبت ولم يثبت لهم العقاب إلا على وجه المبالغة بقوله وعليها ما اكتسبت ويكون معنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو اختصموا أى تخصصوا ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أى أظهر عذره وجعل صاحب التواضع اعتذر بمعنى افعل للصبر ورة أى بمعنى أعذر أى صار ذا عذر وللقبول نحو اعظ أى قبل الوعظ تأمل فيه وبمعنى تفعل نحو اجترع بمعنى تجرع وبمعنى استفعل كاتقد بمعنى استوقد وبمعنى المجرد نحو اقترب بمعنى قرب واقتدر بمعنى قدر ويقرب منه قولهم استلم الحجر أى لمسه بالقبلة أو باليد قال في المختار السلم الاستلام تدبر .

[الباب الثالث] من الخمسة (افعل) يفعل (افعلالا) زيد في المصدر الألف قبل الآخر لأنك عرفت أنه مشتق من الماضى في غير الثلاثى بافتقار الفريقتين والحال أن المشتق يشتق بزيادة حركة أو حرف وهنا اشتق منه بزيادة حرف أعني الألف تذكر ما سبق وإنما قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة التى هي للوصل (موزونه احمر) أصلها احمر يحمرر فأدغم فيهما إحدى الراءين فى الأخرى بهد سلب حركة الراء الأولى لاجتماع الحرفين المتجانسين . فان قلت لم تدغم إحدى الراءين

الواوين  
الهمزة التى هي للوصل تسقط في الوصل فكانتها من الرباعيات وهذا علم وجه تقديم هذه الثلاثة على الأخيرين (موزونه احمر) أصله احمرر فأدغمت الراء في الراء بعد سلب حركة الأولى ويدل عليه ارعوى فانه من هذا الباب وأصله ارعوو قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة وذلك لأن الاعلال مقدم على الادغام فلما أعل لم يبق سبب الادغام قبل هذا على أن أصل الباب بالنك لابلادغام كذا في مراح الأرواح (بحمر)

الواوین فی الأخری فی کلمة ارعوی مع أنه من هذا الباب أصله ارعوو فالقياس فيها يقتضى أن يقال ارعو بالادغام كاحمر و اعور . قلت إنما لم تدغم فيهما لانعدام الجنسية بقلب الواو الأخيرة ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها . فان قلت لم يكن الأمر على العكس بأن يقدم الادغام على الاعلال . قلت القلب إعلال في الآخر و الادغام إعلال في الوسط و إعلال الآخر أسبق وأولى لأنه محل التغير وأيضا الاعلال يكون بمجرد النظر إلى حرف واحد من حروف العلة بخلاف الادغام فإنه لم يكن مالم ينظر إلى الحرفين . والحاصل أن ارعوى كان فيه مقتضيان مقتضى الاعلال ومقتضى الادغام فلما قدم الاعلال على الادغام للعتين المذكورتين لم يبق مقتضى الادغام ولذا لم يدغم (احمرارا) على وزن افعلالوا وإنما يدغم في المصدر لكون الألف فاصلا بين التجانسين (وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب (على خمسة أحرف بزيادة الهمزة في أوله و) بزيادة (حرف واحد من جنس لام فعله) كاحمر أصله حمر فصار احمر بهذين الزيادتين . فان قلت الراء مثلا مماثل للراء لا يجانس فلم قال من جنس لام فعله ولم يقل من مثل الح . قلنا من أدب الصرفيين أن يقولوا من جنس عين فعله أو من جنس لام فعله مقام للثل تعبيرهم عن الثل بالجنس الدال على المجالسة إمامي على مساحتهم المشهورة أو مبني على اصطلاحهم ولاشاحة في الاصطلاح والإالف لفرق بين التماثلين والتجانسين والتقار بين ثابت في الحقيقة لأن التماثلين هما المتفقان مخرجا وصفة كالباء مع البناء والراء مع الراء والتجانسين هما المتفقان في المخرج الكلي دون الصفة كالبدال مع التاء والمتقار بين هما المتقاربان في المخرج الكلي أو في الصفة كالبدال والسين والمتقار بين مخرجا وكالتاء والتاء المتقار بين صفة وبعض العلماء أدرج التجانسين في المتقارين كذا قاله المرعشي في الجهد (في) عمل قريب من (آخره) اختار المصنف هنا مذهب المحققين وهو أن الزائد هو اللام الثانية لأن الزيادة بالآخر أولى . فان قلت هذا يناقض ما اختاره في باب التفعيل حيث قال من جنس عين فعله بين الفاء والعين وذلك يقتضى أن يكون الزائد هو الأول وهو مذهب الخليل . ودليله على ما عرفت هنالك أن الحكم بزيادة الساكن أولى . قلنا دليل الخليل رحمه الله لا يمتشي هنا لكون ساكن الأول هنا للادغام بخلاف فعل فإنه للفرار عن توالي الحركات من أول الأمر وأما جواز الأمرين على ما يشعر به كلام الفاضل الكفوي غير متصور هنا أيضا ولما يتصور مذهب الخليل وسيبويه هنا اختار قول الأكثر فتم ما قيل لكل مقام مقال ولكل ميدان رجال (و بناؤه) مختص (لمبالغة) الفعل (اللازم) فان احمر مثلا لمبالغة حمر وهو لازم يعنى أن المبالغة تكون في الفعل اللازم وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب يكون لازما ومن هنا يعلم أن ما اشتهر في دعاء الوضوء : اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه أوليائك ولا تسود وجهي بفتح التاء والواو وتشديد الدال خطأ لأنه يكون حينئذ من هذا الباب ولا يتعدى إلى المفعول أعني وجهي بل الصواب أن يقرأ من باب التفعيل أعني بضم التاء وفتح السين وكسر الواو كما يدل عليه عطفه على بيض فإنه من باب التفعيل أيضا وكثيرا ما عرضته على العقلاء فوقعوا في الاستغراب وكادوا أن ينكروه لكمال اشتهار ما قرأوا خذ هذا (وقيل) مختص (للاألوان) من غير ملاحظة المبالغة وهذا خطأ ولعل مراد هذا القائل ذلك وإفلاوجه لتمرير المصنف بقوله ، قيل وقد عرفت مما قدرناه من الاختصاصين أن اللامين للاختصاص ولو لم يحمل المصنف مراد القائل على ما قلنا لزم أن يكون بين الاختصاصين تناف لأن أحدهما مختاره والآخر مردوده مع أن الحق أنه لامنافاة بين الاختصاصين لاجتماع المبالغة مع الألوان (والعيوب) في كل كلمة من هذا الباب كاحمر و اعور قال العلامة التفتازاني وهذا الباب لمبالغة ولا يكون إلا لازما واختص بالألوان والعيوب . وقال السيد السند قس سره وهذا البناء مختص بالألوان والعيوب وفيه مبالغة انتهى قال الأستاذ

احمرارا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة الهمزة في أوله و بزيادة (حرف) آخر من جنس لام فعله) أي من مثله . واعلم أنهم اختلفوا في أن الزائدة هل هي اللام الأولى أو الثانية فقال (في آخره) والأمران جائزان عند سيبويه لتعارض الأدلة فتدبر (و بناؤه لمبالغة اللازم) أي للمبالغة ولا يكون إلا لازما (وقيل) بناؤه (للاألوان) والعيوب) أي غالبا وإلا فهذا الباب قد يكون لغير لون ولا عيب كاتقضى الحائط ذكره بده خليفة



(مثال) ما يكون (للاخوان نحو احمر زيد) فان الاحمرار لون من الألوان (ومثال) ما يكون (للعيوب نحو اعور زيد) أي عدم رؤية إحدى عينيه مبالغة وهو عيب من العيوب . واعلم أنه شرط في هذا الباب أن لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام فقولهم ارعوى مطاوع رعونته بمعنى كفته شاذ من وجوه منها أنه معتل اللام منها أنه لعير لون ولا عيب والثالث أنه مطاوع والمطاوعة في هذا النوع نادرة كذا نقل عن كمال الدين ومنها أنه يدغم للثقل ولتقدم الاعلال على الادغام فانه لما أعل بقلب الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام (٣٠) ما قبلها و بقلب الياء ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها فاجتماع الثنين أو للاحتراز

روح الله روحه لعل تمرىب الصنف لقولهم ارعوى عن القبيح أي كف ورجع أصله ارعوى وهو من هذا الباب مما ليس لعيب ولا لون والتحقيق أن بناء هذا الباب مع كونه لمبالغة اللازم مختص بالألوان والعيوب على ما ذكره العلامة التفتازاني وأيضا شرط بعضهم في هذا الباب عدم كونه مضاعف العين ولا معتل اللام فعلى هذا يكون ارعوى شاذاً وعلى أي تقدير لاوجه لتمرىب الصنف إلا أن يقال مراده أن كونه لمبالغة اللازم وصف مشتهر في كونه للألوان والعيوب بلا احتياج إلى ذكرهما للاختصاصه بهما يفهمهما من كونه لمبالغة اللازم من له ممارسة بهذا الفن هذا كلامه . أقول هذا الجواب ريك جيداً لأن الخطاب بهذا الكلام ليس له الممارسة تأمل بل الحق في وجهه أنه لا دخل لهذا البناء في إفادة اللون والعيب بل الثلاثي منه دال على اللون وهذا البناء يفيد زيادتها ولذا قال المصنف وبماؤه لمبالغة اللازم وقيل الخ وأما قولهم انقض الحائط فمن الانفعال من القفض لامن هذا الباب من النقص كقوم (مثال) فعل (الألوان) أي مثال الفعل الذي هو للألوان (نحو احمر زيد) وهو لمبالغة حمراؤه يقال في اللغة حمريد إذا حصل له حمرة في الجملة ويقال احمر زيد إذا حصل له حمرة كثيرة على ما سيجيء من المصنف (ومثال) فعل (العيوب نحو اعور زيد) يقال عورت العين بالكسر وعارت أيضا ويقال اعور أي بين العور والعور بفتحين عدم رؤية إحدى العينين على ما في المختار .

[الباب الرابع: تفعّل يتفعّل] بضم ما قبل اللام فانه القياس في أول ما ضيه تاء فرقا بين المصدر وبين فعله الماضي وقد كسروه في الناقص لتجانس الياء نحو تعدى تعديا . وقد يحى مصدر هذا الباب تفعّلا بكسر التاء والغاء وتشديد العين نحو تعلق وهو قياس لغة أهل اليمن وقد يحى على فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر تخير ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق وقدمه لكون

ثلاثة أحباب غيب علاقة وحب تعلق وحب هو القتل وهو قياس أهل اليمن كالكذب بالتشديد في باب التفعّل كما سبق وأما الفعلة بكسر الفاء وفتح العين كالطيرة والخيرة ، فقد قيل إنهما مصدران من تطير وتخير يعني من هذا الباب ولا ثالث لهما لكن الحق أنهما ليسا بمصدرين بل اسمان وفي المختار يقال تطير من الشيء وبالشيء والاسم الطيرة بوزن العنبة وهو ما يشاء به من الفأل الردي . وفي الحديث «أنه كان يحب الفأل ويكره الطيرة» وفيه أيضا الخيرة بوزن العنبة الاسم من قولك اختاره الله تعالى ويقال محمد خيرة الله من خلقه هذا كلام المختار وكذلك في سائر كتب اللغات والتفاسير (موزونه تكلم يتكلم تكالما) قدمه على

أحد الزائدين من جنس الأصول . واعلم أنهم اختلفوا في هذا الباب وكذا باب التفاعل باب هل هما من ملحقات تدحرج أولا واختار المصنف الثاني حيث نظمهما في سلك غير الملحقات ووجه ذلك على ما قيل إن التاء فيهما لا تصلح لأن تكون للالحاق إذ اللاحق لا يكون في أول الكلمة كما سيجيء وكذا تضعيف العين والألف لأن الزائد في اللاحق لا يكون له معنى غير جعل المثال الأنقص على المثال الأزيد وليس تضعيف التفاعل وألف الفاعل كذلك لإفادة كل منهما معنى آخر وفيه أنه يجوز أن يكون ذلك المعنى الآخر مستفادا من التاء كما في تجلبب وسيجيء (موزونه تكلم يتكلم تكالما

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله و) بزيادة (حرف آخر) أيضا (من جنس عين فعله) أي من نوعه ومثله (بين الفاء والعين) نحو نذ كر (و بناؤه للتكلف) أي للدلالة عليه (ومعنى التكلف تحصيل) تمام (المطلوب) وكلامه (شيئا بعد شيء) أي تحصيل الشيء من أجزائه أو من أفراده بعد تحصيل شيء آخر من أجزائه أو من أفراده كما في تعلمت العلم فإن العلم إنما يكون بتحصيل مسألة منه بعد تحصيل مسألة أخرى منه وكما في (٣١) تجرعه فان معناه شربته

جرعة بعد جرعة . قال السيد الشريف غالب هذا الباب أن يكون للمطوعة وقد يحىء للتكلف فتخصيص المصنف كونه للتكلف بالذكر مع أن دأبه تخصيص المعاني الغالبة ليس على ما ينبغي (نحو تعلمت العلم مسألة) بالنصب بدل من العلم بدل البعض من الكل وقوله (بعد مسألة) ظرف لتعلمت أي تعلمت مسألة بعد تعلمي مسألة أخرى فيدخل المسائل كلها في التعلم . وأعلم أن بناء هذا الباب قد يكون للاتخاذ نحو توسدت التراب أي اتخذته وسادق التجنب ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تأتم أي جانب الأتم والطلب نحو تكبر أي طلب أن يكون كبيرا ولا اعتقاد نحو تعظم أي اعتقد أنه عظيم ذكره الشريف

باب تفاعل لأنه يحىء لمطوعة فعل بالتشديد نحو كسرنه فكسره ونحو عامته الفقه فتعلمه ونحو قيسته أي نسبته إلى قيس فتقيس وباب تفاعل يحىء لمطوعة فاعل نحو باعدته فتباعدو باب فعل مقسم على باب فاعل فلذا قدم تفاعل على تفاعل أو لأن بناءه يكون للواحد وبناء تفاعل للمشاركة والواحد مقدم على الاثنين وهذا أيضا وجه تقديم الأفعال والتفعيل على المفاعلة فيما سبق (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله و) بزيادة (حرف آخر من جنس عين فعله بين الفاء والعين) قد عرفت وجه التعبير بالجنس عن المثل فتذكر (و بناؤه للتكلف) أي للدلالة على التكلف وهو في اللغة التجشم يقال تكلفت الشيء إذا تجشمته وفي المختار كلفه تكليفا أمره بما يشق وتكلفت الشيء تجشمته قال السيد عبد الله معنى التكلف أن فاعل تفاعل يتعاني في أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجهد في الزيادة قال الشاعر:

كريم إذا زرتاه لم يقتصر بنا على الكرم المولود أو يتكرما

نحو تشجع أي تكلف في الشجاعة وتحلم أي تكلف في الحلم وطلب حصوله له وقال السيد السند معناه أن الفاعل فيه أر يد إظهار شيء من نفسه وليس فيه ذلك له كتشجع وتحلم أي أظهر من نفسه الشجاعة والحلم انتهى وما ذكره المصنف معنى كونه للعمل المكرر في مهلة وهو عبارة عن حصول أصل الفعل من الفاعل مرة بعد أخرى سواء كان حسيا نحو تجرعه أي شربته جرعة بعد جرعة أو معنويا نحو تفهم وتعلم أي حصل الفهم والعلم مرة بعد أخرى . ولما كان مراد المصنف إرجاع هذا المعنى إلى المعنى الأول مع كونه غير ظاهر منه فسره بقوله (ومعنى التكلف تحصيل المطلوب) أي تمام المطلوب وكلامه (شيئا) أي تحصيل شيء من أفراده أو أجزائه (بعد) تحصيل (شيء) آخر من أفراده أو أجزائه والمطوب عبارة للفن أو الكتاب أو غيرها من ذوى الأفراد أو الأجزاء التحقيق في هذا المقام مقام آخر وفهمه مخاطب آخر (نحو تعلمت العلم) أي مسأله لأن حقيقة كل علم مسأله (مسألة) هذا بدل من العلم بدل البعض من الكل (بعد مسألة) أي بعد تعلمي مسألة أخرى . والمعنى تعانيت وتجشمت في تحصيل تمام العلم المطلوب بتحصيل مسألة بعد تحصيل مسألة أخرى فتدخل مسائل المطوب كلها في تعلم التكلم ، فعمل من هذا التقرير أن قوله شيئا ومسألة منصوبان بنزع الخافض والمضاف مقدر في ستة مواضع على ما أشرنا إليها تدبر . وإن قلت إن غالب بناء هذا الباب أن يكون للمطوعة عند جمهور المحققين فالأولى لرأيه في هذه الرسالة أن يذكرها دون التكلف لأن رأيه فيها أخذ المعاني الغالبة على ماسمعه فلم يرجح التكلف على المطوعة مع أنه خلاف عادته وكذا خلاف ما عليه الجمهور وهو في قوة الخطأ . قلنا لعل مراده ادعاء اندراج معنى المطوعة تحت معنى التكلف . فعلى هذا معنى كلامه بنوع محمول و بناؤه للتكلف غالبا إما مطوعا لفعل مشددة العين نحو علمته الفقه فتعلمه أو غير مطوع نحو تشجع وتورع وهذا من قبيل ضم النشر وتقليل الأقسام وهو معتبر عند المحققين ، و يحىء بناء هذا الباب لاتخاذ الفاعل المفعول أصل

وللتشبيه نحو تهجر أي تشبه بالمهاجرين . وفي الحديث «هاجروا ولا تنهروا» وللدعاء نحو ترحم أي دعاه بالرحمة وللانقلاب إلى أصله كتجبر الطين أي انقلب حجرا وللسؤال نحو تعطى أي سأل العطاء وللصيرورة نحو تمول أي صار ذاملا وللمطوعة أفعل كأعدته فتعدد وللمطوعة فعل نحو صاد وتصيد والمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد والمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وللتلبس نحو تقمص وتآزر إذا لبس قميصا وإزارا وللعمل فيما اشتق منه كتضحى وتسحر وللإغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ذكره دده خليفة ولإفادة السكال نحو تقدس وتوحد والحصول الشيء بلا عمل نحو تولد وتكون ذكره في روح الشروح

الفعل نحو توسدت الحجر أى اتخذته وسادة وللدلالة على أن الفاعل جانب الفعل نحو تهجد أى جانب المجدود أى النوم كما في قوله تعالى - ومن الليل قمهجد به نافلة لك - وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد أخرى نحو تجرعت أى شربته جرعة بعد جرعة كافي البيت العزوي إلى الشافعي رحمه الله تعالى :

هنيئا لأرباب النعيم نعيمهم وللعاشق المسكين ما تجرع

أعد ذكر الخ لكن التجرع فيه على سبيل التشبيه على ما بينته في شرح أبيات الحامبي . ولطلب أى بمعنى استفعل نحو تكبر وتعظم وتيقن وتبين أى طلب أن يكون كبيرا وعظيما وطلب اليقين والبيان نحو تحين . وفي الحديث «تحينوا ليلة القدر في العشر الأواخر أو في السبع الأواخر» أى اطلبوا حينه ويومه ولا فائدة الكمال في حق الله تعالى نحو تقدس ونزه وتوحد وتفرد لأنه لما استحال التكلف في شأنه تعالى حمل في أمثاله على الكمال كاقيل في التكبر وبمعنى تفاعل نحو تهجد بمعنى تعاهد وللتشبيه نحو تهجر أى تشبه بالمهاجرين . وفي الحديث «هاجروا ولا تهجروا» وللإغناء عن المجدد كتكلم وتعدي وللاعتقاد نحو تعظم أى اعتقد أنه عظيم تأمل ، قال الأستاذ رحمه الله ويحى للصيرورة نحو تمول أى صار ذا مال واسم التفاعل متمول وهذا مشهور في الماورات وللانقلاب كتمحجر الطين أى انقلب حجرا والحصول الشيء بلا عمل نحو تكون وتولد اه . أقول هذا مخالف لما هو التحقيق وهو أن هذه المعاني الثلاثة راجعة إلى معنى واحد وهو الصيرورة على ما قاله بعض المحققين بل الصيرورة راجعة في التحقيق إلى معنى التكلف لأن الفعل الذى يكون على وجه الكلفة والمشقة يلزمه صيرورة والفاعل من حال إلى حال فاستعمل صيغة التكلف في الصيرورة مطلقا وهو الأغلب في استعماله على ما ذكره الشيخ الرضى في شرحه للشافعية . وقال بعض المحققين المعنى الثانى يعنى الصيرورة فيه من فروع التكلف ولذا لم تعده أرباب اللغة معنى مستقلا اه تأمل في هذا المقام فإنه من مزالق الأقدام .

[الباب الخامس] منها (تفاعل يتفاعل تفاعلا) قد عرفت حال مصدره في الصحيح والناقص في باب التفاعل فتذكر (موزونه يتبعده يتبعدها) بضم العين وتجاويا بكسرهما وبما يبنى أن يعلم أنه إذا كان فاء تفعل وتفاعل قريبا في المخرج من التاء جاز أن تقلب التاء بما يقاربه في المخرج وتدغم فيها وتحتل همزة الوصل لكون الأول اندغم ساكنا وتعذر الابتداء بالساكن نحو ادثر وازمل واطير وازين واضرع واطوق وصدق واسمع واطوع من التدرج والتزمل والتطير والتزين والتضرع والتطوق والتصدق والتسمع والتطوع والسكل من باب التفضل ونحو اناقل من هذا الباب لأنه من التناقض كالتصالح (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) كتباعده أصله بعد ثم صار يتبعده (بزيادة التاء في أوله والألف بين الفاء والعين وبنائه للشاركة) أى التشارك بين الاثنين في أصل الفعل مع تساويهما فيه (فصاعدا) أى فذهب الاشتراك حال كونه آخذا في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة وهم جرا . كذا قال السيد عبد الله ، وإنما فسرنا المشاركة بالتشارك لأنها هنا بمعنى التشارك والاشتراك وبنائه المفاعلة قد يحى ، بمعنى التفاعل كسارع بمعنى تسارع . فان قلت ما الفرق بين المشاركة والتشارك . قلنا إن المشاركة لاتضاف إلا إلى الفاعل أو المفعول يقال أعجبتني مشاركة عمرا زيد أو مشاركة عمرو زيدا بخلاف الاشتراك والتشارك فانهما يضافان إليهما معا وبهذا ظهر الفرق بين بناء المفاعلة والتفاعل لأن بناء المفاعلة يكون لنسبة أصل الفعل إلى أحد الشريكين وتعلقه بالآخر صريحا فيلزم عكسه ضمنا كما سبق في بابه وبنائه باب التفاعل يكون لافادة الشركة بين أجزاء الفاعل في أصل الفعل ولذا قال ابن الحاجب في الشافية وتفاعل للشاركة بين الاثنين فصاعدا في أصله صريحا نحو تشارك أى يكون الفعل في تفاعل منسوبا إلى اثنين فصاعدا على

[الباب الخامس: تفاعل]

يتفاعل فاعلا] بضم ما قبل اللام للفرق بينه وبين فعله الماضى وقد كسروه من الناقص نحو تجافيا (موزونه) تباعد يتبعده تباعدا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزياة التاء في أوله والألف بين الفاء والعين وبنائه للشاركة بين الاثنين فصاعدا أى لما يصدر من الاثنين فصاعدا قيل صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع كافي قوله تعالى - وواعدنا موسى - وفي قولهم عالج الطبيب المريض . وأجيب بأن قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل . أقول يمكن أن يقال كون هذا الباب للشاركة غالي فإنه قد يكون للواحد كباب المفاعلة فلا ينافيه ما ذكر إلا أن المصنف لم يصرح بذلك لقلته

الشركة بين الاثنين نحو تباعد زيد وعمرا ومثال المشاركة فصاعدا نحو تصالح القوم) واعلم أن تفاعل إذا كان من  
 السعة إلى المفعولين يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعناه وإذا كان من التعدى إلى مفعول  
 واحد صار لازما نحو ضارب زيد وتضاربتا وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل والتعلق بغيره مع أن الغير أيضا  
 فعل ذلك ووضع تفاعل لنسبة المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلقه بشيء وإن كان التعلق من ضرورة هذا الباب فتبين  
 الفرق بينهما لفظا ومعنى وقد يقال في الفرق المعنوي إن البادى بالفاعل أو الغالب فيه معلوم في الفاعلة بخلاف التفاعل فإن  
 البادى أو الغالب غير معلوم فيه . واعلم أن هذا الباب أيضا يجيء لمعان (٣٣) آخر لمطوعة فاعل نحو باعدته

تباعدوا لظاهر ما ليس  
 في الواقع تجاهل  
 وتفاضل أى أظهر  
 الجهل والغفلة من نفسه  
 والحال أنه منتف عنه  
 ذكره التفتازانى ولمنى  
 فعل بالكسر نحو  
 توائت ووائت ذكره  
 السيد الشريف  
 ولطوعة فعل بالشديد  
 نحو نفقت السرام  
 فتنافقت وفعل بالفتح  
 نحو كشف الشيء  
 فكشفت ولمنى تفعل  
 نحو تعاهد أى تعهد  
 ولمنى أفعل نحو تخاطأ  
 وأخطأ وتساقط  
 وأسقط وللإغناء عن  
 الجرد كتناهب وتعمارى  
 ذكره دده خليفة .  
 [النوع الثالث] من  
 الأنواع الثلاثة المذكورة  
 (هو ما) أى فعل أو  
 الفعل الذى (زيد فيه)  
 أى فى ماضيه المفرد

سبيل التصريح فاذا قلت تضارب زيد وعمرو كان الضرب منسوبا إليهما على سبيل التصريح بالفاعلية  
 ويكون المعنى تشارك زيد وعمرو فى الضرب ومن ثمة أى من أجل أن المشاركة فى تفاعل صريح نقص  
 تفاعل مفعولا عن فاعل فإن كان لفاعل مفعول واحد نحو ضارب زيد وعمرا كان تفاعل لازما نحو  
 تضارب زيد وعمرو وإن كان له مفعولان نحو جاذب زيد وعمرا الثوب كان لتفاعل مفعول واحد نحو  
 تجاذب زيد وعمرو الثوب والتفصيل فى شرح الشافية (مثال المشاركة) أى التشارك بين الاثنين (تباعد  
 زيد وعمرا) وبما عرفت من أن تفاعل نقص مفعولا من فاعل ظهر أن قوله عمرا منصوبا به من قلم الناسخ  
 لأن باعد يتعدى إلى مفعول واحد ويكون تفاعل لازما والعبارة الصحيحة تباعد زيد وعمرو على أن  
 يكون الاشتراك بين أجزاء الفعل (ومثالها فصاعدا) أى مثال المشاركة بين الأكثر المعبر عنه بقوله  
 فصاعدا وإلا فللمعنى له ولا يجوز ربطه على ما قبله لأن الفاء فيه وإن دخل بحسب الظاهر إلا أنه داخل  
 فى الحقيقة على العامل الضمير أى فذهب صاعدا كما سبق آتفا ولذا قلنا المعبر عنه بقوله الخ فكان المراد  
 منه لفظه تدبر (نحو تصالح القوم قوما) الصواب أيضا ترك قوله قوما ولعله سهو من القلم أيضا ومن جعل  
 تباعد وتصالح بمعنى باعد وصالح فقال ما ينافى الغرض من المثال لأنه على هذا لا يكون المثالان مطابقين  
 للتلهاوى يجىء بناء هذا الباب بمعنى فعل نحو توائت من الوئى وهو الضعف ولطوعة فاعل إذا كان فاعل  
 لجهل الشيء صاحبه أصله نحو باعدته فتباعد أى جعلته بعيدا فتباعد ولإراءة ما ليس فى الواقع  
 نحو تغافت وتمازضت وتجاهلت أى أريت الغفلة والمرض والجهل وليست لى هذه الأشياء فى الواقع  
 ولا أريد حصولها وللتكاف نحو تجاهل أى أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه . والفرق  
 بين التكاف فى هذا الباب وبينه فى باب تفعل أن المتحلم مثلا يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف  
 المتجاهل كذا ذكره السعد رحمه الله . وقال صاحب الكشف فى المفصل وليس تحلم مثل تجاهل لأن  
 الفاعل فى تحلم يطلب أن يكون حليما والفاعل فى تجاهل لا يطلب أن يكون جاهلا اه . فعمل من هذا  
 البيان أن تجاهل يجوز أن يكون للإراءة وللتكاف فلا ضير فافهم [النوع الثالث] من الأنواع الثلاثة  
 المشعبة من الثلاثى التى هى غير الملحق (هو ما) أى فعل (زيد فيه) أى فى ماضيه المفرد المذكور الغائب  
 (ثلاثة أحرف) ويسمى هذا النوع السداسى المزيد (على الثلاثى الجرد وهو) أى النوع الثالث ويجوز  
 أن يرجع إلى ما قبل هو أقرب (أربعة أبواب) وهى الاستفعال والافيعمال والافعال والافعال .  
 [الباب الأول : استفعال يستعمل استفعالا] بزيادة الألف قبل الأخير وكسر التاء فى غير الأوجف  
 وأما هو فيجوز فيه وجهان كاستقامة واستقوم . وقال أبوزيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل

الغائب (ثلاثة أحرف على الثلاثى الجرد ، وهو) أى النوع الثالث . أو ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثى (أربعة أبواب)  
 لأن إحدى الزيادات همزة وصل فى الأول والباقيان إما متصلان بها وهو السين والتاء أو تكرير العين والواو بينهما أو الألف  
 قبل اللام وتكريرها مع الادغام والواو المشددة قبل اللام والحرف الثانى والرابع ساكنان فى هذه الأربعة .  
 [الباب الأول : استفعال يستعمل] بفتح العين فى الأول وكسرها فى الثانى (استفعالا) بزيادة الألف قبل الآخر وكسر  
 التاء قدّمه لكون الزوائد كلها فى الأول ويجىء فى الأوجف بتعويض التاء نحو استقامة ويجوز التكلم على الأصل  
 ذكره الجوهرى (٥ - تلخيص الأساس)



(موزونه استخراج يستخرج استخرجا وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب (على ستة أحرف بزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله) وقد تحذف تاؤه للتخفيف نحو استطاع يستطيع . وأما إذا قلنا استطاع يستطيع بفتح الهمزة فيكون من باب الأفعال والسين زائدة . واختلفوا في استكان فقيل هو استفعال لأنه من كان فالمد قياس ، وقيل هو افتعل من الكون فالمد شاذ ذكره في الشافية (و بناؤه للتعدي غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو استخراج زيد المال ومثال اللازم نحو استحجر الطين ، وقيل) بناؤه (لطلب الفعل) أي بعد كونه مشتركا بين المتعدى واللازم يكون لطلب الفعل فلا يرد أن كونه لطلب الفعل لا ينافي كونه للتعدي فلا تقابل، قيل كثيرا ما يتعلق هذا الباب بغير ذوى العقول نحو استخراج الوند فكيف يتصور الطلب . وأجيب بأن التخليل لقصد الإخراج (٣٤) ينزل منزلة الطلب فتأمل وأما ما قيل من أنه إن أراد الدائم فلا قائل به

والتاء في استقامة عوض عن العين المحذوفة أعني الواو وكذلك أجب يجب إجابة في باب الأفعال (موزونه استخراج يستخرج استخرجا) قدمه لكون الزوائد كلها في الأول (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله) وقد يحذف تاؤه في بعض المواضع نحو استطاع يستطيع أصلهما استطاع يستطيع حذف التاء للتخفيف هذا إذا كانت الهمزة مكسورة وأما إذا كانت مفتوحة فلا يكون من هذا الباب بل من باب الأفعال وتكون السين زائدة إذ أصله حينئذ أطاع زيدت السين على خلاف القياس كذا في بعض شروح الراجح ، وقد سبق بيانه في بيان همزة الوصل بينه الأستاذ هنا على الوجه الأكمل إن أردت التحقيق والتفصيل فارجع إلى شرحه وكذا استكان يجوز أن يكون من هذا الباب من الكون أي انتقل من كون إلى كون ويجوز أن يكون من الاقتعال من السكون أشبعت فتحة عينه كما في بمنزاح في قول الشاعر:

وأنت من العوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنزاح

أي أنت بمنزح من العوائل ومن ذم الرجال أي بعيد منهما فأشبعت فتحة الزاي فصار بمنزاح والأصل فيما نحن فيه استكن فأشبعت فتحة الكاف فصار استكان (و بناؤه للتعدي غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو استخراج زيد المال) وكونه متعديا لكونه بمعنى أخرج كاستيقن بمعنى أيقن أصله خرج وهو لازم وبعد النقل إليه صار متعديا إلى مفعول تأمل (ومثال اللازم نحو استحجر الطين) أي تحوّل الطين إلى الحجرية على ما فسر به التفاتراني هذا معناه الحقيقي ويلزمه ضرورة الطين حجرا . ولذا فسر الشريف قدس سره بقوله صار الطين حجرا أي كالحجر وليس المراد أنه يكون حجرا في الحقيقة لأن حقائق الأشياء ثابتة عندنا ولا يجوز انقلاب حقيقة إلى حقيقة أخرى فيكون لازما على كلا التفسيرين فلا يرد السؤال بعدم مطابقة المثال للمثل له على تفسير الشريف. إذا عرفت هذا فاندفع ما قاله السيد عبد الله إنه يجوز أن يكون التحول فيه الطين حجرا حقيقة أو مجازا أي صار الطين كالحجر في صلابته ولذا قال البركوي في الامعان في شرح قوله تغلب ألفا أي تلفظ ألف مكان الواو أو الياء لعدم انقلاب الحقيقة وقال ابن كمال في إعلال لا تخشون بالغز أصله لا تخشون فصار الحى ميتا بقلب الذات بالاعتبار لا بالحقيقة حد هذا وكن من الشاكرين (وقيل لطلب الفعل) أي لطلب

للاجتماع على أنه يجيء لغير الطلب أيضا وإن أريد الغالب فهو ليس مقول البعض بل مقول الجمهور ففيه أن كونه مقول الجمهور لا ينافي كونه مقولا للبعض بل يستلزمه على أن لفظ قيل لا يوجب كون ما بعده مقولا للبعض بل هو قد يورد للإشارة إلى الضم وأيضاً يجوز أن يراد الدائم ويؤول ما جاء لتعبر الطلب بالطلب قال العصام في تعليقاته على الشافية وجعل صاحب المفتاح الاستفعال كله للطلب فقال استحجر الطين معناه طلب نفسه أن يصير حجرا واستقرّ معناه سأل نفسه القرار. واعلم أن هذا الباب

يجيء لعان آخر للسؤال نحو استخبر أي سأل الخبر والتحول

فاعله

نحو استحل الحمر أي انقلب الحمر خلا والاعتقاد نحو استكرمت أي اعتقدت أنه كريم وللوجدان نحو استجدت شيئا أي وجدته جيدا وللتسليم نحو استرجع القوم أي قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ذكره صاحب المنصود ولمعنى فعل نحو قر واستقرّ وللحينونة كاستحفر النهر أي حان له أن يحفر وللسلم نحو استعقبته أي أزلت عقابه وللنسبة كاستفسر البغاث أي انتسب إلى النسر وللعمل المكرر في مهلة كاستدرجته وللوجود على الحالة السابقة كاستهزأته أي وجدته مهزولا وللطاعة فعل نحو وسعته فاستوسع وللطاعة نحو أفعل أحكمته فاستحكم ولمعنى أفعل نحو استيقن وأيقن ولمعنى تفعل كاستسكبر وتكبر ولمعنى افتعل كاستعذر واعتذر وللإغناء عن الجرد كاستعيا واستأثر وعن فعل كاستعان فالأصل فيه عون وللإستسلام نحو استقل أي استسلم للقتل

ولقد الشيء متصفا بأصل الفعل كاستصعبه واستعظمه واستحسبه واستقبحه وغير ذلك (٣٥) ومنه استقصره أي عده مقصرا

ذكرة دده خليفة .  
[الباب الثاني: افوعول  
يفوعول افعيالا]  
قدمه لكون أحد  
الزوائد من جنس  
الأصول (موزونه  
اعشوشب يعشوشب  
اعشيشابا) بقلب الواو  
ياء لسكونها وانكسار  
ما قبلها فان حرف العلة  
الساكن يجعل من  
جنس حركة ما قبله  
للين عريكة الساكن  
مع أنه حرف علة  
ضعيف واستدعاء  
حركة ما قبله قلبه إلى  
جنسه (وعلامته أن  
يكون ماضيه على ستة  
أحرف بزيادة الهزمة  
في أوله والواو وحرف  
آخر من جنس عين  
فعله واللام) قيل هذا  
اتفاقي لانعدام سكن  
الأول . فان قلت  
العين في اعشوشب  
ليست من حروف اليوم  
تسناه فكيف يحكم  
عليها بأنها رائدة وقد  
قالوا إن الحروف التي  
ترادف الأسماء والأفعال  
عشرة مجموعها اليوم  
تسناه . قلت هذا ليس على  
إطلاقه بل إذا كانت  
الزيادة من جنس  
الأصول أو اللحاق جاز

فاعله من مفعوله أصل الفعل ولعل وجه ترميذه أن هذا البناء يكون متعديا غالبا ولازما تارة بجميع  
حروفه الأصول والزوائد لكونه مجموعها يعد من السداسي . وأما معنى الطلب فمستفاد من  
العين فقط لامن مجموع البناء ولذا لم يذكر الامام الأعظم في المقصود عند معاني بيان العين معنى  
التعدية والوزوم . فان قلت إن الشراح يبنوا أن هذه المعاني لمجموع البناء لا للعين فقط والسين  
سبب لها . قلنا يجوز أن تكون هذه المعاني بسبب العين فقط ومعنى التعدية والوزوم بسبب مجموع  
الزوائد . فان قلت الهزمة زيدت للتوصل . قلنا كونه زائدا للتوصل لا ينافي كونه جزءا من السبب  
وبالجملة إن ما قلنا لا ينافي ما بينه الشراح فافهم . وههنا كلام طويل في الشروح تركناه مخافة  
الاملال . وبما ذكرنا اندفع ما أورده الشراح على ترميض المصنف نحو أستغفر الله العظيم أي  
أطلب المغفرة منه أي من الله العظيم فهذا مثال لكونه للطلب . فان قلت هل فرق بين الطلب  
والسؤال . قلت نعم فرق بعضهم بتخصيص الطلب بالقلب والسؤال باللسان والأكثر لم يفرقوا  
فيهما بل جعلوا هذين المعنيين معنى واحدا على ما ذكره الامام البركوي في الامعان . ثم إن  
الطلب والسؤال إما أن يكون صريحا أي حقيقيا نحو استكتبته أي سألته الكتابة وطلبتها وإما  
أن يكون تقديرية نحو استخرجت التود من الحائط لأن التود لا يطلب منه الخروج لكنه لما  
أعملت الحيلة في إخراجه نزل ذلك السمي والحيلة منزلة السؤال والطلب ولذا صار تقديرية وقد يجيء  
ذلك البناء بسبب السين للتحوّل نحو استخزل الحجر خلا أي انقلب الحجر إلى الخلل . وإنما قلنا إلى الخلل لأن  
انقلب من باب الانفعال فهو لازم قطعا على ما سبق . فان قلت لم قال الامام الأعظم في المقصود انقلب الحجر خلا .  
قلنا يجوز أن يكون منصوبا بزعم الخافض على ما قاله البعض أو موهوما قم التاسخ على ما قاله البركوي في  
الامعان وإلا فلا يصح نصبه بانقلاب ما عرفت . فان قلت لم جاء منقلبا اسم مفعول من باب انفعال في قوله  
تعالى - لأجدن خيرا منها منقلبا - قلنا هذا ليس باسم مفعول بل مصدر أو اسم مكان ولذا فسره  
للمفسرون بالمرجع والعاقبة وللاعتقاد نحو استكرمته أي اعتقدت أنه كريم وللوجدان نحو  
استجدته أي وجدته جيدا وللتسليم نحو استرجع القوم أي قالوا إن الله وإنا إليه راجعون .

[الباب الثاني] من الأربعة (افوعول يفوعول افعيالا) بزيادة الألف كاسبق (موزونه اعشوشب  
يعشوشب اعشيشابا) أصله اعشوشابا يسكون الواو وكسر الشين ولذا قلبت الواو ياء كقيل (وعلامته  
أن يكون ماضيه على ستة أحرف) ثلاثة أصلية وثلاثة زائدة إذ أصله عشب فصار اعشوشب (بزيادة  
الهزمة في أوله و) بزيادة (حرف آخر) أي غير الهزمة والواو بل يكون ذلك الحرف (من جنس عين  
فعله) يعني يكون ذلك الحرف مماثلا لعين فعله في الخرج والصفة كالشين مع الشين مثلا وهاتان  
الزيادتان تكونان (بين العين واللام) والشين بعد الواو فتكون الواو فاصلة بين الشينين ولذا  
لم يختلفوا في أن الزائد هو الشين الثانية بخلاف فعل وتعمل فانهم اختلفوا فيهما كما بيناه في بابهما .  
فان قلت الشين ليست من الحروف التي ترادف الأسماء والأفعال أعني حروف اليوم تسناه فكيف يصح زيادتها  
هنا . قلنا قد عرفت فيما سبق أنه يكون هكذا إذا لم تكن الزيادة للحاق أو من جنس الأصول وأما إذا  
كانت لأحدها فتجوز زيادة أي حرف كان وهنا الشين من جنس الأصول فلا إشكال كذا حقق  
(و بناؤه لمبالغة اللازم) وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب يكون لازما وإن قلت  
تقل عن بعضهم أنه قد يجيء متعديا نحو احوليتني بمعنى جعلته حالوا وعروريت الفرس أي ركبته عريانا  
فكيف يصح قول المصنف فالصواب أن يقول لمبالغة اللازم غالبا . قلنا تعديتهما ليست لثباتهما بل  
للتضمن كما عرفت من تفسيرها أو يقول إنه لم يتعرض لهما لتدرسهما والتأدر كالمعدوم كالمذهب

زيادة أي حرف كان صرح به التفتازاني وابن الحاجب (و بناؤه لمبالغة اللازم) قيل هذا هو الغالب وقد يجيء متعديا نحو احوليتني أي  
جعلته حالوا على وجه أبلغ وعروريت أي ركبته عريانا جدا وقيل لثالث لهما . ثم إنه لما كان بناؤه للمبالغة نظريا استدل المصنف رحمه الله تعالى

عليه بقوله (لأنه) أى الشأن (يقال) فى اللغة (عشب الأرض) أى صارت ذات نبات وعشب وكذا الكلا بهمة مقصورة على وزن الجبل وكذا الحلا والحشيش أسماء للنبات لكن الحشيش يختص بالياس والعشب والحلا بالرطب والكلا أعوم وقيل يختص هو أيضا بالرطب إلا أنه يتأخر نباته ويقل والعشب ما يتقدم نباته ويكثر يعنى أنه يقال عشب الأرض من الثلاثى المجرد (إذ انبت وجه الأرض فى الجملة) أى قليلا فان لفظة فى الجملة تستعمل فى القلة كما أن لفظة بالجملة تستعمل فى الكثرة (ويقال اعشوشب الأرض إذا كثرت نبات وجه الأرض) (٣٦) فعمل أن هذا الباب يفيد المبالغة فى الزيادة فى أصل الفعل ولأن زيادة اللفظ

تدل على زيادة المعنى. فان قلت للزيادات كلها تشترك فى هذا المعنى فما وجه تخصيص هذا الباب بالمبالغة. قيل لعل وجهه أن هذه الأبواب لاتفيد معنى سوى هذه المبالغة وأما سائر الزيادات فتفيد معانى كثيرة فلهذا خصت هذه الأبواب بها وفيه أن هذا الباب أيضا يجيء لمعان آخر كالصيرورة نحو احولى الشيء إذا صار حلوا واحقوق الجسم إذا صار أخف والمطاوعة كقولهم نيتته فانتونى ومجئته بمعنى استعمل كقولهم احولى دمانا أى وجدها حلوا وبمعنى المجرد كقولهم خلق أن يفعل كذا واخولن إذا كان حقيقا بذلك ذكره دده خليفة

ولذا قيل لانتال لهما كذا فى شرح ميزان الأدب. ولما كان فى المبالغة نوع غموض بالنسبة إلى المتبدئين الذين ألفت لتفهم هذه الرسالة صور المبالغة بمثال بالنسبة إليهم فى صورة الاستدلال فقال (لأنه) الضمير للشأن وإنما جىء بهذا الضمير من غير أن يتقدم مرجعه لاهتمام ما بعده ليكون مبهما أولا ومفسرا ثانيا فيكون أوقع فى النفس كما قالوا فى نم رجال زيد ور به رجلا وله شروط وتفصيل ذكرتها فى شرح الأدبيات ولايسع هذا المقام بيانها وبيان سائر الضمائر إن أردت فارجع إلى عملها (يقال) فى لغة العرب (عشب الأرض إذ انبت) النبات (فى وجه الأرض) لفظ الوجه يجوز أن يكون زائدا كقوله بعض الشعراء: أكل كل شئ هالك غير وجهه أى غيره ويجوز أن يكون مفيدا لمعنى أى فى سطح الأرض فاستناد عشب إلى الأرض إسناد مجازى من قبيل جرى النهر وسال الميزاب أى جرى وسال الماء فى النهر والميزاب فالجرى والسائل فى الحقيقة هو الماء والنهر والميزاب مكانه والمعنى هنا نبت النبات فى الأرض نباتا كائنا (فى الجملة) فيكون حاصل المعنى صار الأرض ذات نبات قليل وعشب يضم العين أعنى عين الفعل وهو الشين من العشب يضم العين وسكون الشين بمعنى النبات الرطب وهو لازم. واعلم أن لفظ فى الجملة يستعمل فى القلة كما أن بالجملة تستعمل فى الكثرة على ما عرفت من التفسير (ويقال اعشوشب الأرض كثر نبات وجه الأرض) أى النبات فى وجه الأرض فإضافة النبات بمعنى فى وكذا يقال اخشوشن إذا اشتدت خشوته قال فى المختار الخشونة ضد اللينة وقد خشن الشيء من باب حسن واخشوشن الشيء اشتدت خشوته وهو للمبالغة مثل اعشوشبت الأرض واخشوشن الرجل تعود ليس الخشن انتهى وما قاله الأستاذ رحمه الله هو من خشن بكسر العين من الخشونة ضد اللينة من باب حسب فهو لازم أيضا فهو حسيان منه بل وهم لأنك قد عرفت أنه من باب حسن و بناؤه لا يكون إلا لازما وأيضا كلامه مناف لمقاله فى باب حسن من أنه لم يوجد من باب حسب إلا أربعة نوادر من الصحيح وليس خشن من تلك الأربعة وهذا لا يليق بمنصبه العالى فتذكر ما قلت فى حقه رحمه الله وكذا اخشوشب من الاخشيشاب وفى حديث عمر رضى الله عنه اخشوشبوا وهو الغلظ وانتدال النفس فى العمل والاحتفاء فى المشى ليغلظ الجسد كذا فى مختار الصحاح أيضا. [الباب الثالث: افعول يفعول افعوالا] بكسر الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو وسببين المصنف معناه وإنما اختير الادغام على الاعلال لأن الواو ين زيد تامعا وسيجىء بيانه ولم يبال بحركة الأول فاستعدت للادغام دفعة فاختير الادغام دون الاعلال بخلاف ارفعوى كما سبق بيانه وقد قيل اجليوا إذا قلب الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لكن الادغام راجع لما قلنا (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) كاجلوز أصله جلد ثم صار اجلوز (بزيادة الهمزة فى أوله والواو بين العين واللام) ولكونهما زائدين معا أدغمت الواو الأولى فى الثانية كما عرفت

[الباب الثالث: افعول يفعول افعوالا] (و بناؤه)

قدمه لتكون الزوائد كلها قبل الآخر (موزونه اجلوز) بالجيم والندال المعجمتين يقال اجلوز الابل أى دامت فى السير السريع وفى الحديث اجلوز للطير أى امتد وقت تأخيره (يجلوز اجلواذا) قيل وقد جاء فى مصدره اجليواذا بقلب الواو الأولى ياء لانكسار ما قبلها لتقدم الاعلال على الادغام وقيل جاز قلب الواو ياء فى الكل نحو اجليذ يجليذ اجليادا (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوله والواو بين العين واللام)

(و بناؤه أيضا) أى مثل ماسبق من بناء باب الافعال (المبالغة اللازم) أى لافادة المبالغة والكثرة فى أصل الفعل اللازم لأن ما يكون لمبالغة اللازم لازما أصلا وفرعا . فان قلت قد يكون هذا البناء بمبالغة الفعل المتعدى كاعلوط يقول اعلوطى فلان أى لزمى ويقال أيضا اعلوط الرجل بعيره إذا تعلق بعقه وعلاه فأولى التقيد بعابا . قلنا هذا نادر والنادر كالمندوم ولذا لم يبال ثم إنه صوره بمثال أيضا فى صورة الاستدلال فقال (لأنه) أى الشأن (يقال) أى يقول العرب (جلد الابل إذا سار) الصواب إذا سارت بالتأنيث لكون ضميره راجعا إلى الابل وهى مؤنثة لأنها اسم جمع لا واحد لها من لفظها وأسماء المجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الأدميين فالتأنيث لها لازم كفى المختار على ماسبق ياتيه وهو ليس بجمع بالاتفاق وما قاله الأستاذ رحمه الله إنه جمع لا واحد له من لفظه ليس بصحيح يجمع وقل ماهو الحق (سيرا) ملايسا (بسرعة) يقال اجلوز بهم السير إذا دام مع السرعة وهونوع من سير الابل وفيه مبالغة وليس فى جلد مبالغة أصلا فلا يتخلو كلام الكفوى عن ضعف فليطالع ولما قلنا بدل كلام المصنف وهو قوله (ويقال) فى السنة العرب (اجلوز الابل إذا سار) الصواب أن يقول سارت أيضا لما قلنا (سيرا بزيادة سرعة) أى سيرا سريعا لاسرعة فوقها .

[الباب الرابع: افعال: افعال: افعال] أصله افعال يفعل الالف افعاللا قلبت الالف فى الصدر ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار افعاللا لأن الالف الساكنة إذا كان ما قبلها مكسورا قلبت من جنس حركة ما قبلها وأما الماضى والمضارع فأدغم اللام الأولى فى الثانية فيها فصار افعال: يفعل . فان قلت فعلى هذا يلزم اجتماع الساكنين لأن الالف ساكنة واللام الأولى ساكنة أيضا وهو غير جائز عند غير يونس فإنه يجوزه فى مثل اضربان واضربان بالنون الحفيفة وفى غيره لا يجوزه أيضا . قلنا اجتماع الساكنين فيما نحن فيه على حده وهو ما يكون الأول من الساكنين حرف والثانى مدغما نحو دابة وخويصة وهنا وإن اجتمع ساكنان لكن الالف حرف مد واللام مدغمة فجاز لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيكون الثانى من الساكنين كلاسا كن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص . وما ينبى أن يعلم أنه يجوز اجتماع الساكنين فى خمسة مواضع الأول فى المدغم قبله حرف مد ولين كما عرفت آنفا والثانى فى الوقف مطلقا سواء كان الحرف الثانى مدغما أولا لأن الوقف على الحرف يستد مسد الحركة فجاز مع ساكن قبله فانك إذا وقفت على عمرو مثلا وجدت للراء من التكرار وتوفر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره ولأن الوقف يقصد الاستراحة فيجوز فيه ما لا يجوز فى غيره نحو زيد وعمرو . والثالث فى نحو ميم ونون وعين وقفا ووصلا أما فى حالة الوقف فلما ذكرنا وأما فى حالة الوصل فلأنه لا حركة لثانى لبنائه لعدم التركيب والأول ساكن بأصل الوضع فيلزم تجاوز الساكنين . والرابع فيما كان فى أوله همزة مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام وذلك فى ثلاثة مواضع : الأول لام التعريف نحو أحسن عندك بفتح الهمزة و بعدها الالف البدلة من الهمزة . والثانى أيم وأيمن فى نحو أيمن وأيم الله يمينك بهمزة وألف لذلك . والثالث آلآن كذلك وقع منه فى التنزيل فى موضعين من سورة يونس وإما جاز فى هذه الصور الثلاث التى هى الصورة الرابعة من الخمس لأنه لو حذف الهمزة الثانية عند دخول همزة الاستفهام عليها لزم التباس الاستخبار بالأخبار لاتفاق الهمزتين فى الحركة . والخامس فى مثل لاها الله بآيات ألف ها ونحو إى الله أصلهما لا والله وإى والله وإنما لم تحذف الالف فى ها لأن لفظها بمجموعه عوض عن الواو فلوحذف لزم حذف جزء العوض ولم تحذف الياء فى إى لكرهه أن يحى اسم الله بعد همزة مكسورة وأما حلقنا البطان بآيات ألف حلقناشاد والقياس حذفها كما تقول غلاما الأمير وثوبا ابنك فانك لاتلفظ بالالف فيها هذا وإن كان

و بناؤه أيضا لمبالغة  
اللازم لأنه) أى الشأن  
( يقال جلد الابل إذا  
سار) الصواب سارت  
(سيرا بسرعة) فيه  
إشارة إلى أن فى أصل  
الكلمة مبالغة فإذ انبى  
من هذا الباب يفيد  
زيادة فى تلك المبالغة  
وإلى هذا أشار بقوله  
(ويقال اجلوز الابل  
إذا سار سيرا بزيادة  
سرعة) . واعلم أنه قد  
جاء من هذا الباب  
اعلوط متعديا فى  
الصاحح اعلوطى أى  
لزمى ذكره فى روح  
الشروح .  
[الباب الرابع: افعال]  
يفعال: افعاللا] قلب  
الالف ياء لانكسار  
ما قبلها فانها قلبت  
من جنس حركة  
ما قبلها كما



(موزونه احمر) يحمار احمرارا وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الممزة في أوله والألف بين العين واللام وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره) قيل هذا اتفاق كما في احمر فتذكر (و بناؤه أيضا لمبالغة اللازم لكن هذا الباب أبلغ) أي أكثر مبالغة لكثرة حروفه (٣٨) الدالة على زيادة المعنى (من باب الافعال) لما تقرر أن زيادة اللفظ تدل على

زيادة المعنى . واستدل  
 للمصنف رحمه الله تعالى  
 على أنه وهذا الباب  
 للمبالغة وعلى أنه أبلغ  
 من باب الافعال فقال  
 (لأنه يقال احمر زيد  
 إذا كان له حمرة في  
 الجملة) وإعماذ كرهذا  
 لتصح المبالغة في احمر  
 (ويقال احمر زيد  
 للمبالغة إذا كان له حمرة  
 مبالغة ويقال احمر  
 زيد) من هذا الباب  
 (إذا كان له حمرة زيادة  
 مبالغة) فدل ذلك على  
 أن هذا الباب أبلغ من  
 باب الافعال . واعلم  
 أن هذا الباب يجيء  
 غالبا من الألوان  
 والعيوب كباب الافعال  
 وقد يكون لتعيرها  
 كإبهار الليل إذا  
 انتصف والأكثر أن  
 يقصد عروض المعنى  
 في احمر ولزومه في  
 احمر ويكون الأمر  
 بالعكس فمن قصد  
 اللزوم في الأول قوله  
 تعالى في وصف الجنتين  
 - مدهامتان - ومن

التقاء الساكنين غير هذه الصور الخمس وأولهما مدة حذف اللدة أي حرف العلة نحو قل وخف وبع  
 وغيرها هذا ملخص ما في الشافية وشرحه للجار بردي والسيد عبد الله والزنجاني وشرحه للتقاضي في غن  
 ما آتيتك وكن من الشاكرين (موزونه احمر) يحمار احمرارا) تدكر ما في الوزن (وعلامته أن يكون ماضيه  
 على ستة أحرف بزيادة الممزة في أوله والألف بين العين واللام وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره) وفيه  
 إشارة إلى أن الزائد الحرف الأخير من المثليين وقد مر بيانه في باب الافعال فتذكر (و بناؤه أيضا) أي كبناء  
 باب الافعال وهو اللام لسباق كلام المصنف ومن قال كبناء البابين المذكورين برده اللاحق (لمبالغة اللازم)  
 أي لافادة المبالغة والكثرة في أصل الفعل اللازم . ثم لما توهم متوهم أن بناء هذا الباب وبناء باب الافعال  
 سيان في كونهما لمبالغة اللازم بدلالة قوله أيضا أراد دفعه باثبات الفرق بينهما بكلمة لكن الدالة على  
 الاستدراك فقال (لكن) بناء (هذا الباب أبلغ) أي أكثر مبالغة (من باب الافعال) لأن زيادة  
 البناء تدل على زيادة المعنى . فان قلت مامعنى الاستدراك . قلت هو دفع توهم يتولد من الكلام السابق  
 دفعاشبهها بالاستثناء في كون ما بعدها مخالفا لما قبلها في النفي أو الاثبات تدبر ثم أوضح الألفية بمثال في صورة  
 الاستدلال فقال (لأنه يقال احمر زيد) من الثلاثي (إذا كان له) أي حصل لزيد (حمرة في الجملة) أي  
 قليلة (ويقال احمر زيد) من باب الافعال (إذا كان له حمرة مبالغة) أي كثيرة بنوع كثر وفيه إشارة  
 إلى رد ما نقل عن سيبويه أن احمر مقصور من احمر لطول الكلمة وإعما إلى أن باب احمر باب مستقل  
 تنصيصا للأرجح وتوضيحا للمبالغة وزادتها ويدل عليه عدّه بابا مستقلا أيضا فيما سبق (ويقال احمر  
 زيد) من هذا الباب (إذا كان له حمرة زيادة مبالغة) أي أكثر مبالغة لازيادة فوقها لأن أبلغيته من  
 باب الافعال تقتضي ذلك ولا يوجد بناء غير هذا البناء فيزيد زيادة مبالغة منه ومنه ادغام بهام ادغامها  
 أي اسواد يسواد اسويدادا قال الله تعالى - مدهامتان - أي مسودتان من شدة الخضرة والعرب  
 تقول لكل أخضر أسود . فان قلت كيف التمييز في مثل هذه الكلمة بين اسم الفاعل واسم المفعول  
 وهكذا مشهاب ومختار ومنجاب وغيرها . قلنا الفرق بينهما في مثلها لا يظهر في اللفظ بل الفرق تقديري مثلا  
 مدهام إذا كان اسم فاعل فالتقدير مدهام بكسر اليم الأولى وإذا كان اسم مفعول يكون فتحها  
 وكذلك البواقي . فان قلت هو في الآية اسم فاعل أم اسم مفعول . قلنا تفسيرهم بالاسوداد يقتضي  
 اسم فاعل تنثية مؤنث وبالادغام أشبهت باسم المفعول ومن هذا الباب اصفار وايض وها أبلغ أيضا  
 من اصفر وايض . ولما فرغ من الثلاثي ومتشعباته الغير الملحقه أراد أن يشرع في الرباعي المجرد  
 ومزيداته وبعض مزيدات الثلاثي من الملحقات على ما ستعرفه فقال (وواحد منها) أي من الأبواب  
 الخمسة والثلاثين قوله واحد مبتدأ وخبره قوله (لرباعي المجرد) والجملة معطوفة على قوله ستة  
 منها للثلاثي المجرد أو على قوله واثنا عشر الخ . فان قلت كيف يصح أن يكون واحد مبتدأ مع  
 أنه نكرة . قلنا إذا كانت النكرة محصنة بشئ من المحصنات يجوز كونها مبتدأ وهنا تخصصت  
 بالصفة أعني منها والتقدير وواحد كائن منها وهذا من قبيل قوله - ولعبد مؤمن خير من مشرك -  
 ولما توهم متوهم من قوله واحد أن هذا الواحد هو عبارة عن النوع ذى الأبواب أم عن الباب

دفعه

قصد العروض في الثاني قوله اصفر وجهه وجلا واحمر خجلا ذكره دده خليفة .

ولما فرغ المصنف من بيان الثلاثي المجرد وما زيد عليه من غير إلحاق شرع في بيان الرباعي المجرد وآخر بيان الملحقات  
 لتوقفه على بيان الملحق به فقال (و) باب (واحد منها) أي من الأبواب الخمسة والثلاثين (لرباعي المجرد) وهو ما كان  
 ماضيه المفرد المذكور الغائب على أربعة أحرف أصول وقوله

(وهو باب واحد) مما لاجابة إليه كالاختي. فان قلت ماوجه الحصر في الواحد وهو يتصور أن يكون ثمانية وأربعين بابا إذ يمكن في الفاء حركات ثلاث وفي العين أربع حالات فيحصل بضرب الثلاثة في الأربعة اثنا عشر ويتصور في اللام الأولى أيضا أربع حالات فيضرب الأربعة في اثني عشر يحصل ثمانية وأربعون. قلت الفاء في الماضي لا تكون إلا مفتوحة وكذا اللام الثانية لكونه مبنيًا على الفتح ولا يمكن سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين في نحو دحرجت ودحرجن فحركوها بالفتح لحقتها وأسكن العين ثلاثين توالي أربع حركات في كلمة واحدة. والحاصل أن الفعل لما كان (٣٩) تقيلا لم يجوزوا زيادة حروفه

على الثلاثة إلا بالتزام كون الحركة فتحة للحفة فلم يبق للتعدد مجال فانه إنما يكون باختلاف الحركات (وزنه) أي وزن ذلك الباب الواحد (فعلل) لم يذكر مضارعه كما ذكره في الثلاثي لعدم الالتباس ههنا بخلافه هناك (موزونه دحرج يدحرج دحرجة) بزيادة التاء في الآخر (ودحرجا) بكسر الدال في الصحيح لا غير وأما في المضاعف فيجوز الفتح والكسر نحو زلزل زلزالا بالفتح والكسر كذا في شرح التفتازاني للزنجاني (وعلامته أن يكون ماضيه) مبنيًا (على أربعة أحرف بأن يكون جميع حروفه أصلية وبنائوه للتعدية غالبًا وقد يكون لازما) واعلم أن أبواب

دفعه بقوله (وهو) أي الرباعي المجرد (باب واحد) فان قلت رجوع ضمير منها إلى الأبواب يقتضي أن يكون الواحد عبارة عن الباب فلا حاجة إلى هذا القول دفعا لذلك التوهم لأن دفع التوهم فرع تخيله وليس فليس. قلنا الضمائر كنبات فلا يقتضي ما ذكرت ولو سلم فهو يقتضيه لمن له ممارسة بالفنون وهذه الرسالة ليست مؤلفة لهم بل للبتدئين ونفعهم ولذا عبرنا عنه بالتوهم لالتفهم تدبر فيما قلنا ودع ما لا يسمن ولا يفي من جوع. وههنا بحث نحوي مذكور في الشرح ولا فائدة في ذكره هنا وإنما انحصر الرباعي المجرد في باب واحد لأن الفعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين ولا يمكن سكون اللام لالتقاء الساكنين في نحو دحرجت ودحرجنا فحركوها بالفتحة لحقتها وأسكن العين لأنه ليس أربع حركات متوالية في كلمة واحدة كذا قال العلامة التفتازاني (وزنه) أي الموزون به للرباعي المجرد وأميزانه (فعلل يفعل فعللة وفعلالا) قد ذكر المصنف مصدره لأن مصدر غير الثلاثي قياسي يلزم ذكره كالمزيدات بخلاف مصدر الثلاثي فانه ليس بقياسي ولذا لم يذكره فيه كما بيناه فيما سبق ولعله لم يوجد في نسخة الكفوي المضارع ولذا قال فيلطاق (موزونه دحرج يدحرج دحرجة ودحرجا) بكسر الدال هذا في الصحيح وأما في المضاعف فيجوز الكسر فيه أيضا كالززال والوسواس بكسر الأولين ويجوز الفتح فيه نحو قوقاة يقال قوق الديك قوقاة إذا صاح قال الفاضل الجاهي في هامشه الديك يقوق أي يصبح قوقاة وبقاء على وزن فعلة وفعلا لا تهى وأما الوسواس والززال بفتح الأولين فالأول اسم بمعنى الوسوسة والثاني اسم بمعنى الزلزلة على مقاله العلامة الزمخشري في تفسير سورة الناس وصرح به البيضاوي أيضا وللفاضل الكفوي هنا كلام فيه افتراء إلى من هو برىء منه ثم إن في زلزل وصرصر ودمدم وأمثالها خلافا بين البصريين والكوفيين فعند البصريين أن أمثالها من الرباعي المجرد وعند الكوفيين من الملحقات بالرباعي ودليل الطرفين في الشرح (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف) حال كونه ملبسا أوهو (بأن يكون جميع حروفه أصلية) بخلاف الرباعي المزيد على الثلاثي فان أحد حروفه زائد والثلاثة أصلية على ما سبق (و بناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال التعدى نحو دحرج زيد الحجر) يقال دحرج زيد الشيء إذا دوره وزلزل وبعثر متعديان أيضا قال الله تعالى - إذا زلزلت الأرض زلزالها - وقال أيضا - إذا بعثر ما في القبور - وزلزلت وبعثر مجهولان فيهما ولولم يكن كل واحد منهما متعديا لما جاء مجهولا لأن اللازم لا يجيء منه المفعول به ولا المجهول (ومثال اللازم نحو درج زيد) أي خضع وطأ رأسه وبسط ظهره وكذا ححصص أي ثبت واستقر وهملج الشيء أي مشى المشى المملاج أي الفرس، وقيل هو متعدى وبرهه زيد أي أدام النظر وبرهن وكلام صاحب المقصود من أن أبواب الرباعي كلها متعدية إلا درج بفتح ينفاه بفتح موت وأمسى وجلب

الرباعي كلها سواء كان مجردا أو مزيدا على الثلاثي ملحق أو غير ملحق يكون متعديا ولازما وأما في المقصود من أن أبواب الرباعي كلها متعدية إلا درج فمحمول على الأغلب أي كلها متعدية غالبا إلا درج كذا قال شارحوه وبعد فقيه نظر فانه قد مر أن الغالب في هذا الباب هو التعدية (مثال التعدى نحو دحرج زيد الحجر) أي دوره كذا قال التفتازاني وفي روح الشروح أي رده من العلو إلى السفل (ومثال اللازم نحو درج زيد) أي طأ رأسه كذا قال الشريف وفي روح الشروح درج الرجل بالحاء المعجمة أي ألقى رأسه بين يديه وفي موضع آخر منه أي طأ رأسه وبسط ظهره نقلا عن مختار الصحاح وفي المطلوب معناه ذل. واعلم أن هذا الباب يجيء باختصار الحكاية نحو بسمل وحسبل وسجل وحمدل وجعلل وحوقل إذا قاله

بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله وسبحان الله والحمد لله وجعلني الله فداك ولا حول ولا قوة إلا بالله ويسمى هذا بالمنحوت  
والصحيح أنه لا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها ثم قال ( وستة ) أبواب ( منها ) أي من تلك الخمسة والثلاثين ( الملحق  
دحرج ) بزيادة حرف واحد ( ٤٠ ) على الثلاثي المجرد للالحاق أي لجعل مثال على مثال ليعامل معاملته . واعلم

أن الفرق بين الملحق  
والملحق به أن الملحق  
يجب أن يكون فيه  
زيادة للالحاق بخلاف  
الملحق به وإنما كانت  
سنة لأنه إما بتكرير  
اللام أو بزيادة حرف  
علة وخص التكرير  
باللام لأنه لو كرر الفاء  
لزم مزية الفرع على  
الأصل إذ لم يوجد  
تمائل الأولين في  
أصول ولو كرر العين  
التبس بباب التفعيل  
وخص الزيادة بحرف  
العلة لحقتها وكثرة  
دوراتها ثم إن الألف  
لا تزد إلا في الآخر  
لأن حرف المد لغاية  
خفته لا يقابل الحرف  
الصحيح إلا في الآخر  
لكون الآخر محل  
السكون والتغيير فجاز  
أن يقابل بحرف المد  
والواو والياء ليزادان  
في الأول لأن حرف  
الالحاق لا يكون في  
الأول كما سيجيء  
وكذا ليزادان في  
الآخر للزوم انتقالهما  
ألفا فهما إما بين الفاء

وغيرها متعديا على ما قاله الامام البركوي في الامعان وقد يؤخذ من كلام ليفيد التكلم به نحو  
بسمل أي قال بسم الله الخ . قال الشاطبي :

وبسمل بين السورتين بسنة . رجال نحوها درية وتحملا

وحمل أي قال الحمد لله وحول أي قال لا حول الخ وحسب وسبغ أي قال حسبي الله وسبحان الله  
ومنه قول المحدثين هذا الحديث مروي بالعنعنة أي بأن يقال عن فلان وعن فلان إلى رسول الله  
ومنه قولهم هذه فاء الفذلكة يقال فذلك الكلام أي أجمله ، ولذا قيل إن فاء الفذلكة هي التي  
تدخل على الاجمال بعد التفصيل كافي حاشية أنوار التنزيل للشهاب ونقل الشمني عن التفتازاني هكذا  
فكلام الأستاذ رحمه الله لا يخلو عن نوع مخالفة لما حققوا فتدبر ( وستة أبواب منها ) مبتدأ لتخصه  
بالإضافة ومنها حال وخبره قوله ( الملحق دحرج ) أي لما هو ملحق بالرابعي المجرد بزيادة حرف  
واحد على الثلاثي المجرد لأجل الالحاق فكلام الأستاذ رحمه الله أي لما هو ملحق بكامة دحرج  
لا يخلو عن شيء وسيجيء معنى الالحاق والمراد من زيادة الالحاق أن لا تكون مطردة في إفادة المعنى  
كإفادة زيادة الهمزة في أكرم مثلافه لا يقال لهذه الزيادة إنها للالحاق وإن صار لفظ أكرم بواسطة  
هذه الزيادة على وزن الرابعي فإن هذه الزيادة ظاهرة في معان أخر على ما بين في باب فلا يجوز حمل  
تلك الزيادة على الغرض اللفظي الذي هو الالحاق مع ظهور إمكان حمل تلك الزيادة على الغرض المعنوي  
وكذلك الحال في زيادة التفعيل والمفاعلة وغيرها من الزيادة لغير الالحاق . والحاصل أن الزيادة لغير  
الالحاق تكون مطردة في إفادة المعنى كزيادة الهمزة في أكرم وتكرير العين في كرم مثلا بخلاف  
الزيادة التي هي للالحاق فإنها غير مطردة في تلك الإفادة وجعل هذه الزيادة من قبيل ما لا معنى له  
أصلا غير الالحاق كما قال بعضهم فاسد لأن معنى حوقل وشمل مخالف لمعنى حقل وشمل مع أن قولهم  
زيادة اللقظ تدل على زيادة المعنى برده أيضا هذا والأولى أن يجعل المصنف الملحق بالرابعي سبعة  
بزيادة باب فعمل كما جعله الفاضل العصام في ميزان الأدب ، وقال بعضهم : هو ثمانية أبواب بحكم  
الاستقراء لأن باب فعمل وفعمل أيضا منه كقانس وزلز انتهى . أقول وفيه نظر لأنه مبنى على  
مذهب السكوفيين وهو ضعيف لأن مثل زلز رابعي مجرد لزيادة فيه بل كل حروفه أصلية على  
ما ذهب إليه البصريون كما سبق بيان الاختلاف فيه بين الفريقين ( ويقال لها ) أي يطلق على  
هذه الستة ( الملحق بالرابعي المجرد ) هكذا وجدنا في النسخ التي رأيناها لكن الأولى ترك هذا القول  
أعنى قوله ويقال الخ هنا وإتيانه بعد الأبواب الستة .

[ الباب الأول ] من الستة ( فوعل يفوعل فوعلة وفعال ) أصله فوعلا قلبت الواو ياء  
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار فعالا . فان قلت الادغام والاعلال مبطلان للالحاق كما قالوا فلم  
جاز الاعلال هنا . قلنا قولهم هذا ليس على الاطلاق في حق الاعلال بل كونه مبطلا له إذا كان  
في الوسط مع عدم بقاء الوزن بعد الاعلال . وأما إذا بقي الوزن بعده أو كان في الآخر كما في سلقى  
فلا يبطل الالحاق بخلاف الادغام فإنه مبطل مطلقا لانكسار الوزن به ، ولذا لا يجوز الادغام في  
جلبب كما سيجيء . وكذا في قرود فإنه ملحق بجعفر ( موزونه حوقل

بحوقل

والعين أو بين العين واللام فلم يوجد إلا ستة أبواب .

[ الباب الأول ] منها ما زيد فيه واو بين الفاء والعين وهو ( فوعل يفوعل فوعلة وفعال موزونه حوقل ) أصله حقل  
أي ضعف وهرم وفي الاقناع حوقل الشيخ كبر وقرع عن الجماع هكذا في روح الشروح وفي القاموس الحلوة سرعة المشي

بمقارنته الخطو والاعياء والضعف والنوم والادبار والعجز عن الجماع واعتماد الشيخ بيديه على خاصرته والدمع نقله حفيد  
**قتل** العمام في شرح الشافية (يحوقل حوقلة وحيقالا) بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . فان قلت لا يجوز  
 في اللغات الاعلال في غير الآخر كما أنه لا يجوز فيها الادغام مطلقا على ما ذكره فكيف جاز ههنا . قلت يجوز الاعلال فيها  
**فإنما** يمكن مبطلا للالحاق بأن يخرج عن الوزن بخلاف ما إذا أبطل وما نحن فيه (٤١) من قبيل الأول (وعلامته

أن يكون ماضيه على  
 أربعة أحرف بزيادة  
 الواو بين الفاء والعين)  
 واعلم أن المصنف قدم  
 الملحق بالرباعي على  
 مزيد الرباعي لتقدمه  
 طبعاً وقدم الباب الأول  
 لتقدم زائده وقوة الواو  
 وعولها ثم قدم .

[الباب الثاني] الذي  
 زيد فيه الياء بين الفاء  
 والعين وهو (فيعل  
 يفعل فيعلة وفيعالا)  
 لكونه موافقا للباب  
 الأول في كون زائده  
 بين الفاء والعين  
 (موزونه بيطر يبيطر  
 بيطرة وبيطارا)  
 البيطرة شدة الجرح  
 والشق كذا في روح  
 الشروح وفي القاموس  
 المبيطر معالج الندابة  
 وصنعت البيطرة نقله  
 حفيد العمام (وعلامته  
 أن يكون ماضيه على  
 أربعة أحرف بزيادة  
 الياء بين الفاء والعين  
 \* الباب الثالث) ما زيد  
 فيه الواو بين العين

**يحوقل** حوقلة وحيقالا) أصله حوقلا فأعل كافي الوزن (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف) ثلاثة  
 منها أصلية وواحد زائد إذ أصله حقل ثم صار حوقل (بزيادة الواو بين الفاء والعين) ولذا قدمه على سائر  
**الأبواب** (و بناؤه للوزن فقط) أي حسب يعني لا يكون بناؤه متعدياً أصلاً (نحو حوقل زيد) أي هرم  
**وضف** كذا في الصافية شرح الشافية أو كبر وفتح عن الجماع كذا في السيد عبدالله هذا معنى حوقل  
**وتماثل** فهو بمعنى الزرع إذا انشعب ورقه قبل أن يغلظ ساقه والحقل أيضا القراح الطيب كذا في  
**الفتار** وفي بعض النسخ لم يذكر بناء هذا الباب وغيره من الستة .

[الباب الثاني] ويفعل فيعمل فيعلة وفيعالا] هذا موزونه أو وزنه (موزونه بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا)  
 على وزن فيعالا (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف) كبيطر أصله بطر فصار بيطر (بزيادة  
 الياء بين الفاء والعين) ولكون محل الزيادة فيه مقدماً كالباب الأول قدمه على باب فعول وإن كان  
 لتقديم باب فعول على هذا الباب وجه أيضاً وهو موافقته للأول في كون زيادتهما واوا ولذا قدمه  
 صاحب المقصود عليه خلاف ما فعله المصنف وتقديم مافيه الواو على مافيه الياء لقوة الواو وهو ظاهر .  
 وبهذا ظهر أن الباب الأول يستحق التقديم على سائر الأبواب من وجهين كما عرفت (و بناؤه  
**تعدية**) نحو بيطر زيد القلم أي شقه فسره به للتصيص على كونه متعدياً قال السيد عبد الله أي  
 عمل البيطرة من بطرت الشيء أبطره أي شققته ومنه سمي البيطار انتهى . أقول فعلم من هذا أن  
 المراد بعمل البيطار شقه وعلى كلا التفسيرين يكون متعدياً لفظاً ومعنى والتفريق بينهما تحكم بحسب  
 فكلام الأستاذ هنا لا يخلو عن ركاكة فليطالع .

[الباب الثالث] فعول يفعل فعولة وفعوالا] إذا عرفت ما قلنا فاعلم أن تقديم هذا الباب على باب فيعل  
 كتقديم الباب الأول على الثاني فقد ذكر (موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا) بكسر الجيم والمصدر  
 الأول موجود في كتب اللغات ولم نجد الثاني في الكتب المشهورة تنبع (وعلامته أن يكون ماضيه على  
 أربعة أحرف) كجهور أصله جهر فصار جهور بزيادة الواو بين العين واللام (و بناؤه للتعدية نحو  
 جهور زيد القرآن) أي رفع صوته به كذا في المختار والسيد عبد الله فعلى هذا يكون متعدياً تدبر  
 ويقال جهور الكلام يلند كفت سحن را والجهر والجهورة بمعنى واحد وهو رفع الصوت به .

[الباب الرابع] فعيل يفعل فيعلة وفعيالاموزونه عشر يعشر عشرة وعشيارا] قال في الترحمان ولا تقل غير  
 لأنه ليس في كلام فعيل بفتح الفاء إلا صهيدي وهو مصنوع معناه صلب شديد كذا في الصحاح انتهى ولعل  
 لهذا لم يأخذ أكثر للمصنفين هذا الوزن في باب الملحق ولعل المصنف وسائر من أخذه أطلقوا عليه  
 وأخذوه بالجملة هذا الوزن إمانادر وإمامصنوع ليس بلغة أصلية ولا يوجد في كلام العرب وإنما الوجود فيه  
 فعيل كعشر بكسر الفاء وسكون العين وفتح الياء كما قالوا (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف)  
 كعشر أصله عشر فبد حرف الالحاق فصار عشر (بزيادة الياء بين العين واللام و بناؤه للوزن نحو عشر زيد)

واللام وهو (فعول يفعل فعولة وفعوالا) قدمه لقوة الواو (موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا) أصله جهر يقال جهر  
 بالقول رفع به صوته وبابه قطع و جهور أيضا ، وفي الاقتناع جهور الحديث أظهره كذا في روح الشروح (وعلامته أن يكون  
 ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الواو بين العين واللام \* الباب الرابع) فعيل يفعل فيعلة وفعيالا) قدمه لتقدم الزائد .  
 (موزونه عشر يعشر عشرة وعشيارا) وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الياء بين العين واللام و بناؤه  
 للوزن نحو عشر زيد)



يقال عثر عليه عنورا أي اطلع ويقال عثر عنورا أي زلّ ولم تستقرّ رجله موضعه كذا في روح الشرح .  
 [الباب الخامس : فعلى يفعل فعلة وفعلا] (٤٢) قدمه لتكون الزائد من جنس الأصول (موزونه جلبب يجلبب

أى زلّ ولم تستقرّ رجله موضع وضعه قال في المختار العثرة الزلّة وقد عثر في ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر  
 يقال عثر به فرسه فسقط على وجهه انتهى فعلى هذا يكون عثر من العثار ويجوز أن يكون من  
 العثور بضمّتين وهو لغة قريش وأصله أن من عثر فهو غافل ينظر إليه حتى يعرفه كذا في الترجمان .  
 [الباب الخامس فعلى يفعل فعلة وفعلا موزونه جلبب يجلبب جلببة وجلبابا] قدمه على باب  
 سلقى لأن زيادته من جنس بعض حروفه الأصول فأورث ذلك قوّة فيه كما سبق في باب التفعيل  
 بخلاف باب سلقى فإن زائده ليس من جنس الأصول لأن أصل جلبب جلب زيد من جنس لامة  
 باء فصار جلبب ولم يدغم الباء الأولى في الثانية مع أن الادغام فيه واجب لتلا بيطل اللاحق بدحرج  
 لأن الادغام يبطل اللاحق ويكسر وزن الملحق مطلقا كما يبطله الاعلال في الوسط وأما إذا كان  
 الاعلال في الآخر فلا يبطله كما أعل سلقى بقلب آخره ألفا لتكون الآخر محل التغيير ولأنه كالوقف  
 فكما لا يضر فيه الاسكان والقلب كذلك لا يبطل اللاحق إذا كان الاعلال في محل الوقف وهو  
 الآخر هذا . فإن قلت المناسب للأبواب السابقة أن يزداد الواو في آخر فعل هذا الباب ويقال جلبو  
 لأن الترتيب الطبيعي يقتضى ذلك لأن الباب الأول زيد فيه بين فائه وعينه واو وفي الباب الثاني  
 زيد بين فائه وعينه أيضا ياء والباب الثالث زيد فيه بين العين واللام واو وفي الرابع ياء في ذلك  
 المحل فالناسب أن يزداد في آخر الخامس واو وفي آخر السادس ياء فلم يراعوا هذا الترتيب . قلنا  
 لو زيد فيه الواو وقيل جلبو لكانت الواو واقعة في الطرف رابعة فلا جرم تقلب ألفا فلم يعلم أن الزائد  
 ألف أو واو لسكونه مكتوبا بصورة الألف مع أن الألف لا تكون لللاحق عندهم فيوهم خلاف المقصود  
 ولذا زيد من جنس لامة وأما في سلقى فلا ييوم لتكون الألف فيه مكتوبا بصورة الياء لسكونه مقولبا  
 من الياء كما في غزى ورمى تدبر وبعض الصنفين رب هذه الأبواب بغير هذا الترتيب ولكل وجهة  
 وما قاله الأستاذ رحمه الله في وجه تقديم هذا الباب على باب سلقى لا يخلو عن نوع التنافي بين كلاميه  
 فيطالع ثمة (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله في)  
 محل قريب من (آخره) فعلم من قوله في آخره أن الزائد فيه الباء الثانية فلا يجرى فيه الخلاف  
 المذكور في باب التفعيل والترتيب الطبيعي يقتضى ذلك أيضا كما بيناه آتفا ومنه ظهر فساد ما قال  
 صاحب المطالب شرح المقصود فزيدت فيه إحدى الباءين قبل أولهما وقبل ثانيهما وجوز سيبويه  
 الأمرين فصار جلبب على وزن فعلل و بناؤه للتعدية نحو جلبب زيد المال أي جره وأخذه كذا في  
 المختار فهو متعد لفظا أو معنى وبابه ضرب وأما الجلبية والجلباب كالدرج والدرج بمعنى الملحفة التي  
 تلبسها المرأة فهو غير معنى الجلب لكن فيه معنى الجلب أيضا لأنها تجرّ الجلباب إلى نفسها عند المشي  
 لحفظ نفسها مثلا عن المحارم وحينئذ يكون لازما لفظا ومعنويا معنى يقال جلببت المرأة أي لبست الجلباب  
 وجمع الجلباب الجلابيب هذا تليخيص الأساس وفيه كلام سنينيه في باب تجلبب إن شاء الله تعالى .  
 [الباب السادس] منها (فعلى) بقلب الياء ألفا لأن زائده ياء كما عرفت (يفعل) بترك الياء على  
 حالها لثقل الضمة عليها كما في يرمى وكتبت الألف بصورة الياء في الماضي للدلالة على أنها مقولة منها  
 كما سبق بيانه (فعلية) كدرجعة ولم تقلب الياء فيه ألفا لتلا بيطل اللاحق لخروجها عن الآخرة  
 بالتاء مع أن الشرط الأول من الشروط السبعة للعتبة في قلب الواو والياء ألفا إذا كانتا متحركتين  
 غير موجود هنا لأن التاء أخرجتها عن كونها في وزن الفعل كما في الحوكة فلم تقلب ألفا كما لم تقلب

جلبية وجلبابا) الجلب  
 أخذ روح الشئ إلى  
 نفسه وجلبب أي لبس  
 الجلباب كذا في روح  
 الشرح وفي القاموس  
 الجلباب كسرداب  
 وسنار القميص ونوب  
 واسع للمرأة دون الملحفة  
 وما تغطي بها ثيابها من  
 فوق كالملحفة نقله  
 حفيد العصام (وعلامته  
 أن يكون ماضيه على  
 أربعة أحرف بزيادة  
 حرف واحد من جنس  
 لام فعله في آخره) قيل  
 هذا اتفاق لعدم سكون  
 الأول وفي المطلوب  
 وجوز سيبويه الأمرين  
 ثم إنه لا يدغم لتلا  
 يبطل اللاحق بتسكين  
 ما قبل الآخر ذكره  
 البركوى .

[الباب السادس]  
 ما زيد في آخره ألف  
 وهو (فعلى) وينقلب  
 ألفه ياء عند زوال  
 فتحة ما قبله كما في  
 (يفعل) باسكان الياء  
 لاستئصال الضمة عليها  
 وعند اتصال التاء  
 المصدرية كما في (فعلية)  
 ويجوز فيه قلب الياء  
 ألفا لتجرّكها وانفتاح  
 ما قبلها ولا يبطل به

اللاحق لتكون الآخر محل التغيير عند اتصال الضمير المرفوع نحو فعليت حملا على نحو رميت فلذلك في  
 يكتب على صورة الياء وقال بعضهم لا يزداد الألف لللاحق أصلا وإنما يزداد الياء فينتقلب ألفا فلذا يكتب بالياء ويرجع إليه عند زوال

الفتحة وكلاهما محتمل كذا ذكره البركوي ثم قال والأول أولى عندي ( وفعلاء موزونه سلقى يسلقى ) أسكنت ياؤه لثقل الضمة عليها وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ثاقبها ( سلقية ) على وزن درجة ولا يجوز قلب يائه ألفا إذ لو جاز لم يبق الوزن فيكون مبطلا للالحاق ( وسيقاء ) بقلب الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة إذ أصله سلقايا ( وعلامته أن يكون ماضيته على أربعة أحرف بزيادة الياء في آخره ) وعند البعض بزيادة الألف في الآخر ( و بناؤه للتعدية نحو سلقيت رجلا ) يقال سلقيته سلقاء إذا ألقاه على ظهره وأوقعه على قفاه ( ويقال لهذه الستة ) الأبواب ( الملحق بالرباعي ومعنى الالحاق ) أى إالحاق هذه الأبواب على أن يكون اللام عوضا عن المضاف إليه كما هو مذهب الكوفية أو مغنيا إغناء الأضافة في الإشارة إلى المهود كما هو مذهب البصرية ولذا قال رحمه الله ( اتحاد المصدرين ) ( ٤٣ ) مصدر ( الملحق و ) مصدر

( الملحق به ) فإن قلت هذا منقوض بباب الأفعال فإنه كما يقال دحرج دحرجا يقال أخرج إخراجا فيتحد المصدران مع أنهم لم يحكوا عليه بأنه ملحق بدحرج . أوجب بأن الاعتبار إنما هو بالفعلة لعمومها واطرادها في صور جميع فعل دون الفعلا لعدم مجيئه في بعض الصور والمواد فاتهم لم يقولوا برقاها وقحطابا وعربادا بل برقشة وقحطبة وعربدة ولأن الشرط توافي المصادر جميعها وبأن حرف الالحاق لا يزيد في الأول وأن زيادة همزة لقصد معنى

في الحركة وفيه إسقاط ما في بعض الشروح هنا ( وفعلاء ) بالهمزة أصله فعلايا قلبت الياء ألفا لكونها واقعة بعد ألف زائدة فاجتمع ألفان فانقلب الثاني همزة فصار فعلاء ولم تحذف إحداهما لثلاثا تكون الممدودة مقصورة فيختل الغرض ( موزونه سلقى يسلقى سلقية وسيقاء ) تذكرة ما في الوزن ( وعلامته أن يكون ماضيته على أربعة أحرف ) كسلقى أصله سلق ثم صار سلقى ( بزيادة الياء في آخره ) لكن الياء قلبت ألفا كما عرفت وقيل الزائد فيه الألف وظاهر كلام الفاضل الكفوي يعيل إليه وفيه نظر لأنه يخالف لما قالوا إن الألف لا تكون للالحاق ( و بناؤه للتعدية نحو سلقيت رجلا ) أى ألقيته على ظهره أو أوقعته على قفاه ومجرده يجيء على هذا المعنى أيضا يقال سلقته إذا ألقيته على ظهره ويقال سلقه بالكلام إذا آذاه وهو شدة القول باللسان . قال الله تعالى - سلقومكم بألسنة حداد - . ويقال سلقى البقل والبيض إذا غلاه بالنار غليا حقيقيا وباب الكل ضرب كذا في مختار الصحاح وفسر بعض شراح المقصود سلقى بقوله أى عمل عمل الجاسوس وفيه نظر وفي بعض النسخ سلقى زيد أى نام على قفاه وعلاه من المنوعات لأنه معنى اسلقى لاسلقى كما يجيء ( ويقال ) أى يسمى ( لهذه ) الأبواب ( الستة ) التي ذكرت أعني باب الفوعة والفعيلة والنعولة والفعيلة والفعلة كذا قالوا وفيه إشارة إلى أن هذه الأبواب تذكرة بأسماء مصادرهما كالأبواب السابقة ( الملحق بالرباعي ) وهذه الجملة على تقدير ذكرها قبل ذكر هذه الأبواب على ما في بعض النسخ تكرير لتقريب المفسر والمفسر وعلى تقدير عدم ذكرها قبلها يلزم ذكره أشد لزوم على ما في أكثر النسخ وهذه النسخة أولى لخلوها عن التكرار وبالجملة يلزم ذكرها هنا للتقريب المذكور سواء ذكر فيما سبق أو لم يذكر . ولما استشعرنا سؤالا بأن يقال ما معنى الالحاق عند الصرفيين قال ( ومعنى الالحاق ) أى معنى الالحاق للمهود ( اتحاد مصدرى الملحق ) كالجلبية والجلباب ( والملحق به ) كالدرجة والدحراج يعنى اتحاد مصدرى الملحق ومصدرى اللالحق به كما مثلنا لهما فلا يرد ما قيل إن إخراجا ودحرجا متحدان في الوزن مع أن باب الأفعال ليس بملحق بدحرج لأن باب الأفعال ليس له مصدران كصدرى دحرج حتى يتحد المصدران مثله مع المصدرين لدحرج فلا حاجة إلى الجواب بأن العبرة في الالحاق بالمصدر الأول وهو الفعلة كالدرجة لا بالمصدر الثاني وهو الفعلا كالدحراج فإن المصدر الأول يجيء في جميع الصور بخلاف المصدر الثاني وهو الفعلا فإنه لم يجيء في جميع الصور كقفي قحطب وعربد فإن مصدرها قحطبة وعربدة لا قحطابا وعربادا . فإن قلت الجواب فرع ورود

التعدية لا المساواة له في تصرفاته اللفظية فتأمل . واعلم أنه زاد بعضهم على هذه الستة في ملحقات الرباعي باين آخرين : أحدها فعقل بتكرير الفاء بين العين واللام موزونه زلزل والثاني فعنل بزيادة النون بين العين واللام موزونه قلنس وعلى هذا يكون الملحق بالرباعي ثمانية أبواب ولعل المصنف تركهما لكونهما مختلفا فيهما فانهما من الملحقات عند الكوفيين ومن الجرد عند البصريين كقفي روح الشروح . واعلم أن الالحاق جعل مثال أنقص على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر أى جعله موازنا له في عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحقات ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للأصلى في الملحق فيعامل الملحق معاملة الملحق به في أحكامه من التصغير والتكسير وغيرها فلا بد أن يكون الملحق مائلا وموازنا للملحق به . ولما فرغ المصنف من الرباعي شرع في المزيد على الرباعي فقال

السؤال مع أن هذا السؤال لا يرد أصلاً لأن الزائد في إخراجها كان في أوله مع أن اللاحق لا يكون في أول الكلمة بل في وسطها أو آخرها على ما سيصرح به المصنف فلا حاجة إلى الجوابين معا . قلنا هذا تحقيق والسائل أورد السؤال على ظاهره لأن إخراجاً ودحرجاً متحدان في الوزن الصوري مع قطع النظر عن هذا التحقيق . وأما في التحقيق فلا يرد أصلاً كما قلت . والحاصل أن معنى اللاحق الاصطلاحى كون الملحق بزيادة الحرف مما لا للملحق به من غير زيادة في جميع تصرفاته وهذا هو المراد هنا لامعناه اللغوى وهو الوصول والادراك ، يقال لحقه ولحق به من الباب الرابع إذا أدركه . ولما فرغ من الرباعى المجرد وملحقاته أراد أن يشرع في المزيد على الرباعى وملحقاته بعضه فقال (وثلاثة) أى ثلاثة أبواب من خمسة وثلاثين باباً كائنة (لما) أى لبناء (زاد) أى وقع الزيادة (فيه) من قبيل : وقد حيل بين العير والتزوان أى وقع الحيولة بينهما (على الرباعى) المجرد أى الخالى عن الزيادة (وهى) أى تلك الأبواب الثلاثة المعبر عنها بالمزيد على الرباعى (على نوعين) بحسب الزيادة الواقعة فيه لأن تلك الزيادة إما بحرف واحد أو حرفين لا غير لأنه لم يأت في مزيد الرباعى ما يزيد فيه ثلاثة أحرف كما يأتى ذلك في مزيد الثلاثى لا غير لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة أحرف ولو وجد ذلك لخرج عن حد الاعتدال [النوع الأول] من النوعين (ما) أى فعل أو البناء الذى (زيد فيه حرف واحد على الرباعى المجرد وهو) أى النوع الأول أو ذلك البناء (باب واحد) بحسب السماع ، وإنما قدم هذا النوع على الثانى لكون زائده واحداً والواحد مقدم على الاثنين طبعاً فقدم وضعاً أيضاً ليوافق الوضع الطبع (وزنه) أى الموزون به له (تفعل) يتفعل (تفعلاً) ضمت اللام الأولى في المصدر فرقا بينه وبين ماضيه و (موزونه) أى موزون هذا الباب أو موزون ما يوزن له به منه (تدحرج تدحرجاً) بضم الراء فيه لمام (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) إذ أصله دحرج ثم صار تدحرج (بزيادة التاء في أوله) وهذه التاء زيدت للمطاوعة كما يجيء ولذا قال (و بناؤه) أى بناء هذا الباب الحاصل بتلك الزيادة (للمطاوعة) أى للدلالة على التأثير وقبول الأثر على ما سبق تحقيقها (نحو دحرجت الحجر) أى دورته يقال دحرجه درجة ودحرجاً بكسر الدال والمدحرج الدور كذا في المختار ، واعلم أنه بالحاء المهمة لا بالمعجمة كما يقرؤه بعض المتعلمين بل بعض المعلمين وهو غلط منهم (فندحرج ذلك الحجر) أى فتدور . قال الأستاذ رحمه الله في الأساس أى تدورت هكذا فى أكثر النسخ وفي بعضها فتدحرج بضم الراء الفاعل وكتنا النسخين ليست بصواب إذ على الأول يجب أن يقال فتدحرج تلك الحجر لأن الحجر مؤنث معنوى وعلى الثانى يجب أن يقال فتدحرجت لأنه مسند إلى ضمير الحجر فيجب تأنيث العامل وقصر الاعتراض على الثانية واختيار الأولى كما فعله بعض الشارحين ليس على ما ينبغي فتدبر اه كلام الأستاذ رحمه الله أمر بالتدبر مع أنه نفسه لم يتدبر وقال الله تعالى - أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم - والعجب كل العجب منه رحمه الله ومن بعض الشارحين اتقاصر مع كونها من فضلاء زمانها حيث حكما يكون الحجر مؤنثاً معنوياً وقد قال الله تعالى - فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه - أى من ذلك الحجر - اثنتا عشرة عيناً - قال صاحب التبيان في تفسيره حجر خفيف مربع كأنوا يحمله معه ولم يكن حجراً معيناً بل يضرب موسى عليه السلام أى حجر كان في شقها ، وقال البيضاوى في تفسيره أيضاً اللام في الحجر للمهد على ما روى أنه كان حجراً طورياً مكعباً حملاً معه وكانت تنبع من كل وجه ثلاثة أعين تسيل كل عين في جدول إلى سبط ، أو كان حجراً أهبطه آدم من الجنة ووقع إلى شعيب عليه الصلاة والسلام فأعطاه موسى ، أو الحجر الذى فرثوه لما وضع ليغتسل و برأه الله به عما رموه به من الأذرة فأشار إليه جبرائيل بحمله أول الجلس وهذا أظهر في الحجر إلى آخر ما قال وقال الله تعالى - فانجست منه - أى من ذلك الحجر وقال في المختار

(وثلاثة) أبواب من خمسة وثلاثين باباً كائنة (لما زاد فيه على الرباعى المجرد وهى) أى تلك الثلاثة (على نوعين) لأن زائده إما واحد أو اثنان لا غير وإلا لخرج عن الاعتدال ويظن أنه ككتنان [النوع الأول] منها (ما) أى فعل أو الفعل الذى (زيد فيه حرف واحد على الرباعى) المجرد (وهو باب واحد وزنه تفعلل يتفعلل تفعلاً موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجاً) بضم المهملة (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله و بناؤه للمطاوعة نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر

النوع الثاني) من ذينك النوعين (ماز يد فيه حرفان على الرباعي المجرد وهو بابان) وذلك لأن أحد الزائدين فيه همزة وصل مكسورة في أوله والثاني إما تون ساكنة بعد عينه وإما تكرير اللام الأخيرة مع الادغام بنقل حركته إلى اللام الأولى الساكنة [الباب الأول] منهما (افعلال يفعلل افعللا) بكسر العين (موزونه) (٤٥) احرنجم بحرنجم احرنجاما

وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة في أوله والنون بين العين واللام الأولى و بناؤه لاطاوعة نحو حرجمت الابل) أي جمعها ورددت بعضها إلى بعض (فاحرنجم ذلك الابل) أي اجتمعت ومن هذا الباب إسناس وإينال أصلهما إوسناس وإونوال فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ونقلت حركة الواو الثانية إلى ما قبلها وقلبت ألفا لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن فصار إسناس وإينال.

[الباب الثاني افعلل] بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففة والأخيرة مشددة (يفعلل) بكسر اللام الأولى (افعللا موزونه) اقشعرا يقشعرا أصلهما

الحجر جمعه الأحجار والحجارة وجميع الكتب مشحونة بهذا فانظر إلى كلام هؤلاء الفضلاء كيف عبروا في ضمير الحجر وصفاته بالتدبير وليت شعري لم تفعل عما لا يمكن العقله عنه للطالب فضلا عن الفاضل الأوحدي ربنا لانواخذنا إن نسينا أو أخطأنا واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا وأنت خير الثافرين. إذا عرفت هذا فكلمتا النسختين صحيحة سالمة والله در المصنف رحمه الله تعالى ، ومن هذا الباب تسربل يقال سربله ففسر بل أي ألبسه السربال فلبسه وكذا تبرقع يقال تبرقعه فتبرقت أي ألبسها البرقع فلبسته كذا في مختار الصحاح [النوع الثاني] من النوعين (هو ماز يد فيه حرفان على الرباعي المجرد) فتكون الحروف الأربعة الأصلية مع الحرفين الزائدين ستة ولذا يقال لهذا النوع السادسة المزيدي على الرباعي (وهو) أي النوع الثاني (بابان) أي منحصر فيهما بحسب الاستقراء باعتبار محل الزيادة وذاتها كما يجيء .

[الباب الأول] منهما (افعلل يفعلل افعللا) وقد عرفت وجه زيادة الألف في المصدر (موزونه) احرنجم بحرنجم احرنجاما وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) أربعة منها أصلية واثنان زائدتان إذ أصله حرجم ثم صار احرنجم (بزيادة الهمزة في أوله والنون بين العين واللام الأولى و بناؤه لاطاوعة نحو حرجمت الابل) يقال حرجم القوم إذا زد حواقال الفراء الحرنجم العدد الكثير يقال احرنجم العدد الكثير ويقول حرجمت الابل فاحرنجمت إذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت كذا في كتب اللغات وبما تقاننا عرفت أن قوله (فاحرنجم ذلك الابل) ليس بصواب بل الصواب فاحرنجمت أو فاحرنجمت تلك الابل لأن الابل اسم جمع لا واحد لها من لفظها وهي مؤنثة لأن أسماء المجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم كذا في المختار على ما سبق بيانه . [الباب الثاني] منهما (افعلل يفعلل) بتشديد اللام الأخيرة (افعللا موزونه اقشعرا يقشعرا) اقشعرا (و بما قلنا فيما سبق عرفت أنه يقال لهذا الباب باب الافعلال وحاله بالنسبة إلى الرباعي كالافعلال بتخفيف اللام بالنسبة إلى الثلاثي تدبر (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) لأن الرباعي المجرد منه قشعرا ثم صار اقشعرا (بزيادة الهمزة في أوله وحرف آخر من جنس لامة الثانية في آخره) هذا نص في أن الزيادة فيه الراء الثانية من الراءين الأخيرتين وإنما اختار هنا قول الأكثرين كما اختاره في باب الافعال وإن اختار قول الخليل في فعل لأن هذا الباب بمنزلة افعلل في منسعبة الثلاثي على ما قاله السيد عبد الله في شرح الشافية وغيره كما سبق منا آنفا وبالجملة دليل الخليل ودليل أكثرين يخشى هنا لأن سكون اللام الأولى من الأخيرين للادغام وللفرار عن توالي الحركات الأربع من أول الأمر معاً لكنه اختار قولهم لما قلنا فقد ظهر مما قلنا أن الخلاف هنا جار وأن محل الخلاف اللامان الأخيرتان من اللامات الثلاث ولادخل اللام الأولى المتحركة في الخلاف والترتيب الطبيعي بين البابين يقتضى ذلك أيضاً فما قاله الأستاذ رحمه الله لاخلاف فيما قاله المصنف في تعيين الزائد لما قاله الامام البركوي رحمه الله من أنه إذا كان أول المكررين متحركاً فالزائد هو الثاني بلا خلاف انتهى فنأشئ من غفلة عمادته سابقاً بتدبير وانصف (و بناؤه لمبالغة اللازم) يعني أن هذا البناء

اقشعرا يقشعرا فقلبت حركة الراء الأولى إلى ما قبلها الساكن فأدغمت الراء في الراء (اقشعرا وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة في أوله وحرف آخر من جنس لامة الثانية في آخره) اختار أن الزائد ماهو في الآخر لكون الآخر محل التغير مع كون الأول متحركاً قال البركوي رحمه الله إن كان أول المكررين متحركاً فالزائد هو الثاني بلا خلاف (و بناؤه لمبالغة اللازم



لأنه يقال قشعر جلد الرجل إذا انتشر شعر جلده في الجملة ويقال اقشعر جلد الرجل إذا اقشعر شعر جلده (مبالغة) فدل ذلك على أن في هذا الباب مبالغة ومن هذا الباب بادر أصله أبوذر كاقشعر فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلت ألفا لتحررت كما في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن فصار ابدر ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها فصار بادر (وخمسة) أبواب (منها) أي من الأبواب الخمسة والثلاثين (للملحق تدحرج) زيادة حرفين على الثلاثي المجرد أحدها للمطاوعة والثاني لمجرد الالحاق .

[الباب الأول: تفاعل يتفعلل تفعلا موزونه تجلبب تجلبب تجلبب] قدمه ليكون زائده من جنس الأصول (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف في أوله) ليوافق زائد الملحق به فإن قاعدة الالحاق أنه إن كان في الملحق به زائد جيء به في الملحق موضعه في الملحق به (وحرف

لافاضة المبالغة في الفعل اللازم لأن قشعر لازم واقشعر يفيد المبالغة فيه (لأنه) أي الشأن (يقال) أي يقول العرب (قشعر جلد الرجل إذا انتشر شعر جلده) انتشارا كائنا (في الجملة) أي قليلا (ويقال اقشعر جلد الرجل إذا انتشر) أي اضطرب وتحرك (جلده) انتشارا (مبالغة) بحيث لا انتشار فوقه وفسر العلامة الثاني اقشعر بقوله أي أخذته قشعريرة وهي بمعنى الاضطراب والحركة ولذا قال صاحب التبيان في تفسير قوله تعالى - تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم - أي تضطرب وحمل القشعريرة على الحقيقة هو الأولى إذ توجد عند الخشية ، وفي الحديث « إذا اقشعر جلد العبد من خشية ربه تحانت منه ذنوبه كما تحانت عن الشجرة اليابسة ورقها » انتهى فعلم منه أن المعنى الحقيقي للاقشعرار هو الاضطراب وهو الحركة والانتشار أيضا يجيء بمعنى الحركة لأنه يجيء بمعنى حركة الرجل وهذه الحركة وإن كانت مقيدة لكن مطلق الحركة يوجد فيها لأن المطلق في ضمن المقيد كما أن العام يوجد في ضمن الخاص فالاقشعرار بمعنى الاضطراب وهو بمعنى الحركة وهي أحد معاني الانتشار إذا عرفت هذا فتفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار صحيح وموافق للغة العرب ، ولذا اقتفى الشراح كلهم أثر المصنف فالحق أحق أن يتبع فقول الأستاذ رحمه الله ولعل هذا مبني على غفلته عن معنى الاقشعرار والانتشار وقوله بعد كلمات لا طائل تحتها فتفطن في هذا المقام فإن الشراح كلهم لوعرفوا أيضا معناها لما اقتفوا أثر المصنف واقتروا على لغة العرب محض افتراء عليهم وسوء ظن بهم فنع كلام أبي الطيب :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه  
وصدق ما يعتاده من توهم

استغفر الله العظيم فعنده مفاتيح الغيب لا يعلم الغيب إلا الله العزيز الحكيم وقال الأستاذ رحمه الله : ومن هذا الباب بادر أصله أبوذر مثل اقشعر إلى آخر ما قال انتهى تدبر (وخمسة) كائنة (منها) أي الأبواب الخمسة والثلاثين (للملحق تدحرج) هذا خبر لقوله خمسة بعد التخصيص بالصفة وإعماله يذكر باقي ملحقاته أعني تفعلل مثل تزلزل وتفعلل مثل تقلنس وتفعلل مثل تمسكن لأن غرضه بيان ما هو المشهور من هذه الملحقات وهي الخمسة المذكورة في المتن وأما الثلاثة الباقية فغير مشهورة . لا يقال ينبغي للمصنف أن يترك الكل في هذا المختصر كما ترك أكثر الصرفيين . لأننا نقول إنما ذكر فيه الخمسة ليفيد للمبتدئين فائدة تامة بذكر جميع الأبواب الدائرة في الألفاظ العربية .

[الباب الأول) من الخمسة (تفعلل يتفعلل تفعلا) قدمه على فتوعل ليكون الزائد فيه من جنس بعض حروفه الأصول (موزونه تجلبب تجلبب تجلبب وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) إذ أصله جلب ثم صار تجلبب (بزيادة التاء في أوله) ليوافق الملحق والملاحق به في موضع الزيادة وذاته وليفيد المطاوعة كما يجيء (و) بزيادة (حرف آخر) أي مغاير للتاء (من جنس لام فعله في آخره) هذا يدل على أن الزائد هو الباء الثاني بلاخلاف كما عرفت في جلبب قال الامام البركوي رحمه الله إذا كان أول المكررين متحركا فالزائد هو الثاني بلاخلاف هذا كلامه وقد نقل الأستاذ رحمه الله هذا الكلام منه في باب اقشعر مع أنه لا يوافق دعواه كما بينا هنالك فمحل هذا المقام فنع ما قيل: لكل مقام مقال ولكل ميدان رجال وهذه الزيادة لمجرد الالحاق (و بناؤه للمطاوعة) أي لمطاوعة فعل نحو جلببته أي ألبسته الجلباب فهذا باعتبار المعنى متعددا لفعولين وباعتبار اللفظ إلى واحد فتجلبب أي لبس الجلباب فهو من جهة المعنى متعددا إلى واحد وكون المطاوع بالكسر متعددا يجوز كما في علمته المسئلة فتعلمها وأما من جهة اللفظ فهو لازم وكون المطاوع بالكسر لازما أكثر من الأول وعلى كلا التقديرين يصح كلام المصنف على ما حققناه فيما سبق فتذكر وبما ذكرنا سقط كلام الشراح في هذا المقام .

[الباب الثاني] منها (تفوعل يتفوعل تفوعلا) ويقال له باب التفوعل وكذا الأبواب الآتية تسمى بأسماء مصدرها كما مر غير مرة (موزونه تجورب يتجورب تجوربا) والضم فيه وفي السابق واللاحق للفرق بين المصدر وفعله وتقديمه لتكون الواو قوية ومحلها مقدما تدبر (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) كتجورب أصله جرب على ما قالوا ثم صار تجورب (بزيادة التاء في أوله) لافادة الطاووعة (و) بزيادة (الواو بين الفاء والعين) لمجرد اللاحق هذا كلام ظاهرى ومبنى على ما هو المشهور من مسامحات الصرفيين والتحقيق أن تجورب أصله جورب وهو رباعى مجرد والواو بين الفاء والعين أصلية لازامة ومصدره جوربة على وزن دحرجة وجورب معرب لما قالوا إن جمعه جواربة والماء للعجمة ويحىء جمعه على جوارب أيضا مثل كياج جمع كيلج وهو الكيل ومقتضى ظاهر كلامهم أن أصل تجورب جرب وليس بصحيح إذ لا مناسبة بين الجرب والجورب لأن الأول علة تحصل من هيجان الدم الفاسد والثاني لباس القدم المتخذ من الشعر على ما هو المبسوط في كتب اللغة هكذا قاله الأستاذ رحمه الله . فان قلت كلامه هنا مخالف لما قاله نفسه في شرح قول المصنف وستة أبواب للملحق دحرج حيث قال هنالك جعل بعضهم الزيادة لللاحق من قبيل مالا معنى له أصلا غير اللاحق وهو فاسد لأن معنى حوقل وشمل مخالف لمعنى حقل وشمل لأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى إلى آخر مقال وفيه مخالفة ظاهرة لما قال هنا لأن كلامه هنا يقتضى اشتراط النسبة بين معنى الملحق ومعنى الملحق به وكلامه هناك يقتضى عدم اشتراطها فكيف التوفيق . قلنا لا منافاة بينهما لأن زيادة المعنى على معنى آخر تقتضى المخالفة بينهما بالزيادة والنقصان ولا تقتضى عدم النسبة بينهما تدبر (وبناؤه للمطاوعة) أى لمطاوعة فعلا (نحو جوربته) أى ألبسته الجورب (فتجورب) أى لبس الجورب تذكر ما قلنا في تجلبب وفي بعض النسخ وبنائه للزوم نحو جورب زيد أى لبس الجورب وعلى هذه النسخة تكون من قبيل التكلم بالمطاوع بالكسر من غير تكلم بالمطاوع قال الجار بردى في شرح الشافية وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الاناء وقال عبد القاهر رحمه الله معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع فالثانى مطاوع بالكسر لأنه طواع الأول مطاوع لأنه طاووعه الثانى هذا كلام الجار بردى . قوله وإن لم يكن معه مطاوع إشارة إلى أن للمطاوع بالفتح يجوز أن لا يوجد أصلا أو يوجد ولكن لا يتكلم به كما سبق منا تحقيقها .

[الباب الثالث] منها (تفيعل يتفيعل تفيعلا) قدمه لكونه مناسباً للأول في محل الزيادة (موزونه تشيطن يتشيطن تشيطنا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) إذ أصله شطن ثم صار تشيطن (بزيادة التاء في أوله والياء بين الفاء والعين) وفيه إشارة إلى أن الشيطان مشتق من الشطن بفتحين أو من شطن شطونا والأول بمعنى الحبل اللديد والثانى بمعنى البعد وكلاهما يناسب معنى الشيطان لظوله أو بعده عن رضا الرحمن وقيل مشتق من الشيط بمعنى الهلاك وهذا يناسب أيضا لهلاكه في الدارين (وبناؤه للمطاوعة) وفي بعض النسخ اللزوم تذكر ما قلنا آتفا (نحو تشيطن زيد) أى فعل فعلا مكروها على ما في بعض شروح المقصود فهو معتد معنى أيضا أو صار كالشيطان وهو لازم قال في مختار الصحاح الشيطان نونه أصلية وقيل إنها زائدة فان جعلته فيعلا من قولهم تشيطن الرجل صرفته بمعنى يكون منصرفا وان جعلته من تشيط لم تصرفه لأنه فعلا انتهى

[الباب الرابع] منها (تفعول يتفعول تفعولا) وإنما لم يعل كاعلال يخاف ويزال لأنه يبطل اللاحق إذا كان في غير الآخر كما سبق (موزونه ترهوك ترهوك ترهوكا) ولتقدم محل الزيادة بالنسبة إلى سلقى قدمه عليه وزيادة الياء بين العين واللام لم تسمع وإن اقتضاه الترتيب الطبيعي

[الباب الثاني من تلك]

الحسة : تفوعل

يتفوعل تفوعلا

موزونه تجورب

يتجورب تجوربا] أى

لبس الجورب (وعلامته

أن يكون ماضيه على

خمسة أحرف بزيادة

التاء في أوله والواو بين

الفاء والعين وبنائه

للمطاوعة نحو جوربته

فتجورب \*

الباب الثالث تفيعل

يتفيعل تفيعلا

موزونه تشيطن يتشيطن

تشيطنا وعلامته أن

يكون ماضيه على خمسة

أحرف بزيادة التاء في

أوله والياء بين الفاء

والعين وبنائه للمطاوعة

نحو تشيطن زيد \*

الباب الرابع : تفعول

يتفعول تفعولا

موزونه ترهوك

ترهوك ترهوكا

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله والواو بين العين واللام و بناؤه لل لازم فقط نحو ترهوك زيد  
الباب الخامس: تفعلى يتفعلى) بقلب (٤٨) الياء فيها ألفا وقد عرفت أنه لا ينافى الاخلاق (تفعليا موزونه تسلقى

(وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) كترهوك أصله ر هك على مذاقه ثم صار ترهوك (زيادة التاء في أوله والواو بين العين واللام و بناؤه لل لازم فقط نحو ترهوك زيد) أى يتختر يقال مرة فلان يترهوك أى يتفاخر ويتمايل إلى طرفيه في مشيه وهو من الأخلاق والصفات للمذمومة قال الله تعالى - ولا تمس في الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها - وفي بعض النسخ و بناؤه للطاوعة فيكون من قبيل ما لم يكن له مطاوع بالفتح أيضا كما عرفت مما نقلناه عن الجار بردى ولعل النسخة الأولى أيضا تحمل عليه لأن اللزوم والمطاوع بالكسر قد يتصادقان ولولاه لما قال المصنف فيما سيأتي والتاء إنما دخلت بمعنى المطاوعة . لا يقال هذا مختص بتجلبب كما يقول المصنف . لأننا نقول هذا مبنى على الغفلة عن قوله مثلا ويدل عليه أول كلامه أعنى قوله في هذه الملحقات كما سيبين إن شاء الله .

[الباب الخامس] منها (تفعلى يتفعلى) وقلب الياء فيها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لا يبطل الاخلاق لكونه في الآخر على ما مر غير مرة (تفعليا) بكسر اللام ولم يضم كما في مصادر الأبواب السابقة ليسلم الياء عن الاعلال أعنى القلب إلى الواو الذى هو أثقل من الياء مع أنه يوم خلاف المقصود (موزونه تسلقى يتسلقى تسلقيا) تدكر ماقى الوزن (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) إذ أصل تسلقى مثل سلقى ثم صار تسلقى (زيادة التاء في أوله والياء في آخره و بناؤه للطاوعة) أى لمطاوعة فعلى (نحو تسلقى زيد) أى سلقه بالكلام أى آذاه به فتسلقى أى قتأذى . قيل : جراحات السنان لها الثمام ولا يلتام ما جرح اللسان

ولما كان في هذه الملحقات نوع خفاء أراد أن يزيله واعتنى بشأنه فقال (اعلم) المخاطب به من مخاطب بما وقع في أول الرسالة فتذكر (أن حقيقة الاخلاق) حقيقة الشيء وماهية ما به الشيء هو هو كالحيوان الناطق للانسان وتطلق أيضا على ما يقابل الحجاز والكناية وهذا ليس بمراد هنا بل المراد هو الأول يعنى أن ما به يتحقق ويحصل الاخلاق الكائن (في هذه الملحقات) أى الملحقات الخمسة التى زيد فيها حرفان على الثلاثى المجرد (إنما هو) أى لا يتحقق ولا يحصل ذلك الاخلاق إلا بسبب زيادة حرف أى حرف زائد غير التاء أى مغاير للتاء في نوعه والمراد من حرف زائد غيره هو الحرف المعلوم عند المخاطب لتقدم ذكر تلك الملحقات لأنه قد علمت الزيادة فى الواقعتان فى كل واحد منها وهما التاء وغيره من تكرار اللام أو الواو أو الياء ولما قال المصنف (زيادة) لم يعلم المخاطب أن ذلك الحرف الزائد هو التاء أم غيره من المذكورات فعينه بقوله (غير التاء) فعلم من هذه التقريرات أن قوله غير التاء صفة لقوله زيادة أى حرف زائد سوى التاء لا مضاف إليه له كما ظن الأستاذ رحمه الله وتكلم بما لا يرضى صاحبه قال فى مختار الصحاح وغير معنى سوى والجمع أغيار وهى كلمة يوصف بها ويستثنى فان وصفت بها أتبعها إعراب ما قبلها وإن استثنيت بها أعرتها بالأعراب الذى يجب للاسم الواقع بعد إلا لأن أصل غير صفة والاستثناء عارض هذا كلام المختار ولذا قال ابن الحاجب وغيره صفة حملت على إلا فى الاستثناء وقال الفاضل الجامى فى شرحه لدلاها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على إلا واستعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الأصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله انتهى . وقد يكون بمعنى الافتقار على الحال كقوله تعالى - فمن اضطر غير باغ ولا عاد - كأنه قال فمن اضطر خائفا لا باغيا

يتسلقى تسلقيا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله والياء فى آخره و بناؤه للطاوعة نحو تسلقى زيد) واعلم أن هذه الخمسة من الستة الملحقة بالرابعى مع زيادة التاء فى أوله للمطاوعة غير فعيل إذ لم يجزى تفصيل بالاستقراء وزاد بعضهم على هذه الملحقات ثلاثة أبواب آخر الأول تفعلل يتفعلل نفعلا موزونه تزلزل يتزلزل تزلزلا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله وحرف آخر من جنس فاء فعله بين الفاء والعين . والثانى تفعلل يتفعلل نفعلا موزونه تقللس يتقللس نفعلا تقللسا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله والنون فيما قبل الآخر . الثالث تمفعل تمفعل موزونه تمسكن تمسكن تمسكنا وعلامته أن يكون

وماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء واليم فى أوله فعلى هذا يكون الملحق بتدحرج ثمانية أبواب (اعلم أن حقيقة الاخلاق فى هذه الملحقات) الخمسة بتدحرج (زيادة غير التاء) من حروف العلة وتكرير وكذا

وكذا قوله - غير ناظرين إياه - وقوله - غير على الصيد - لأن الحال بمنزلة الصفة على ما بينه المفسرون. إذا عرفت هذا فليت شعري لم عدل عن هذا الأصل الكثير الوقوع مع كونه ضراطا سويا إلى خلاف الظاهر من غير شاهد فحماه على الإضافة تكلف وتعسف مع أنه اشتغل بما لا يعني فهذا لا يليق بمنصبه العالي رحمه الله (مثلا) هذا يذكر في مقام يوم انحصار البيان في المذكور فيذكر ويدفع به ذلك الإيهام قالوا هو اسم مصدر بمعنى التمثيل يقال مثل له كذا تمثيلا إذا صور مثله بالكتابة أو غيرها كذا في المختار يعني أمثل لك بالحق تجلب مع أن البيان شامل للخمسة . وأقول (اللاحق) أي تحققة وحصوله (في تجلب) مثلا واختار التمثيل به لكونه أول تلك اللحقات (إنما هو بتكرير الباء) التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى يقال كرر الشيء تكرر أو تكرر أيضا بفتح التاء وهو مصدر وبكرها وهو اسم كذا في مختار الصحاح قال الأستاذ رحمه الله قال أبو سعيد الضرير سألت أبا عمرو عن التفعال بفتح التاء والتفعال بكسرهما فقال أبو عمرو الأول مصدر والثاني اسم انتهى هذا منافع لمأقوله في باب التفعيل إن التفعال بالكسر أيضا مصدر كالتيان فالصواب أن يمثل بلفظ التكرار فإن هذا السؤال مخصوص بمادة التكرار وتمثيله بالوزن هو المقتضى للتنافي بين كلاميه مع أن قوله هنالك لم يوجد على وزن التفعال بالكسر غير التيان والتلقاء نقلا عن الكشاف ويؤيده ما قلنا تدبر. والمعنى حصول اللاحق في تجلب مثلا بتكرار الباء (و) أما (التاء) التي فيه فهي (إنما دخلت معنى المطاوعة) أي لم تدخل إلا لإفادة معنى المطاوعة على أن يقتدر المضاف وتكون الباء بمعنى اللام يعني أن الغرض من دخول التاء فيه تحصيل تلك الافادة فيكون المفعول له تحصيليا فلعل تمثيل الأستاذ رحمه الله بقوله تعالى إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل على تقدير محته يكون تمثيلا لمجرد كون الباء بمعنى اللام مع أن محته ممنوعة لأن الباء فيه للسببية أي بسبب اتخاذكم العجل كفي قوله تعالى وما خلقتنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق فإن الباء فيه للإبادة لا للتعليل كإظن لأن الكلمة إذا أمكن الحمل فيها على معنى نفسها في الجملة لا تحمّل على معنى كلمة أخرى تأمل (كما) دخلت التاء (في تدرج) لمعنى المطاوعة والكاف فيه وفي مثله بمعنى المثل أي إنما دخلت التاء في الأول لتلك الافادة دخولا مثل دخولها في الثاني لها فكلمة مأمصدرية على مقالته الأستاذ التحرير المدقق الحاج سليمان القرعة أغاجي في مثله . وقال أيضا الزنجاني في مواضع من كتبه والكتب مشحونة بهذا فلا مجال للانكار ولا يبعد أن يكون بعد التأويل بالمصدر خبر مبتدأ محذوف فيكون تمثيلا لحال التاء في تجلب بحالها في تدرج . ثم إنه لما ورد سؤال على الحصر المذكور بقوله والتاء إنما دخلت الخ بأن يقال لا نسلم أن التاء في تجلب للمطاوعة فقط لم لا يجوز أن يكون لها دخل في اللاحق أو تكون لمحض اللاحق دفعه بقوله (لأن اللاحق) أي لأن ما به اللاحق على أن يقيم السبب مقام السبب لأن زيادة الحرف سبب لللاحق وذلك الحرف الذي هو سبب اللاحق (لا يكون) ولا يوجد (في أول الكلمة بل) يكون (في وسطها) بسكون السين . قال في المختار تقول جلست وسط الدار بالتسكين لأنه ظرف وجلست في وسط الدار بالتحريك لأنه اسم وكل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالتسكين وإن لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك انتهى فقد عرفت أن المصنف عبر فيها بقوله بين الفاء والعين وبين العين واللام فصلح فيه بين فهو بالسكون وقد يفرق بينهما بان الوسط بالتسكين يتحرك ويم ما بين الفاء والعين وما بين العين واللام مثلا والوسط بالتحريك يخص ما بين الشين فقط على التعيين. سئل أبو السعد مفتي الروم عن الفرق بين الوسط بالتسكين والوسط بالتحريك. وأجاب المفتي بأن يقال الساكن متحرك والمتحرك ساكن كذا قال الأستاذ رحمه الله وعلى هذا أيضا يلزم أن يكون بالتسكين فقد ظهر مما نقلناه من المختار أن الأولى أن

اللام (مثلا اللاحق في تجلب إنما هو بتكرير الباء والتاء إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما) كانت (في تدرج لأن اللاحق) أي الزيادة لللاحق (لا يكون في أول الكلمة بل) يكون (في وسطها)



وفي آخرها على ما صرح به في شرح المفضل) وأيضاً حروف اللاحق لا تكون بمعنى غير اللاحق كما صرح به ابن الحاجب في شرح المفضل والتاء ههنا بمعنى الطاوعة فلا تكون لللاحق وفيه نظر لأن اللاحق جعل مثال أقص على مثال أز يد منه كما صرحوا به وكذلك جعل ههنا إيماءً يأتي (٥٠) زيادة التاء وغيرها معاً لا غيرها فقط فكيف يحكم بأن اللاحق زيادة

غير التاء وأن اللاحق لا يكون في أول الكلمة اللهم إلا أن يقال المراد أن الزائد مجرد اللاحق لا يكون في الأول وأن الزائد مجرد اللاحق ههنا غير التاء وأما التاء فليست مجرد اللاحق بل له وللطاوعة أيضاً وكأن قول المصنف إن حقيقة اللاحق دون أن يقول اللاحق إشارة إلى هذا فتدبر (و) بابان (انسان) من الأبواب الخمسة والثلاثين قد يحىء (للمحق احرنجيم) زيادة ثلاثة أحرف على الثلاثي مجرد . [الباب الأول] منهما (وزنه افعلنل يفعلل) افعلنس افعلنس افعلنس (قال التفتازاني معنى افعلنس خلف ورجع قال أبو عمرو سألت الأصمى عنه فقال هكذا فقدم بطنه وأخر صدره انتهى وقال صاحب السعود

يترك لفظ في كاصرح به الامام البركوي في اظهار الاسرار تأمل (و) بل يكون مابه اللاحق (في آخرها) كالباء في تجلب والباء في تسلقى وبالجملة إن الحرف الذي يزداد لغرض اللاحق لا يكون في أول الكلمة التي أريد للاحقها بكلمة أخرى فلا تكون التاء في تجلب لللاحق بل لافادة معنى الطاوعة فقط بل يكون ذلك الحرف في وسطها كترهوك وغيره ويكون في آخرها أيضاً كتجلب وغيره (على ما صرح به) ابن الحاجب (في) الايضاح (شرح المفضل) وكذا صرح سائر الشراح به أيضاً وعلى هذا الكلام يرد ما يقال إن مصنف هذا الكتاب على رضى الله تعالى عنه وماذ كره الأستاذ هنا من تقدير سؤال بقوله لأن اللاحق إلى الخ وبيان ذلك وبيان مورد السؤال فريك جداً فتنظن فتح الله عليك حقيقة الحال - إنك لاتهدى من أحبيت ولكن الله يهدى من يشاء - الملك المتعال (وانسان) أى بابان من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنان (للمحق احرنجيم) الذى زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد . [الباب الأول] من ذينك البابين ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي مجرد الأولان لغير اللاحق والأخير مجرد اللاحق (وزنه افعلنل يفعلل افعلنلا) هذاباب الافعلنل وتقديمه على باب الافعلنلا لكون إحدى زوائده من جنس بعض حروفه الأصول (موزونه افعلنس يقعنسس افعنساسا) فان قلت لم كان هذا ملحقاً باحرنجيم ولم يكن ملحقاً باستعمل مع أن جميع تصاريفه على وزنه . قلنا يجب أن يكون في الملحق كل من الحروف الأصول والزوائد الواقعة في الملحق به والحال أن الاستفعال بالنسبة إلى هذا الباب أعنى الافعنساس ليس كذلك لافي الأصول ولا في الزوائد لأن جميع الزوائد في الاستفعال أعنى الهمزة والسين والتاء في الأول والأصول بعدها بخلاف الافعنساس فانه مخالف للاستفعال في مواقع الأصول والزوائد كما ستعرف وأما إذا ألحق باحرنجيم فيوافق مواقعها في الملحق والمحقق به ولذا ألحق باحرنجيم دون استفعال كما قال المصنف رحمه الله وما قاله الأستاذ رحمه الله هنا أيضاً لا يتخلو عن الركاكة فليطالع وليتأمل (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) كافعلنس أصله قعس ثم صار افعلنس (زيادة الهمزة في أوله والنون بين العين واللام) فالهمزة للوصل والنون للطاوعة كما كاتنا في احرنجيم كذلك (و) زيادة (حرف آخر من جنس لام فعله في آخره) وفيه إشارة إلى أن الزائد فيه السين الثانية ولا يجرى الخلاف المذكور هنا لما عرفت أن البركوي رحمه الله قال إذا كان أول المكررين متحركاً فالزائد هو الثاني بخلاف ولم يدغم لئلا يبطل اللاحق و بناؤه للارزم وهذا أيضاً من قبيل المطاوع الذى ليس له مطاوع لأن معنى القعس والافعنساس متغايران لأن القعس بفتححتين أو بفتح القاف وكسر العين وكذا المتقاعس بمعنى واحد يقال رجل قعس ومتقاعس إذا ظهر بطنه ودخل صدره وهو ضد الأحدب على ما نقله الأستاذ عن الأصمى ومعنى الافعنساس التأخير والرجوع إلى خلف فلا يكون الافعنساس مطاوع القعس نحو افعلنس زيد أى تأخر ورجع إلى خلف من غير ملاحظة المؤخر بصيغة الفاعل يعنى تأخر من غير مؤخر كما فى انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر على مامر غير مره وفي أكثر النسخ (و بناؤه لمبالغة اللارزم) كما يقال قعس الرجل إذا خرج صدره ودخل ظهره في الجملة ويقال افعلنس الرجل إذا كان كذلك مبالغة وهو غير صحيح بناء على ما نقل عن الأصمى .

في الصرف معناه تأخر ورجع من قعس إذا دخل ظهره وخرج صدره وهو ضد [الباب] الأحدب (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف زيادة الهمزة في أوله والنون بين العين واللام) ليوافق زائدى الأصل لما عرفت من قاعدة اللاحق فالهمزة للوصل والنون للطاوعة كما كاتنا في احرنجيم (و) زيادة (حرف آخر من جنس لام فعله في آخره و بناؤه لمبالغة اللارزم) كما هو الأصل وهذا مجرد اللاحق

[الباب الثاني افعلى] بالألف (يعنى افتلاء موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) قال التقطازانى معنى اسلنقى نام على ظهره ووقع على قفاه (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة في أوله والنون بين العين واللام) ليوافق زائدى الأصل (و) بزيادة (الياء) كاهو الراجح عند المصنف (في آخره وبنائه للازم نحو اسلنقى زيد) لمجرد الالحاق فتنقلب الياء ألفا في الماضى لتحركها وافتتاح ما قبلها وهذا القلب لسكونه في الآخر لا يبطل الالحاق كما عرفت وقيل الزائد هو الألف ابتداء فحينئذ يحتاج إلى قلب الألف ياء في المضارع لانكسار ما قبلها وههنا باب آخر ملحق بأقشعر وهو افعال يفعل افتلالا (٥١) موزونه اطمان يطمن

اطمئنا وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة في أوله وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره ليوافق زائدى الأصل وبزيادة همزة أخرى بين العين واللام لمجرد الالحاق وبهذا تم أبواب التصريف أحدا وأربعين ستة منها للثلاثى المجرود وواحد منها للرباعى المجرود وثلاثة منها لما زاد على الرباعى المجرود وواحد وثلاثون لما زاد على الثلاثى المجرود وهو ضربان غير ملحق وملحق والأول اثنا عشر بابا والثانى ثلاثة أنواع الأول ملحق بالرباعى وهو ثمانية أبواب ذكر المصنف ستة منها وذكرنا الباقي والنوع الثانى ملحق بتدحرج وهو أيضا ثمانية أبواب ذكر المصنف خمسة منها

[الباب الثانى] منهما (افعلنى) وقلب الياء فيه ألفا لا يبطل الالحاق لسكونه في الآخر كما عرفت (يفعلنى) إعلاله كإعلال يرمى (افتلاء) أصله افتعلابا فصارت همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة (موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) تذكرة ما في الوزن (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) كاسلنقى أصله سلق ثم صار اسلنقى (بزيادة الهمزة في أوله والنون بين العين واللام) فالهمزة فيه أيضا للوصل والنون للمطوعة كما في الملحق به (والياء) لمجرد الالحاق وفيه رد لما قيل إن الزائد فيه الألف في آخره لأن مابه الالحاق يجوز أن يكون في آخر الكلمة كما يكون في وسطها على ما سبق (و بنائه للازم نحو اسلنقى زيد) أى نام على ظهره والاسلنقاء كالاسلنقاء وزنا ومعنى . قال السيد عبد الله في شرح الشافية يقال سلقته إذا ألقته على ظهره فاسلنقى انتهى فلم أعلم منه أنه يحىء للمطوعة سلقى كما سبق . قيل وههنا باب آخر ملحق بأقشعر وهو افعال يفعل افتلالا موزونه اطمان يطمن اطمئنا يعنى أن أصله طمن زيد فيه ثلاثة أحرف وألحق بأقشعر وقال الأستاذ رحمه الله ما المانع من أن يكون مثل اطمان واشتار من باب اقشعر وما الداعى إلى كونهما ملحقين به لأن أصلهما طمان واشتار تتبع . ولما فرغ من تعداد الأبواب أصلا ومزيدا ملحقا وغيره أراد أن يشرع في بيان أقسام الفعل من جهة كونه سالما وغيره فقال (ثم اعلم) عاطفا على اعلم الواقع في أول الكتاب تنبيها على أن ما سبده ذكره أيضا مطمح أنظار الصرفيين وإن كان دون الأبواب السابقة على مفاهيم من كلام الأستاذ رحمه الله ويمكن أن يقال إن ما بعده أعلى مرتبة مما قبله لأن كلمة ثم في الأصل للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعدها أعلى مرتبة مما قبلها أو أدنى على ما قاله الفاضل العصام في حاشية الجامى فكلمة ثم هنا للتراخي في الرتبة ويمكن حملها على الحقيقة باعتبار الآخر فافهم (أن الفعل) الاصطلاحى فهو إذن بكسر الفاء لابتدائها فانه مصدر ولم يذكر الاسم مع أن تلك الأقسام تجرى فيه أيضا لأنه أراد بيان حصر الأفعال لا الأسماء فتعرف السلامة وعدمها في الاسم بالمقايسة ولم يذكر الحرف بناء على أن التغير لا يتطرق إلى الحرف كما يتطرق إلى الفعل والاسم كذا في المطوب وفي بعض شروح الزنجاني ولذا كانت السكامة المبحوث عنها في علم الصرف اثنين والكلمة النحوية ثلاثة (المنحصر) صفة الفعل والحصر أربعة عند البعض حصر عقلى وهو ما لا يجوز العقل فيه قسما آخر ويكون ذكر الأقسام فيه بالترديد بين الاثبات والنفي كقولهم المعلوم إما موجود أولا وحصر استقرائى وهو ما يجوز العقل فيه قسما آخر لكن يحتاج الحكم بأقسامه إلى التنبع والتفحص ويذكر فيه الأقسام المعلوم بالاستقراء كقولهم المنصر إما أرض أو ماء أو هواء أو نار وحقه عدم التردد بين الاثبات والنفي غالبا تدبر وحصر وقوعى كحصر الكلمة على الثلاثة وفيه كلام وحصر جعلى كحصر رسالة الاظهار على ثلاثة أبواب والظاهر أن الحصر هنا استقرائى ووقوعى لكنه متضمن للحصر العقلى نأمل فيه تنل . ومما ينبغي أن يعلم هنا إجمالا أن التقسيم إما حقيقى وإما اعتبارى . أما الحقيقى

وذكرنا ثلاثة أخرى والنوع الثالث ملحق باحرنجم وهو بابان كاذ ذكره المصنف والنوع الرابع ملحق بأقشعر وهو باب واحد كاذ ذكرناه وهذا ما وعدناك في أول الكتاب والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . واعلم أن من عادة الصرفيين الباحثين عن أحوال الفعل وما يشتق منه أن يقسموا الفعل في ابتداء تعليمهم إلى أقسامه الثمانية ليكون عوناً للتعلمين في معرفة الالفاظ الكثيرة ومعانيها النوعية بسماح واحد منها وفي سهولة ضبطها وحفظها فلما أشار المصنف في أثناء تعداد الأبواب إلى تلك الأقسام بعضها بالتصريح والتفصيل وبعضها بالإيماء في ضمن التمثيل أراد أن يجعلها ههنا ليكون كالفعل لبيانها فقال (ثم اعلم أن الفعل المنحصر

في هذه الأبواب إما ثلاثي مجرد سالم الخ) وأراد بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية عن حروف العلة والهمزة والتضعيف ثم إنه لما كان من عادتهم أيضا تقسيم الفعل إلى أقسامه السبعة ثم بيان مالكل منها من الاعلال والادغام وسائر الأحوال والأحكام أتى به المصنف أيضا في هذا المقام وأشار إلى بعض الأحوال والأحكام في ضمن الأمثلة أوفى صريح الكلام فقال (اعلم أن كل فعل إما صحيح وهو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام من الوزن حرف من حروف العلة الخ) وليكن هذا آخر ما جرى عليه القلم بمن من مق علينا وأنتم . (٥٢) والحمد لله على الأتمام . وعلى رسوله الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه الكرام

مادامت الليالي والأيام  
[ انتهى ما شرحه  
الكفوى من متن البناء  
وحيث لم يستوف المتن  
شرحا وبقيت منه  
بقية غير مشروحة  
فتتمها للفائدة نقلنا  
تسكلا شرح ما بقي  
من المتن من شرح  
الضياء على البناء .

من ههنا شرح الضياء .  
( ثم اعلم أن الفعل  
المنحصر في هذه  
الأبواب ) الخمسة  
والثلاثين ( إما ثلاثي  
وهو ما كان ماضيه  
على ثلاثة أحرف ( مجرد )  
عن الزائد ( سالم ) من  
حروف العلة والهمزة  
والتضعيف ( نحو كرم )  
قدم هذا القسم لتقدم  
العدم السابق لأن  
مفهوم السالم عددي  
وغير السالم وجودي  
تأمل حتى لا تقول إن  
مفهوم السالم وجودي

فهو ضم قيود متباينة أو متخالفة إلى التقسيم ليحصل بانضمام كل قيد قسم . وأما الاعتباري فهو ضم قيود متغايرة في الجملة إلى المقسم لذلك ويشترط في الأول التباين في الأقسام بخلاف الثاني فإنه لا يشترط فيه بل يجوز فيه تداخل الأقسام وهما من قبيل الأول لتحقق التباينة بين الأقسام وهذا القدر يكفي لطالبي هذا الكتاب والتفصيل في كتب الأدب وقد بينته في شرح الكفوى بما لا مزيد عليه يعني أن الفعل الذي انحصر ( في هذه الأبواب ) أي الأبواب الخمسة والثلاثين على مذاق المصنف ثمانية أقسام بحسب الاستقرار لأنه ( إما ثلاثي مجرد سالم نحو كرم ) فإنه ثلاثي لكونه على ثلاثة أحرف ومجرد لكونه خاليا عن الزيادة وسالم لكونه عاريا عن حروف العلة والهمزة والتضعيف فهو سالم عند الصرفيين والنحويين لأن جميع حروفه الأصلية يعبر عنها بالفاء والعين واللام كما في فعل سلمت عن الحروف المذكورة وكلمة رمى غير سالمة عندهما وباع غير سالم عند الصرفيين وسالم عند النحويين لكون آخره عاريا عن الحروف المذكورة واسلنقى سالم عند الصرفيين وغير سالم عند النحويين فكان بين الطائفتين عموم وخصوص من وجه باعتبار السلامة لاجتماعها في مادة وإفراق كل منهما عن الآخر في مادة أخرى وكذلك غير السالم كما عرفت المراد . فعمل مما سبق أن السالم عند النحويين ما ليس في آخره حرف علة سواء كان في غير الآخر أو لم يكن وسواء كان أصلا أو مزيدا وعند الصرفيين لا يخرج الحرف الزائد الكلمة عن السلامة لأن السالم عندهم ما سلم عن الاعلال فلما سلمت أصوله المعتبرة كان سالما فيكون قاتل وأ كرم وفرح سالما بزيادة الألف والهمزة والتضعيف كذا في بعض شروح الزنجاني وغيره ( وإما ثلاثي مجرد غير سالم نحو وعد ) فإنه مثال والثالث غير سالم عندهم وسالم عند النحويين وقدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه عليه طبعاً فقدمه وضعا ليوافق الوضع الطبع وقدم السالم على غير السالم لكون مفهومه وجوديا وقدم المجرى من الثلاثي والرباعي على المزيدينهما لأن المجرى أصل بالنسبة إلى المزيدين وأصل الرباعي بالتقديم ( وإما رباعي مجرد سالم نحو دحرج ) فإن جميع حروفه الأربعة أصلية وعار عن الحروف المذكورة ( وإما رباعي مجرد غير سالم نحو وسوس وزلزل ) لوجود حرف العلة في حروفه الأصلية ولكونه مضاعف الرباعي وهو ما كان فاء فعله مع لامة الأولى وكذا عين فعله مع لامة الثانية من جنس واحد كزلزل ولم يدغم هذا النوع من المضاعف لوجود الفاصل بين اللتين وهو مانع كما يجيء في بحثه والمضاعف غير سالم ( وإما ثلاثي مزيد فيه سالم نحو أكرم ) فإن الهمزة كانت زائدة والزيادة لا تخرج الكلمة عن السلامة عندهم بعد أن كان أصله سالما وأصل أكرم كرم وهو سالم كما عرفت وكذا ما زاد عليه ( وإما ثلاثي مزيد فيه غير سالم نحو أوعد ) لعدم السلامة في أصله وكذا المزيد عليه ( وإما رباعي مزيد فيه سالم نحو تدحرج ) لسلامة أصله وهو دحرج ( وإما رباعي مزيد فيه غير سالم نحو توسوس ) لعدم السلامة في أصله وهو وسوس وقد عرفت أنه معتل ومضاعف

مزيد

وغير السالم عددي لأن فيه كلمة نقي ( وإما ثلاثي مجرد غير سالم ) بل معتل

أو مضاعف أو مهموز ( نحو وعد ) ومد وأخذ ( وإما رباعي مجرد ) وهو ما كان ماضيه على أربعة أحرف بأن يكون جميع حروفه أصلية ( سالم ) من حروف العلة وما يلحقها ( نحو دحرج وإما رباعي مجرد غير سالم نحو وسوس وزلزل وإما ثلاثي مزيد فيه سالم نحو أكرم وإما ثلاثي مزيد فيه غير سالم ) رباعيا أو خماسيا أو سداسيا ( نحو أوعد ) وانعد واستوعد ( وإما رباعي مزيد فيه سالم ) خماسيا أو سداسيا ( نحو تدحرج ) و احرنجم ( وإما رباعي مزيد فيه ) خماسيا أو سداسيا غير سالم نحو توسوس

فزيدة أيضا غير سالم (ويقال) أو يسمى (لهذه الأقسام) يعني تميز هذه الأقسام عند المعلمين والتعلمين  
 (بالأقسام الثمانية) كما تميز الأقسام الآتية بالأقسام السبعة كما يحىء وقد عرفت مما سبق أن الفعل يكون  
 ثلاثيا وريا وباعيا ولا يكون الحروف الأصلية زائدة على الأربعة ولا يكون ثنائيا أيضا وإن جوزها العقل  
 لما قلنا إن الحصر استقرأى أو وقعوى وأما الاسم فيجوز أن يكون خماسيا أيضا. قال ابن الحاجب في الشافية  
 وأبنية الفعل الأصول ثلاثة ورباعية وأبنية الاسم الأصول ثلاثة ورباعية وخماسية وللاسم الثلاثي  
 المجرد عشرة أبنية بحسب الاستعمال وهي فلس وفرس وكشف وعضد وخبز وعنب وإبن وقفل وصرذ  
 وعنق وللرباعي المجرد خمسة استعمالات جعفر وز برج وبرثن ودرهم وقطر وزاد الأخصش جحذب  
 وللخماسي أربعة سفرجل وقرطب وجحمرش وقد عمل ، وبالجملة إن الفعل إما ثلاثي حرف يتبدأ به  
 وحرف يوقف وحرف يفصل بينهما ومادونه خروج عن حد الاعتدال ولذا لا يقع ثنائيا وكذلك الاسم  
 المتمكن ويشترك الفعل والاسم في كونهما ثلاثيا وريا وباعيا ولم يكن الفعل خماسيا لثلايلزم مساواة الفرع  
 للأصل وهو مستكره إذ الفرع ينبغي أن يكون منقطعاً عن الأصل بدرجته هذا. ثم شرع في بيان تقسيم الفعل  
 إلى الأقسام السبعة فقال (ثم اعلم) بكلمة ثم أيضا لأن ما قبلها متضمن لما بعدها ولذا قدمه الزنجاني على الكل  
 فكان ما قبلها أعلى مرتبة مما بعدها ولا يبعد العكس لما بيناه فتذكر (أن كل فعل) أى كل فرد من  
 أفراد الفعل باعتبار آخر منحصر في سبعة إذ كلمة كل إذا دخلت على النسكرة تكون لاحاطة الأفراد  
 كقولهم كل رمان مأكول وإذا دخلت على المعرفة تكون لاحاطة الأجزاء ولذا لم يحز كل الرمان مأكول  
 لأن كل أجزاءه لا يؤكل كالفشر فايراد كل في المقسم معنى على ما هو المشهور من أن التقسيم للأفراد كما أن  
 التعريف للماهية (إما صحيح) كلمة إما بكسر الهمزة تدل على انحصار الفعل في الأقسام المذكورة وفيه سؤال  
 وجواب مشهور أن مذكوران في كتب النحو فيطالع ثمة (وهو) أى الفعل الصحيح لأن المقسم يدخل  
 في كل واحد من أقسامه كما بين في الآداب فافهم (الفعل الذى ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف من  
 حروف العلة) قدمه على المعتل لأنه بالنسبة إلى المعتل أصل بحسب الدات التى نحن بصدها لأن مراد  
 المصنف منه التقسيم وهو يكون بحسب الدات والتعاريف تابعة على ما يدل عليه أسلوبه وهذا ظاهر وإن  
 خفى على الأستاذ رحمه الله حيث قال المراد مفهومهما إذ البحث في تعريفهما والتعريف ليس بحسب  
 الدات بل بحسب المفهوم هذا كلامه ويمكن أن يقال إنما قدمه عليه لأنه أراد الإخراج من بين لأن  
 مراده هنا البحث عن الاعلال والادغام فكان ذكر الصحيح هنا للاستطراد لأن الأشياء تنكشف  
 بأضدادها ولذا قدم ابن الحاجب المعتل على الصحيح فلا وجه لما قاله الأستاذ رحمه الله إنما قدم الصحيح  
 لتجرده عن الاعلال لأنه يناقى ما هو الغرض من هذا البيان كما عرفت. قيل لو قدم المصنف المعتل على  
 الصحيح لكان أولى لأن مفهوم المعتل وجودى ومفهوم الصحيح عدمى فيستدعى الوجودى التقديم  
 والعدمى التأخير انتهى يعنى أن مفهوم الأول وجودى مقيد بوجود حرف العلة ومفهوم الثانى عدمى مقيد  
 بعدم ذلك الوجود فالوجودى المقيد يستحق التقديم على العدمى المقيد قال الأرنجاني في حاشية التصورات  
 الوجود المطلق لا يكون مقدما على العدم المطلق بل يستحق الوجود المقيد التقديم على العدم المقيد ، أى  
 عدم ذلك الوجود وكذلك العدم المطلق يستحق التقديم على الوجود المطلق كما أن عدم العالم مقدم على  
 وجوده هذا. وقد اعترض الأستاذ رحمه الله على ذلك القيل بقوله : وفيه نظر إلى آخر ما قال وتعلم بما لا ينفى  
 أيضا وتعبيره فيه وما له ريكك جدا (وهى) أى حروف العلة ثلاثة (الواو والألف والياء) سميت  
 هذه الحروف بحروف العلة ، لأن العليل لا يلفظ إلا بها عند الأئمة نحو واى فاضافوا هذه الحروف  
 إلى العلة لتلفظ العليل بها لأن من عادتهم أنهم يضيفون شيئا إلى شئ لأدنى ملاسة ولا يبعد أن تسمى

ويقال لهذه الأقسام  
 الأقسام الثمانية) لكون  
 مساها ثمانية (ثم اعلم  
 أن كل فعل) ماضيا  
 أو مضارعا أو أمرأغانيا  
 أو حاضرا أو متكاما  
 أو كان لأمر الجهور.  
 وأما الجحد انطلق  
 والجحد المستغرق ونق  
 الحال ونق الاستقبال  
 وتأكيدنى الاستقبال  
 والنهى فداخلة في  
 المضارع قال المطرزي  
 في الصباح وله ثلاثة  
 أمثلة المفتوح الآخر  
 وما يتعاقب على أوله  
 احدى الزوائد الأربع  
 والموقوف الآخر انتهى  
 يفهم من هذا أن الفعل  
 ثلاثة فقط لأن السكوت  
 في مقام البيان يفيد  
 الحصر (إما صحيح) لم  
 يقل سالم إشعارا بأن  
 الصحيح والسالم عنده  
 بمعنى واحد لأعم منه  
 كاذب إليه بعض من  
 الصرفيين كالزنجاني  
 (وهو الفعل الذى ليس  
 في مقابلة الفاء والعين  
 واللام حرف العلة وهى  
 الواو والألف والياء)  
 المقلوبة منهما وأما  
 المقلوبة من الهمزة  
 فمهموز.



بحروف العلة لوقوع التغيرات فيها كثيرا وحقيقة والعلة تغيير الشيء عن حاله ، وتسمى هذه الحروف أيضا حروف الزوائد واللين والمد أما تسميتها بالزوائد فظاهرة وأما باللين فلما فيها من اللين لاتساع محارجها وأما بالمد فلقبولها الامتداد فالعلة أعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منهما ثم اللين أعم من المد لعدم اشتراط أن يكون حركة ما قبله من جنسه وأما المد فهو مشروط بهذا الشرط وأما الزوائد والعلة فيبينهما عموم من وجه لصدقهما في واو قعود وصدق الزوائد في همزة أكرم وصدق العلة في وسط قال كذا في الأساس لكن الحق أن الزوائد أعم من العلة لأن حروفها عشرة وهي اليوم تنساه ، أو يأوس هل نمت ، أولم يأتنا سهو جمعها بعضهم في بيت وهو :

يا أوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه

أو أتاني سليمان أو سألتونيها أو هويت السمان ، قيل سأل أبو العباس المبرد أبا عثمان المازني عنها فأشده :

هويت السمان فشيئني وقد كنت قدما هويت السمان

فقال أنا أسأل عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر فقال قد أجبت مرتين كذا في الشافية وشروحها (والهمزة والتضعيف) معطوفان بالرفع على قوله حرف من حروف العلة لاعلى الواو وأختيها وفيه إشارة إلى أن الهمزة ليست من حروف العلة إذ الهمزة لايجرى فيها مايجرى في حروف العلة في كثير من الأبواب على ماذهب إليه الجمهور ولذا لم يعدوا المهموز من المعتل وأخرجوه عن حده وفيه إشارة أيضا إلى أن المختار عنده المساواة بين الصحيح والسالم على ماذهب إليه البعض وأما عند البعض الآخر فيبينهما عموم وخصوص مطلق والسالم أخص مطلقا والصحيح أعم مطلقا إذ لم يشترط فيه عدم وجود الهمزة والتضعيف بخلاف السالم فإنه شرط فيه ذلك وبالجملة إن الصحيح والسالم على ما اختاره ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وإنما اعتبر الخلو من الهمزة والتضعيف لأنه قد يقرب عليهما أحكام المعتل من الابدال والحذف وغيرها على ما سيجيء في بحث المهموز والمضاعف (وإما مثال) سمي به للمائة ماضيه الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال ويقال له المعتل الفاء أيضا لوجود حرف العلة فإنه وهو يجيء من الباب الثاني نحو وعند يعد عدة والأمر عد والنهي لاتعد ويسر يسر يسرا والأمر أيسر والنهي لايسر ومن الباب الثالث نحو وهب يهب هبة والأمر هب والنهي لاتهب ومن الباب الرابع وجل يوجل وجلا والأمر يجل والنهي لايتجل ومن الباب الخامس وجه يوجه وجاهة الأمر أوجه والنهي لا توجه ومن الباب السادس ورت يرث وروثة والأمر رث والنهي لا ترث ثبتت الواو والياء في الماضي لأنهما إذا وقعتا في الأول لا تتغيران غالبا لكن الواو قد تقلب ناء مثل الكلام والترث والتهمة وقد تقلب همزة كما قال النبي عليه الصلاة والسلام لرجل أشار بسبأتيه في التشهد أحد أحد بمعنى اجعل واحدة ووتر أصله وحد تدبر وكما قال الله تعالى : وإذا الرسل أقنت . أصله وقتت من التوقيت بمعنى تعيين الوقت كذا في الأساس مع بعض تغيير . ولما أخرج الصحيح من الين أراد الشروع في المقصود الأهم هنا الذي هو المعتل وقدم المثال على سائرته لتقدمه طبعيا باعتبار ما لأجله البحث أعني حرف العلة كما عرفت في بحث الصحيح فتذكر (وهو) أي المثال الفعل (الذي يكون) أي يوجد أو يكون واقعا (في مقابلة فإنه حرف من حروف العلة) وذلك الحرف إما واو (نحو وعد) من وعد يعد وعدا وعدة والوعد يستعمل في الخير والشر وأما الإيعاد والوعيد فمختصان بالشر (و) إما ياء نحو (يسر) من اليسر يسكون السين

قوله ( والهمزة والتضعيف ) عطف على قوله حرف من حروف العلة لاعلى قوله الواو والياء وهو ظاهر وقدم الواو لأنها أصل لأنها متولدة من أقوى الحركات وهي الضمة لأنها علوية تخرج عن عملها بتعريك الشفتين وانضمامهما إلى جانب الفوق كما مر مرارا ثم قدم الياء على الألف لأنها قريبة من الواو في الثقل ولأن الألف غالبا إنما تحصل منهما (نحو نصر) مثال الصحيح السالم (وإما مثال وهو) في اللغة المائة والمشابهة وسمى المعتل مثلا لكونه كالصحيح في احتمال الحركات نحو وعد يعد ويسر يسر وقيل لأن أمره مثل أمر الأجوف وفي اصطلاح الصرفيين ( الذي يسكون في مقابلة فإنه حرف من حروف العلة نحو وعد) مثال الواو (ويسر) مثال الياء قدم الواو لأصالة الواو وهو يجيء من أبواب التلاقي لامن الأول

وضمها ضد العسر والميسور ضد المعسور كذا في المختار وأما الألف فهو ساكن دائما فلا يقع في الأول ولذا لم يمثل في المثال بما في أوله ألف والتثنية يقتضي الوجود (وإما أجوف) جوف الانسان بطنه ويقال للشيء الذي فيه تجويف مجوف وأجوف كذا في المختار وسمى المعتل العين بأجوف لما وقع في وسطه الذي هو بمنزلة البطن تجويف أي خاؤه من الحرف الصحيح ويقال له ذو الثلاثة لصيرورته في التكلم وحده على ثلاثة أحرف كقلت وبعث كذا قالوا وبما عرفت من التقدم الطبيعي يعلم تقديم المعتل العين على المعتل اللام ويجيء هذا القسم من الباب الأول نحو قال يقول وكان يكون ومنه قوله تعالى : ولم يك من الشركين شاكرا . وقوله تعالى : فلانك في مربة . حذفت النون فيهما تخفيفا ومن الباب الثاني نحو باع يبيع وساح يسبح ومجهول يبيع يباع كما وقع في قول علي رضي الله عنه :

بكيت على شباب قد تولى      فياليت الشباب لنا يعود  
ولو كان الشباب يباع يباعا      لأعطيت البايع ما يريد

ومن الباب الرابع نحو خاف يخاف وزال يزال وكقوله تعالى : يخافون ربهم من فوقهم . وإنا نخاف من ربنا . وهذا القسم يعلم فيه من الزوائد أربعة أبواب باب الأفعال نحو أقام يقيم إقامة والأصل أقوم أقوم يقوم إقوما أعل بالنقل والحذف وتعويض التاء عن المندوفة وكذا أباع وأجاب وغيرها كقوله تعالى : أجبوا داعي الله . وباب الاعتعال نحو ارتاب يرتاب واصطاد يصطاد كما في قوله تعالى : أن لا ترتابوا . فاصطادوا وباب الاعتعال نحو انتقاد ينقاد وباب الاستفعال نحو استفاد يستفيد واستجاب يستجيب كقوله تعالى : استجبوا لله وللرسول . وأمثالها كثيرة (وهو) أي الأجوف الفاعل (الذي يكون في مقابلة عينه حرف من حروف العلة) وهو أيضا إما واو نحو (قال) وإما ياء نحو (قال) أصلهما قول وكيل قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصار قال وكال ، وقد يكون القال كالتليل اما . وفي الحديث « نهى عن قيل وقال » واعلم أن هذا القلب ليس على إطلاقه بل بعد وجود شرائط سبعة : الأول كون الكلمة على وزن الفعل وبه يخرج نحو الحركة بسبب التاء ونحو حيدى بسبب ألف التأنيث فانهما لا يوجدان في الفعل . والثاني أن تكون حركتهما أصلية وبه يخرج نحو دعوا القوم . والثالث أن لا يكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون وبه يخرج نحو عور واجتور الذين في حكم اعور وتجار تدبر . والرابع أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب وبه يخرج الحيوان فان الحركة في لفظه تدل على الحركة والاضطراب في معناه فلو أعل لغات هذه الدلالة وكذا لا يعل موتان حملا على نقيضه . والخامس أن لا يجتمع في الكلمة إعلان وبه يخرج طوى بالنسبة إلى الواو . والسادس أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه وبه يخرج نحو حي فانه لو أعل وقيل حي لكان مضارعه يحاي كخاف . والسابع أن لا تنفوت الدلالة على أصلها فلا يعل نحو استحوذ وانقود ليعلم أنهما واو يان وإذا لم توجد هذه الشروط لا يعل كما في المخرجات هذا تلخيص ما في روح الشروح (وإما ناقص) ويقال له المعتل اللام وكونه ناقصا لنقصانه في الآخر حركة أو حرفا في مثل يغزو ولم يغزو ويقال له أيضا ذو الأربعة لسكون ماضيه على أربعة أحرف في التكلم وحده كذا قالوا لكن فيه وفيما سبق كلام محال إلى المنطولات (وهو) أي الناقص (الذي يكون في مقابلة لامة حرف من حروف العلة) وهو إما واو (نحو غزا) أصله غزو ففعل به ما فعل يقال (و) إما ياء نحو (رمى) أصله رمى بفتح الميم والياء قلبت ألفا وكتبت على صورة الياء كما سبق في سلق وهذا القسم يجيء من الباب الأول نحو دعا يدعو

(وإما أجوف وهو) في اللغة الشيء الخالي جوفه وفي اصطلاح الصرفيين (الذي يكون في مقابلة عينه حرف من حروف العلة) واو أو ياء أو ألفا (نحو قال) من الواوى (وكال) من اليائى والتود والعبير والقال وهو يجيء من دعائم الأبواب كما مر (وإما ناقص وهو) في اللغة شيء له نقصان وفي اصطلاح الصرفيين (الذي يكون في مقابلة لامة حرف من حروف العلة نحو غزا) من الواوى (ورمى) من اليائى سمي ناقصا لنقصان لامة وسقوطه حالة الجزم نحو لم يغزو أو لنقصان الحركة للرفع نحو يغزو أو لخاؤه آخره عن الحرف الصحيح ويقال له ذو الأربعة أيضا لسكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك قلت غزوت ورميت ويجيء من أبواب الثلاثي إلا من السادس كما مر

دعوة ودعاء ومن الباب الثاني كقضى يقضى قضاء ومن الثالث كسى يسى سعيًا ومن الرابع كخشى  
 يخشى خشية ومن الخامس كسرو يسرو سراوة ولا يجيء من السادس ويعلّ في هذا القسم من  
 الزوائد تسعة أبواب باب الأفعال نحو أعطى يعطي إعطاء بالهمزة المقالوة من الياء كافي سلقاء ومنه قوله  
 تعالى - فان أعطوا منهارضوا وان لم يعطوا منهارضوا - وباب التفعيل نحو حلى يحلّي تحلية كافي قوله  
 تعالى - وحاوا أساور من فضة و يحاون فيها من أساور - وفي الحديث «حلاوا أنفسكم بالطاعة» وأمثالها كثيرة  
 و باب المفاعلة نحو دارى يدارى مداراة قيل بالتجنيس: دارهم ما دمت في دارهم وأرضهم ما دمت في  
 أرضهم وفي الخبر عليكم بالمدارى ومنه ناجى يناجى ومارى يمارى ونادى ينادى إلى غير ذلك و باب نحو  
 الافتعال اهتدى يهتدى اهتداء كافي قوله تعالى - والذين اهتدوا زادهم هدى - وفي الحديث «أصحابى  
 كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وغير ذلك و باب الانفعال نحو انجلى ينجلى انجلاء كافي قول امرئ  
 القيس: لا أيها الليل الطويل ألا انجلى \* و باب الأفعال نحو ارعوى برعوى ارعواء ، وقد سبق في  
 حقه كلام في باب التفعيل تلقى تلقيا بكسر القاف و باب التفاعل نحو تراضى يتراضى تراضيا  
 فتعالى الله الملك الحق و باب الاستفعال نحو استدعى يستدعى وكقوله تعالى - واستغشوا ثيابهم - ولا  
 يستنون وغير ذلك وقد يعل باب الأفعال نحو ارورى يهروى اربراء وتصريف سلقى مثل  
 تصريف هذه الكلمات . واعلم أنه قد تسقط اللام اكتفاء بالكسرة الدالة على الياء كقوله تعالى:  
 والليل إذا يسر . و يوم يأت لاتكم نفس . و يوم يدع الدعاء ، وفي يدع سقطت الواو اكتفاء بالضممة الدالة  
 على الواو ( وإما لقيف ) سمي به لأن فيه اجتماع حرفي العلة إذ يقال للمجتمع لقيف وفيه وجه آخر  
 ( هو ) أى اللقيف ( الذى يكون فيه حرفان من حروف العلة ) سواء كانتا واو ين أو ياء ين ثم شرع  
 في تقسيمه فقال ( وهو ) أى اللقيف باعتبار اقترانهما وافتراقهما ( على قسمين ) أى على نوعين القسم  
 ( الأول اللقيف المقرون ) سمي بالمقرون لاقتران حرفي العلة من غير فاصل بينهما ولذا قال ( وهو ) أى  
 اللقيف المقرون الفعل ( الذى يكون في مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف ) أى من حروف  
 العلة . اعلم أن الاحتمال العقلى في هذا الباب اثناعشر قسما لأن الواو والياء إما أن تكونا فاء وعينا أو فاء  
 ولاما أو عينًا ولما فهذه ثلاثة وعلى كل تقدير من الثلاثة إما أن تكونا واو ين أو ياء ين أو الواو والياء الثانية  
 ياء أو بالعكس فهذه أربعة فادخرت الثلاثة في الأربعة يحصل اثناعشر قسما لكن كون الفاء والعين  
 حرفي علة يوجد في الأفعال بل هو مختص بالاسم مثل بين في اسم مكان و يوم لأزمنة مخصوصة وويل  
 كلمة العذاب فسقط أربعة وبقى ثمانية للمقرون وأربعة للمفروق ولم يوجد في المفروق غير ما كان فإؤه  
 واوا ولامه ياء إلا يدي بيدي فسقط منه ثلاثة أخرى وبقى أربعة ثلاثة في المقرون وواحد في المفروق أمثال  
 ما كان عينه ولامه واوا نحو قوى يقوى قوة أصله قوو قامت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار قوى  
 كرضى ولم يدغم مع وجود مقتضى الإدغام أيضا لأن التخفيف الحاصل بالاعلال أز يد منه بالإدغام يعرفه  
 ذو الطبع السليم وإنما أعل لامة دون عينه مع وجود مقتضى الاعلال فيه أيضا لأن الآخر أولى بالتغيير  
 والتصرف فيه و يفهم منه وجه آخر لعدم الإدغام تدبر وأمثال ما كان عينه ولامه ياء ين مثل حتى يحيا  
 حياة من باب علم غي كرضى بلا إعلال العين لأنه لو أدغم في الماضى لأدغم في المضارع ولو أدغم فيه لزم  
 أن يقال يحيى بضم الياء وهو مرفوض عندهم وجوز فيه الإدغام بلا إدغام المضارع كافي قوله تعالى - ويحيى  
 من حى عن بينة وحياة بقب الياء ألفا وكتبت بصورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو وكذلك  
 الصلوة والزكوة والر بوكذا ذكره صاحب الكشف فيه والحق أن أمثال ذلك تكتب في المصحف بالواو  
 اقتداء بالسلف وفي غيرهم بالألف حياة لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء لكن الألف المنقلبة عنها إذا كان

( وإما لقيف ) في المصحح  
 لف الشيء بشوبه  
 واللفافة ما يلف على  
 الرجل ( وهو الذى  
 يكون فيه حرفان من  
 حروف العلة وهو على  
 قسمين الأول اللقيف  
 المقرون ) سمي به لمقارنته  
 أحد حرفي العلة بالآخر  
 ( هو الذى يكون في  
 مقابلة عينه ولامه  
 حرفا علة ) إما من  
 جنسين

(نحو طوى وسوى) وإما من جنس واحد نحو عي أو يكون في مقابلة فائه (٥٧) وغينه نحو يوم وويل أو في

مقابلة فائه وعينه ولامه  
نحو واو وياء وتخصيص  
التعريف بالأول  
لكثرته وقلتهما .  
( والثاني اللفيف  
المفروق ) لافتراق  
أحد حرفي العلة عن  
الآخر ( وهو الذي  
يكون في مقابلة فائه  
ولامه حرفا علة نحو  
وق يقي ) ولوزدنا  
في التعريفين قيد فقط  
يخرج عنهما مثل يوم  
وويل وواو وياء وقدم  
الصحيح لصحته ثم  
النال على الأجوف  
لتقدم الفاء على العين  
ثم الأجوف على الناقص  
لتقدم العين على اللام  
ثم الناقص على اللفيف  
لتقدم الواحد على  
الاثنين ثم من اللفيف  
ما هو المقرون على  
المفروق لأن المقارنة  
خير من المفارقة ولقوة  
معنى الف في المقرون  
بخلاف قسميه ( وإما  
مضاعف ) في الصحاح  
ذكر الخليل أن  
التضعيف أن يزداد  
على أصل الشيء  
فيجعل مثلين أو أكثر  
وكذلك الأضعاف  
المضاعفة يقال ضعفت

ما قبلها ياء تسكت بصورة الألف إلا في يحي كذا ذكره العلامة التفتازاني وكذا صرح الحقي بما قلنا بالحقيقة  
وأما مثال ما كان عينه واوا ولامه ياء (نحو طوى يطوى طيا) من باب ضرب وأصل طيا طويا أو أعل بقاعدة  
قد سبقت مثله غوى يغوى غيا وهوى بهوى ولوى يلوى كافي قوله تعالى - والنجم إذا هوى - وتهوى إليهم  
ويأون ألتستهم، وليا ألتستهم - وما فهم من كلام الأستاذ رحمه الله أن المقرون يحيى من البابين من الثاني  
كطوى ومن الرابع كقوى تنبع ومن المزيدات يعل فيه عشرة باب الأفعال نحو أحي يحي إحياء  
وفي القرآن - والله يحي ويميت . فلنحينه حياة طيبة - ومثله أغوى يغوى إغواء كما قال الله تعالى  
- أغوينا أغويناهم كما غوينا - وقال أيضا - ومتاعا للمتقين - وباب التفعيل نحو قوى يقوى تقوية  
ويحي يحي تحية كافي قوله تعالى - وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها - ومثله سوى يسوى نسوية  
كافي قوله تعالى - فإذا سويته ونفخت فيه - وفي الحديث «سوا صوفسكم» وباب المفاعلة نحو داوى  
يداوى مداواة وساوى يساوى مساواة وفي التنزيل - حتى إذا ساءى بين الصديقين - وفي الشعر :

لعمرك لو ساويت قارون في النفي وساويت نوحا ثم لقمان في العمر  
ونلت الذي كان ابن داود ناله أليس قضى الرب المصير إلى القبر  
وان كنت لا تدرى متى الموت فاعلمن بأنك لا تسبق إلى آخر الدهر

وباب الافتعال كافي قوله تعالى - لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة - وباب الافعال كافي احوو يحو  
إحووا بالادغام أو الاعلال وباب الافعال احواوى يحواوى احووا وباب التفعيل نحو تسوى يتسوى  
تسويا وباب التفعال كافي حديث «تداووا فان الذي أنزل الدواء أنزل الدواء» وباب الاستفعال نحو  
استحي يستحي استحياء كافي قوله تعالى - إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة - (و القسم  
( الثاني اللفيف المفروق ) ويقال العتل الفاء واللام ( هو الذي يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان من  
هذه الحروف ) المذكورة وتسميته باللفيف لما مرّ وبالمفروق لكون حرفي العلة مفصولين بالحرف  
الصحيح ، وقد عرفت أنه لا يوجد في المفروق غير ما كان فائه واوا ولامه ياء ولذا قال المصنف (نحو  
وق يقي وقاية) وهو باعتبار لامه كالتناقص فالأمر منه ق والنهي لا تق كافي قوله تعالى - وقهم  
السيئات. وقنا عذاب النار - وهو من الباب الثاني ويحيى من الرابع نحو وري يورى والأمر ر وفي  
حال الوقف ره بالهاء ومن باب نحو ولى يلى ولاية ويعل فيه من المزيدات باب الأفعال كأولى  
يولى إيلاء وأوحى يوحى إيحاء وباب التفعيل كولى يولى تولية وباب المفاعلة كوالى يوالى موالاة وقوله  
تعالى - يورى سواتكم - وباب التفعال نحو قوله تعالى - الله يتوفى الأنفس. وتوفى مسلما - وباب التفاعل  
نحو قوله - وتواصوا بالحق - وباب الافتعال كاتقى يتقى انقاء وباب الاستفعال كاستولى يستولى استيلاء  
( وإما مضاعف ) اسم مفعول ويقال ذلك لأن فيه ضعفا أى تكرار حرف واحد ولذا يقال له الأصم  
لاحتياجه إلى تكرار الحرف كما أن الأصم يحتاج إلى تكرار صوت ليفهمه ، قدمه على المهموز لزيادة  
قربه منه إلى الصحيح بسبب قوة التغيير إذ إبدال أحد حرفي التضعيف وحذفه في مواضع مخصوصة  
وهي في نحو تقضى البازى بقلب الضاد ياء وفي مثل مست وظلت وأحست بحذف السين إذ أصل  
الأول تقضض وأصل البواقي مستت وظلت وأحسبت وقد قرئ - فظلمت تفكهمون - وظلمت أيضا  
على الأصل بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة على ما سيجي . ولذا جعلها البعض من  
حروف العلة كذا في بعض الشروح فافهم ( وهو ) أى المضاعف البناء ( الذى يكون عينه ولامه  
من جنس واحد ) فان قيل هذا التعريف غير جامع لأنه لا يدخل فيه مثل وسوس وقالت طائفة بل

الشيء تضييفا وأضعفته وضاعفته بمعنى انتهى ( وهو ) في الثلاثى الجرّد والمزيد فيه رباعيا أو خماسيا ( الذى يكون  
عينه ولامه من جنس واحد ) مثاله من الادغام الواجب ( ٨ - تلخيص الأساس )



(نحو مد أصله مدد) حذفت حركة الدال الأولى (ثم أدمغت الدال الأولى في الدال الثانية) فصار مد وأما في الرباعي المجرد والمزيد فيه فهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية نحو زلزول وتزلزل [الادغام] إفعال في عبارات الكوفيين والادغام إفعال في عبارات البصريين كذا في الدينقوز وفي الصحاح أدمغت اللجام أى أدخلته في فيه ومنه إدغام الحروف ويقال دغم الحرف وأدغمه انتهى ومنه حمار أدغم وهو الذى تسميه العجم ديزح وذلك إذا لم تصدق خضرته ولازرقته فكأنهما لوان (٥٨) قد امتزجا وفي الاصطلاح (إدخال أحد المتجانسين) والمتقاربين في المخرج

كالجيم والشين وكالتاء والطاء أوصفة كالجهر والمهمس وغير ذلك (في الآخر) لكن ذلك الإدخال بعد أن يصيرا متماثلين ليتمكن الإدغام نحو أخرج شطاه وقالت طائفة للتخفيف لأن المسكور ثقيل على اللسان لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به ولا بد هنا من قيد آخر وهو من غير فصل بينهما إذ المراد بالادغام أن يرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة بحيث يصير الحرف الساكن كالسهمك لاعلى حقيقة التداخل بل على أن يصير حرفاً مغايراً لهما هيبته وهو الحرف المشدد وزمان أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين

التعريف الجامع هو هذا وهو الذى اجتمع فيه حرفان مماثلان أو متقاربان في المخرج في كلمة أو كلمتين . قلنا المضاعف له معنيان أعم وأخص أما المعنى الأعم فهو ما ذكر وأما الأخص فهو ما ذكره المصنف ومراده بيان المعنى الأخص لا الأعم فلا يرد ذلك الاعتراض (نحو مد أصله مدد) بالتحريك لأنه ماض من باب نصر هذا مثال لما يكون التضعيف في أصوله وقد يكون في غيرها كاحمر واقشعر فيجرى فيه من الإدغام ما يجرى في الأول وأما نحو وسوس وزلزل من مضاعف الرباعي فلا يدغم لوجود الفاصل بين المتجانسين حذفت الدال الأولى لأجل الإدغام لأن إسكان الأول شرط فيه ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب وكذا تحريك الثاني شرط فيه لأنه مبين للأول الساكن والساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (ثم أدمغت الدال الأولى) الساكنة (في الدال الثانية) للتحركة فصار الحرفان في الحقيقة والتلفظ حرفاً واحداً في الكتابة ، وقد يكونان حرفين في الكتابة أيضاً كالرحمن والشمس فإن المدغم والمدغم فيه حرفان فهما في التلفظ والكتابة معا إلا أنهما متحدان في التلفظ نوعاً فانهما را آن في الأول وشينان في الثاني وفي الكتابة مختلفان نوعاً لأن المدغم لام والمدغم فيه راء في الأول وشين في الثاني ، ويقال لهذا الإدغام الادغام الشمسي لكون لفظ المدغم منعماً في المدغم فيه كما أن الكواكب تنعبد بالشمس على ما في بعض كتب الأداة فما قاله الأستاذ رحمه الله في هذا المقام ريكك جدا فليطالع . ثم لما كان هذا المقام مظنة سؤال ناشئ من ذكر الإدغام بأن يقال مامعنى الادغام قال [الادغام] عندهم (إدخال أحد المتجانسين) أى التماثلين على مذاقه وإدغام التقاربين وغيره متروك البيان هنا على ما عرفت (في الآخر) أى في الحرف الآخر ، ويعلم منه وما سبق أن الحرف قد يذ كر وقد يؤنث على ما بين في محله والادغام من الأفعال . والادغام بتشديد الدال من الإفعال لغة الإدخال المخصوص فيناسب الاصطلاح ولا يبعد أن يقال هو عينه ولذا قال في مختار الصحاح يقال أدمغت اللجام في الفرس أى أدخلته في فيه ومنه إدغام الحروف يقال أدغم الحرف وأدغمه هذا كلام المختار تدبر . واعلم أن الغرض من الإدغام طلب التخفيف إذ مع الإدغام يرتفع اللسان ارتفاعاً واحدة كما يظهر للراجع إلى الوجدان . ثم شرع في تقسيم ما عرّفه ليكون أوقع في النفس فقال (وهو على ثلاثة أنواع) باعتبار اختلاف العارض كما ستقف عليه (النوع الأول) منها إدغام (واجب) ولقوة الوجوب وشرفه قدمه على الجائر والممتنع (وهو) أى الإدغام الواجب يكون في صورتين الصورة الأولى (أن يكون الحرفان المتجانسان متحركين في كلمة) واحدة بقرينة المثال فإن الإدغام في مثل ضرب بكر غير واجب وإن وجد فيه الحرفان التماثلان لكونهما في كلمتين وأما إذا كانتا في كلمة واحدة فيجب . فإن قلت لم لم يدغم تردد وسرر وجدد وطلل ؟ . قلنا أما عدم الإدغام

كذا في شرح الشافية للجار بردي في تعريف ابن الحاجب للإدغام حيث قال الإدغام أن تأتي بحرفين ساكنين ومتحرك من مخرج واحد من غير فصل انتهى وإذا كان بين الحرفين المتجانسين فاصل لا يحصل ذلك الارتفاع قال صاحب المفصل الإدغام إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين وقريب من هذا قول صاحب المغرب الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة والمناسب للمعنى العروى من بين هذه التعريفات ما ذكره المصنف (وهو على ثلاثة أنواع : النوع الأول واجب وهو أن يكون الحرفان المتجانسان في كلمة) أما إذا كانا في كلمتين نحو ضرب بكر فلا (متحركين



بدخول الجازم فيمكن الادغام (و) النوع (الثالث) ممنوع وهو أن يكون الحرف الأول من المتجانسين متحركاً (و) الحرف (الثاني) ساكناً بسكون أصلي نحو (٦٠) مددت. فان قلت ما الفرق بين مددنت ومددنا وبين لم يمد مع أن سكون الثاني

فيهما عارض بدخول التاء والنون وبدخول الجازم حتى حكم بأن سكون الأولين أصلي وسكون الثاني عارض. قلنا سكون الأولين حصل بالداخل وهو ضمير الفاعل الذي كالجزء الداخل من الفعل ولو لم يسكن لزم توالي أربع حركات متواليات فيما هو كالسكامة الواحدة لشدة اتصاله به كما مر مراراً فكان أصلياً وأما فلم يمد لما كان السكون عارضاً بدخول الجازم الذي هو بمنزلة الخارجي لأنه ليس بلازم لزوم الفاعل فعله كان عارضاً لم يجد في هذين النوعين ما كان الحرفان فيه متقاربين من الأمثلة والمضاعف يجيء من دعائم الأبواب نحو مد وقرت يفر وعرض بعض كما مر في صدر الكتاب وقد يجيء من الباب الخامس نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب قدم

(فصار لم يمد بالادغام) نظراً إلى عروض السكون الغير المعتد به ليكون كالعدم كما عرفت وهذا لغة بني تميم (ويجوز لم يمد بالفك) أي بفك الادغام وفضله أي عدمه نظراً إلى سكون الثاني وإن كان عارضاً مع أن شرط الادغام تحريك الثاني فلم يدغم لعدم شرطه مع وجود الحقة بلا ادغام وهذا لغة أهل الحجاز وهو أقرب إلى القياس ورد عليه القرآن، وهو قوله تعالى له - ولا تمنن تستكثر. ولا تشطط. واهدنا. وليمعل الذي عليه الحق. وهذا عطاؤنا فأمّن - (والثالث) من الأنواع الثلاثة ادغام (ممنوع وهو) يتحقق في كلمة وقع فيها (أن يكون الحرف الأول من المتجانسين متحركاً والحرف الثاني ساكناً بسكون أصلي) لازم فلم يدغم لعدم تحريك الثاني الذي هو شرط الادغام ولأنه لو أدغم لزم اجتماع الساكنين لأن الادغام يقتضى سكون الأول مع أن الثاني ساكن لاتصال ضمير الفاعل (نحو مددن) وكذلك يمددن وتمدن وتمدن ولا تمدن وكذلك مددت إلى مددنا وإنما كان الادغام فيها ممنوعاً لأن سكون الثاني فيها لازم لأنه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الفعل. واعلم أن المضاعف يجيء من الباب الأول كمن يمتن منا ومن الثاني كقرت يفر فراراً كما في ففروا إلى الله ومن الرابع كعوض بعض كما في - ويوم يعرض الظالم على يديه - ومن الخامس قليلاً كحب يحب فهو حبيب ولب يلب فهو لبيب ومن المزيادات يجيء من باب الافعال كما في قوله تعالى - يحبونهم كحب الله - وكما في قوله عليه السلام «عش ماشئت فانك ميت وأحبب من شئت فانك مفارقة واعمل ماشئت فانك مجزي به» ومن التفعيل نحو خفف يخفف تخفيفاً ومن المفاعلة كما في قوله تعالى - ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم فرببه - وكما في قوله تعالى يوادون من حاد الله ومن الانفعال كانهت ينقد، ومن الافعال كاعتد يعتد ومن التفعيل كعزز يعزز ومن التفاعل نحو تادمتاد ومن الاستفعال كاستعد يستعد وحكم احمر واحمر واقشع مثل حكم سائر المضاف الغير الأصلي كذا في الأساس (وإما مهموز) هو في اللغة اسم مفعول من همز يهمز همزاً وهمة يقال همزت الكلمة فكانت مهموزة وهي حرف من حروف التهجى غير الألف التي هي من حروف العلة إلا أنها إذا وقعت في أول الكلمة تكتب على صورة الألف في كل حال لقوة الكاتب عند الابتداء وقدرته على مده ولكن أول مخرج الألف متحد بمخرجها ويجيء الهمز بمعنى عصر الشيء باليد وبمعنى التعيب والغمز. قيل لأعرابي أنهمز الفارة فقال الأعرابي السنور يهمزها بحمله على معنى العصر باليد مع أن مراد السائل معنى آخره وهو أن يلفظ موضع الفاء بالهمزة (وهو) أي الهموز في الاصطلاح البناء (الذي يكون أحد حروفه الأصلية همزة) وهذا يناسب المعنى اللغوي بل لا يبعد أن يقال هو عينه فلا يرد اعتراض الأستاذ على بعض الشارحين وقد عرفت أن الهموز لم يكن من الصحيح على ما يدل عليه كلام المصنف هنا وفي السابق لأن الهمزة قد تخفف بالحذف والقلب بالألف أو الواو أو الياء أو بين يين وهو جعل الهمزة بينها وبين حرف من جنس حركتها إذا وقعت في غير الأول بخلاف الحرف الصحيح فإنه لا يخفف أصلاً وإنما تخفف الهمزة لأنها حرف شديد مع أن مخرجها أقصى الحلق وأبعده فاستثقل النطق بها وجوز التخفيف لمافية نوع تسهيل النطق وهو لغة قريش وكثير الحجازيين وأما بنو تميم فلا يخففونها قياساً على سائر الحروف الحلقية وإنما قلنا إذا وقعت في غير الأول لأنها إذا وقعت فيه فلا تخفف نحو أحمد وإبراهيم وأخذ وإذا كان الهموز عبارة عماد كرفهى تقع إمافاء أو عيناً أو لاماً (فإن كانت الهمزة في مقابلة الفاء يسمى) هذا النوع منه (مهموز الفاء نحو أخذ) قد عرفت أنفاً أنها

(في وسطه) أى في وسط  
اللفظ (يسمى مهموز  
العين) وهو يجيء من  
ثلاثة أبواب نحو رأى  
يرأى ويئس ويئس  
ولقوم يعني لايجيء من  
الأول والثانى  
والسادس (وإن كانت  
الهمزة في آخره يسمى  
مهموز اللام) ويجيء  
من أربعة أبواب نحو  
هنا يهني وسبا يسبا  
وصدى يصدأ وجرأ  
يجرأ كذا في الراج  
يعنى لايجيء من الأول  
والسادس (فهذه سبعة  
أقسام يجمعها هذا  
البيت) قوله :

(صحيحست ومثالست  
ومضاعف

لفيف وناقص ومهموز  
وأجوف)

إما خبر مبتدأ محذوف  
أى وهو وإما بدل  
الكل من هذا البيت.

يقول الفقير أحمد إلى  
ربه النفي الصمد قد  
آتمت بياض هذه  
الأوراق بعون الملك  
الخالق في آخر يوم من  
رمضان الذى كل يوم  
منه ذوشان من ست  
وأربعين وألف من  
هجرة ذى القرقان في  
يوم الخميس الذى باركه  
ذو الاحسان في وقت

لا تنغير إذا وقعت فاء وأما مثل هراق فى أراق فشاذ ويجيء هذا النوع من الباب الأول نحو أثر يثر  
ومن الثانى كأدب يادب وأدبا ومن الثالث كأهب ومن الرابع كأمن يأمن ومن الخامس كأصل  
يأصل (وإن كانت الهمزة فى مقابلة العين يسمى مهموز العين نحو سأل) بثبوت الهمزة وهو الأكثر  
ويجوز قلبها ألفا نحو سأل . وفى المضارع يقال يسأل بثبوتها ويسأل بقلبها ألفا ويسأل بحذفها وفى  
الأمر كذلك قال الله تعالى - فاسألوا أهل الذكركر . وسأل بنى إسرائيل - وقد تحذف الهمزة فى الأمر  
من النوع الأول أيضا لكنه على غير القياس نحو كل وخذ ومر من أكل وأخذ وأمر والأصل  
أؤكل وأؤخذ وأؤمر ويستعمل بها على الأصل كفى قوله تعالى - وأمر أهلك بالصلاة - وهذا النوع  
يجيء من الباب الثالث نحو رأى يرأى ومن الرابع نحو بئس بؤسا ومن الخامس نحو لؤم ومن  
الثانى قليلا نحو نام ينم ثبما بمعنى صوت فيه ضعف كالأين كذا فى الأساس (وإن كانت الهمزة  
فى آخره يسمى مهموز اللام) نحو قرأ بثبوتها وقد تحذف كما فى الوسط يجعلها بين بين تدبر ويجيء  
هذا النوع من الباب الثانى والثالث والرابع نحو هنى فانه يجيء من الأبواب الثلاثة وفى مختار  
الصالح هنو الطعام صار هنيئا وبابه حسن وهنأتى الطعام من باب فتح وضرب هذا كلامه فاعتراض  
الأستاذ على صاحب المراح وغيره حيث قال الأستاذ إنهم قالوا إن هنى هينأ هنا من الباب الثانى  
والصحيح أنه من الباب الخامس مبنى على غفلته عمافى المختار فافهم ويجيء من الباب الرابع أيضا  
نحو صدى يصدأ وصدأ الحديد وسخه ، وفى الحديث « إن هذه القلوب أى قلوب بنى آدم  
لتصدأ » أى يعرضها الوسخ « كما يصدأ الحديد قالوا فما جلاؤها يارسول الله ؟ قال قراءة القرآن وذكركر  
الموت » ولا يجيء من الأول والسادس .

#### تتمة فى بيان اجتماع الهمزتين

اعلم أنهما إذا كانتا فى كلمة واحدة يجب قلب الثانية من جنس حركة ما قبلها كآمن وأومن  
وإيمانا لشدة الثقل باجتماع الهمزتين وفيه وجه آخر تدبر قال المرعى إذا اجتمعتا فى كلمة فالهمزة  
الأولى إما همز وصل أو همز قطع فإن كانت همزة وصل فالثانية لا تسكون إلا همزة قطع ساكنة نحو  
إلى الهدى اتنا وقلبوذ الذى اتمن ولقاءنا اتت وباصالح اتنا ويقول أئذن لى وللأرض اتنا فان  
ابتدى بهمزة الوصل بأن وقف على ما قبلها تبدل الهمزة الساكنة بحرف من جنس حركة همزة  
الوصل فتبدل واوا فى أو عن وياء فى البواقي لاختلاف بين القراء فى هذا والتفصيل فى كتب الأداء  
والقراآت ، ولقد نقلت هذا فى هذا المقام لأن أكثر العلماء والحفاظ غافلون عن هذا الراج ولائى  
قصدت التبرك بأن تسكون من خدمة كلام الملك العلام (وهذه الأقسام) أى الأقسام المذكورة  
(يقال لها أقسام سبعة) وهذا التقسيم اعتبارى فيجوز فيه تداخل بعض الأقسام فى بعضها فلا يرد  
مثل ساء يسوء وآد يثيد وآل يثول تظن (بجمعها) أى تلك الأقسام (هذا البيت) وهو ما يجمعها  
الوزن والقافية المشتمل على مصراعين كذا فى بعض شروح الأندلسى وهو (صحيحست مثالست  
ومضاعف \* لفيف وناقص ومهموز وأجوف) فهو خبر مبتدأ محذوف أو بدل من هذا البيت  
وذلك البيت إذا أريد تطبيق بالعروض العربى يكون من بحر المزج للسدس المحذوف على ما هو  
المشهور لكن عندى أنه ونظائره من بحر الوافر يعرف وجهه أهله وزنه مفاعيلن مفاعيلن فعولن  
مرتين فالأولان معصوبان والأخير مقطوف ومن نظائره الأبيات الآتية منا . واعلم أن لفظا است  
علامة كون الكلمة خيرا وإذا كان آخر الكلمة مفتوحا يجب إثبات ألفه فى الخط ولا يلزم فى التلفظ  
مثل دانتده است وإذا كان آخرها ساكنة يجب حذفها فى الخط والتلفظ مثل قربتت كذا فى



المفاتيح الدرية وهنا من قبيل الأخير ولذا حذف الألف خطأ ولفظاً . فان قلت لم يذكر الرابطة في غير الأولين . قلنا الرابطة لا تنحصر في لفظ است بل قد تكون كسرة وغيرها وفي غير الأولين الرابطة هي الكسرة كما في زيد دبر بكر الراء على ما يفهم من نظم البيت ، فعمل من هذا البيان أن كل واحد من السبعة خبر مبتدأ محذوف : أي الأول صحيحست والثاني مثالت إلى آخره لكن الأنسب بتركيب البيت أن يقدر المبتدأ بالفارسية هكذا بكي صحيحست دوم مثالت سيوم أجوف جهارم ناقص ينجم لقيف ششم مضاعف هفتم مهموز ولم يراع فيه الترتيب السابق رعاية لنظم البيت أو لعدم وجوب ذلك الترتيب . والله أعلم بحقيقة المرام وعنده مفاتيح الغيب لإيعلمها إلا هو الملك العلام .



هذا آخر تلخيص الأساس ولم آل جهداً في تهذيبه بعناية ربّ الناس مع ضمي إليه المسائل الكثيرة بتوفيق ملك الناس نفع به وبأصله جميع الطلاب إله الناس وغفر لنا ولوالدينا ولأساتيدنا وأعادنا من شرّ الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس ، وأناجي بالنظم منه فأقول :

أيارب اجعلنا بالعطايا	يوم الحشر في ظل اللواء
لواء محمد خير البرايا	وشفعه بنا يوم اللقاء
فقد أحييته والرسول كلا	وهم ذخري إلى يوم الجزاء
وقد أقررت ياربي ذنوبي	رجوت بك العطايا بالعطاء
فقابلني بعفو منك جمّ	وكثر بعد موتي بالثناء
ولا توحش بيوم الحشر قلبي	بحق العلم واسمع لي دعائي
وللاّباء مع أستاذنا اغفر	وسلم كلهم يوم البلاء
وجازم الجليل وكلّ خير	وأكرم روحهم في الأولياء
أيامولي الموالى جد بلطف	بشيء تافه بحجر الرضاه
وفيه الذنب أكثر من بحار	فانك لا تؤاخذ بالخطاه
وترجو من جميع طالب الحق	بتبديل الخطاه بالنداء
عفوت جميع طلابي إلهي	فكن بالظهور والقبل لرجائي
بحمد الله تلخيص الأساس	وصليت الرسول ذا الوفاء
وقد تمته حمداً حمداً	بعلم السنين شين ظاه به

صفحة	صفحة
٤١	٢
الباب الرابع منها	خطبة الكتاب
٤٢ « الخامس منها	٤ أبواب التصريف خمسة وثلاثون بابا
٤٣ « السادس منها	٦ الباب الأول من أبواب الثلاثي المجرد
٤٤ النوع الأول ما زيد فيه حرف واحد	١١ « الثاني منها
على الرباعي المجرد وهو باب واحد	١٣ « الثالث منها
٤٥ النوع الثاني هو ما زيد فيه حرفان على	١٥ « الرابع منها
الرباعي المجرد وهو بابان	« الخامس منها
الباب الأول منهما	١٧ « السادس منها
« الثاني منها	١٨ « الأول من أبواب ما زيد حرف
٤٦ « الأول من أبواب الملحق بالرباعي	واحد
الذي زيد فيه حرف واحد	٢٠ « الثاني منها
٤٧ الباب الثاني منها	٢٢ « الثالث منها
« الثالث منها	٢٤ « الأول من أبواب ما زيد فيه حرفان
« الرابع منها	٢٧ « الثاني منها
٤٨ « الخامس منها	٢٨ « الثالث منها
معنى الإلحاق	٣٠ « الرابع منها
٥٠ الباب الأول من بابي الملحق بأحرنجم	٣٢ « الخامس منها
« الثاني منها	٣٣ « الأول ما زيد فيه ثلاثة أحرف
٥٢ وجه انحصار الفعل في هذه الأقسام	٣٥ « الثاني منها
٥٣ الكلام على الفعل الصحيح	٣٦ « الثالث منها
٥٤ المثال	٣٧ « الرابع منها
٥٥ الأجوف ، والناقص	٣٨ الرباعي المجرد
٥٦ اللقيف بأقسامه	٤٠ الباب الأول من أبواب الملحق بالرباعي
٥٧ المضاعف	المجرد
٥٨ الإدغام وأنواعه	٤١ « الثاني منها
٦٠ المهموز بأقسامه	« الثالث منها
٦١ تمة في بيان اجتماع الممزيين	

بحمد الله تعالى قد تمّ طبع الشرح المسمى [ تلخيص الأساس ] على [ متن البناء  
والأساس ] للشيخ « علي بن عثمان » وبهامشه شرح العلامة « محمد الكفوي » على  
[ متن البناء والأساس أيضا ] مصححا بمعرفتي ؟

رئيس التصحيح

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف

[ القاهرة في يوم الاثنين ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٧ هـ - الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ م ]

مدير الطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ الطبعة

محمد أمين عمران